

سنة ٢٠٠٥



الجمعية الخيرية لتخطيط القرآن الكريم في عصر الصحوة

مَتَابَحَثٌ فِي عِلْمِ الْقِرَاءَاتِ

تأليف

الدكتور / عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ الْهَرَبِيِّ

أسناد القراءات المساعده بنسب القرآن الكريم وعلومه بحلقة القصيم

دار الحديث
باصفهان

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مباحث

في علم القراءات

(ح) دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ١٤٣١هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
المزيني، عبدالعزيز سليمان إبراهيم
مباحث في علم القراءات/ عبد العزيز بن سليمان بن إبراهيم المزيني -
الرياض ١٤٣١هـ
٣٥٢ ص: ١٧ × ٢٤ سم
ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٠٠-٦١٤٩-٥
١- القرآن - القراءات والتجويد
أ- العنوان
ديوي ٢٢٨
١٤٣١/٨٩٠٤

رقم الإيداع: ١٤٣١/٨٩٠٤
ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٠٠-٦١٤٩-٥

جميع حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

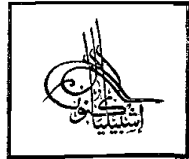
١٤٣٢هـ / ٢٠١١م

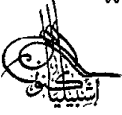
دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية ص. ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧

هاتف: ٤٩١٤٧٧٦-٤٩٦٨٩٩٤ فاكس: ٤٤٥٣٢٠٣

E-mail: eshbelia@hotmail.com



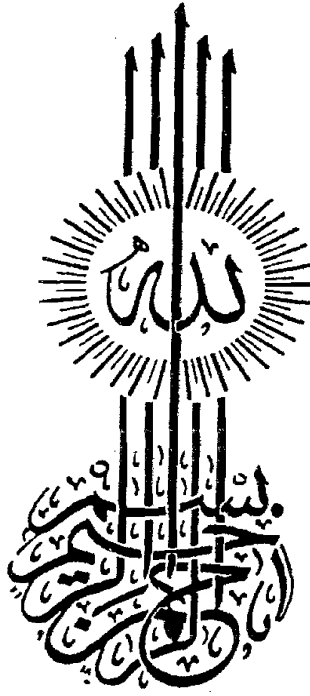


مباحث في علم القراءات

تأليف

د. عبد العزيز بن سليمان بن إبراهيم المزيني

عضو هيئة التدريس بقسم القرآن الكريم وعلومه بجامعة القصيم



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

تقرير فضيلة الشيخ خالد بن صالح الحجاج

رئيس مجلس إدارة جمعية تحفيظ القرآن الكريم في عقلة الصقور

ورئيس المحكمة العامة بمحافظة الرس

الحمد لله الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً، والصلاة والسلام على معلم الناس الخير، وعلى آله وأصحابه، وسلم تسليماً كثيراً، أما بعد:

فإن الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم في عقلة الصقور بمنطقة القصيم إسهاماً منها في خدمة كتاب الله - تعالى - ونشر علومه، قررت نشر سلسلة علمية للكتب التي تعنى بالقرآن وعلومه، وتخدم طلبة العلم في هذا الفن، ولم يسبق أن تم طبعها، وذلك إيماناً منها بأهمية نشر هذا العلم والحاجة الماسة إليه، وبين يديك أخي القارئ الكريم الإصدار الأول، وهو كتاب: (مباحث في علم القراءات) للشيخ الدكتور عبدالعزيز بن سليمان المزيني، أستاذ القراءات المساعد بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم... وفضيلة الشيخ عبدالعزيز من مؤسسي هذه الجمعية المباركة، إذ كان نائباً للرئيس في أول مجلس إدارة تم تشكيله لإدارة هذه الجمعية، في عام ١٤١٥ هـ، وجهوده مع الجمعية كبيرة ومتواصلة، وقد أذن فضيلته للجمعية - مشكوراً مأجوراً - بطبع هذا الكتاب.

وقد تكفل أحد المحسنين بتكلفة الطباعة كاملة، دعماً للجمعية ومناشطها.

أسأل الله أن يجزي مؤلف هذا الكتاب خير الجزاء، وأن يتفع به، وأن يتقبل من المحسنين إحسانهم،،،

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،،،

رئيس مجلس إدارة الجمعية

خالد بن صالح الحجاج

رئيس المحكمة العامة بمحافظة الرس

مقدمة

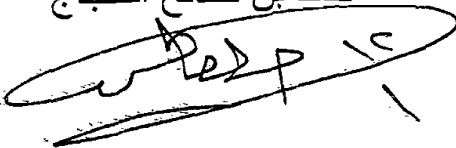
الحمد لله الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً والصلاة والسلام على معلم الناس الخير وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً أما بعد ...

فإن الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم في عقلة الصقور بمنطقة القصيم إسهاماً منها في خدمة كتاب الله تعالى ونشر علومه قررت نشر سلسلة علمية للكتب التي تعنى بالقرآن وعلومه وتخدم طلبة العلم في هذا الفن ولم يسبق أن تم طبعها وذلك إيماناً منها بأهمية نشر هذا العلم والحاجة الماسة إليه وبين يديك أخي القارئ الكريم الإصدار الأول وهو كتاب (مباحث في علم القراءات) للشيخ الدكتور / عبد العزيز ابن سليمان المزيني أستاذ القراءات المساعد بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم ... وفضيلة الشيخ عبد العزيز من مؤسسي هذه الجمعية المباركة إذ كان نائباً للرئيس في أول مجلس إدارة تم تشكيله لإدارة هذه الجمعية في عام ١٤١٥ هـ وجهوده مع الجمعية كبيرة ومتواصلة وقد أذن فضيلته للجمعية مشكوراً مأجوراً بطبع هذا الكتاب وقد تكفل أحد المحسنين بتكلفة الطباعة كاملة دعماً للجمعية ومناشطها أسأل الله أن يجزي مؤلف هذا الكتاب خير الجزاء وأن ينفع به وأن يتقبل من المحسنين إحسانهم،،،

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،،،

رئيس مجلس إدارة الجمعية

خالد بن صالح الحجاج



المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل

عمران: ١٠٢] ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١] ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا. يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد: فإنه قد كثر في الآونة الأخيرة السؤال عن القراءات، ونشأتها، وحكمها، وثبوتها... إلخ، وحيث إنه لا يوجد هناك -حسب علمي- كتاب شامل لجميع هذه المباحث، تحيل إليه السائل^(١)، أحببت أن أجمع هذه المباحث المتفرقة في كتب القراءات وعلوم القرآن، ومقدمات بعض التفاسير، بين دفتين ليسهل الرجوع إليها.

(١) إلا ما يوجد من بعض الكتب المطبوعة والمتداولة، ككتاب: (علم القراءات، نشأته -أطواره- أثره في العلوم الشرعية) للدكتور نبيل إسماعيل، و(صفحات في علوم القراءات) لأبي طاهر عبد القيوم السندي، و(المدخل إلى علم القراءات) للدكتور شعبان =

ولا أزعجني أي قد حررت هذه المسائل التي أعيا بعضها الفحول من العلماء، كمسألة التواتر، وحديث الأحرف السبعة، ونحوهما، ولكنني جمعت متفرقات هذه المباحث في مكان واحد، وبين دفتين، ليسهل الرجوع إليها.

فأرجو ممن يطلع على هذا الكتاب من إخواني الفضلاء أن يوافيني بملاحظاتة واقتراحاته على هذا البريد الإلكتروني (abumalikvv@hotmail.com) ليتم تداركها في طبعة لاحقة إن شاء الله.

وفي ختام هذه المقدمة أسأل الله -جل وعز- أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه وأن يتقبله مني، إنه سميع قريب مجيب.

= إسماعيل، و(المدخل والتمهيد في علم القراءات والتجويد) للدكتور عبدالفتاح شلبي، و(في علوم القراءات، مدخل ودراسة وتحقيق) للدكتور السيد رزق الطويل، و(القراءات القرآنية، تأريخها، ثبوتها، حجيتها، وأحكامها) تأليف عبدالحليم قابة، و(مقدمات في علم القراءات) لكل من الدكتور محمد القضاة، والدكتور أحمد شكري، والدكتور محمد خالد منصور، و(مقدمة في علوم القراءات) تأليف: علي محمد توفيق النحاس، و(القول السديد في مقدمات علم القراءات وفن التجويد) للشيخ / أحمد محمود الحسيان، و(المدخل إلى علم القراءات) لمحمد حوا، و(القراءات القرآنية، تأريخ وتعريف) للدكتور / عبدالهادي الفضلي، إلا أن هذه الكتب لم تكن شاملة لجميع المباحث التي ذكرتها.

تهديد

إن القرآن الكريم هو معجزة النبي ﷺ الخالدة الكبرى، الذي أعجز الله به الفصحاء والبلغاء وأهل العلم والفكر، كما قال تعالى متحدياً جميع الخلق أن يأتوا بمثله: ﴿قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَيَّ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾ [الإسراء: ٨٨].

أحيا الله به القلوب، وأثار البصائر، وأخرج الأمة من ظلمات الجهل والرديلة والشرك، إلى نور الهدى والفضيلة والإيمان واليقين، فزكت بالقرآن وسادت، قال تعالى: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [إبراهيم: ١].

ولما عرف السلف الصالح، والرعيّل الأول أن سرّ سعادتهم في الدارين هو في القرآن، بات همهم تعلم القرآن حفظاً وفهماً وتطبيقاً، وكان أحدهم لا يجاوز عشر آيات حتى يتعلم ما فيهن من علم وعمل^(١).

وحتى يتمكن المسلم من العمل بالقرآن لا بد له من تلاوته تلاوة سليمة كما روي وتلقي، ولا بد من فهمه فهماً صحيحاً على فهم سلف الأمة عليهم السلام، وفهم القرآن يحتاج إلى تعلم وتفكر وتدبر، ولذلك حث الله سبحانه وتعالى

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده ٤١٠/٥، عن أبي عبد الرحمن السلمي، رواه ابن جرير الطبري في

تفسيره ٣٥/١، عن ابن مسعود.

عليه وويخ من أعرض عنه، قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلَمْ يَكُنْ أَمْرًا عَلَى قُلُوبٍ
أَقْفَالَهَا﴾ [محمد: ٢٤].

فالقرآن نزل لثلاثة أمور:

١ - التعبد بتلاوته.

٢ - فهم معانيه.

٣ - العمل به.

ولذلك قال بعض السلف - رحمهم الله -: «جميع ما تقوله الأمة شرح
للسنة، وجميع السنة شرح للقرآن، وجميع القرآن شرح لأسماء الله الحسنی
وصفاته العليا»^(١).

ومما لا ريب فيه أن علوم القرآن وتفسيره وقراءاته من أجل العلوم
وأشرفها، لتعلقها بأجل كتاب وأشرفه.

قال ابن الجوزي رحمته الله: «لما كان القرآن العزيز أشرف العلوم، كان الفهم
لمعانيه أوفى الفهوم، لأن شرف العلم بشرف المعلوم»^(٢).

وهي التي ينبغي لطلبة العلم أن يعنوا بها عناية خاصة.

قال الراغب الأصبهاني رحمته الله: «إن أشرف صناعة يتعاطاها الإنسان،

تفسير القرآن، وذلك لأن الصناعات الحقيقية إنما تشرف بأحد ثلاثة أشياء:

(١) الإنقان في علوم القرآن للسيوطي ٢٤/٤.

(٢) زاد المسير في علم التفسير ٣/١.

- إما بشرف (موضوعاتها) نحو أن يقال: الصياغة أشرف من الدباغة، لأن موضوعها وهو الذهب والفضة، أشرف من جلد الميتة الذي هو موضوع الدباغة.

- وإما بشرف (صورها) نحو أن يقال: طبع السيوف أشرف من طبع القيود.

- وإما بشرف (أغراضها) نحو أن يقال: صناعة الطب، وغرضها إفادة الصحة أشرف من الكُناسة، وغرضها تنظيف المستراح.

فإذا ثبت ذلك، فصناعة التفسير قد حصل لها الشرف من الجهات الثلاث، وهو أن موضوع التفسير: كلام الله تعالى، الذي هو ينبوع كل حكمة، ومعدن كل فضيلة.

وصورة فعله: إظهار خفيات ما أودعه مُنْزِلُه من أسرار، ليدبروا آياته وليتذكر أولو الألباب.

وغرضه: التمسك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها، والوصول إلى السعادة الحقيقية التي لا فناء لها.

ولهذا عظم الله محل قبوله بقوله: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ

الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩].

قيل: هو تفسير القرآن». أهـ^(١).

ومن وجوه هذا الإعجاز، الإعجاز في أوجه قراءاته، وهذا من الإعجاز بفصاحته، إذ إن بعض كلماته تقرأ بأوجه مختلفة، وهذا النطق ينبني عليه اختلاف في المعنى، أو في الحكم الفقهي، أو غير ذلك، وهذا من إعجاز الإيجاز، لأن تنوع القراءات بمنزلة تعدد الآيات^(١)، ولو جُعِلَتْ دلالة كل لفظ آية على حدة لم يخف ما كان من التطويل، فالإيجاز نوع من أنواع علم المعاني الذي هو أحد أقسام البلاغة الثلاثة.

لكن مما يؤسف له جداً قلة العناية بعلوم القرآن وتفسيره خاصة في هذه الأزمان، بل إن هذا مما ابتليت به الأمة من قديم الزمان.

يقول الإمام الذهبي رحمته الله: «قل من يعتني اليوم بالتفسير»^(٢).

أقول: هذا في زمانه رحمته الله فكيف لو رأى زماننا الذي أعرض فيه عن التفسير حتى طلبة العلم؟ فقل أن تجد درساً في التفسير إلا ما يدرس في الجامعات والمدارس النظامية.

يقول بدر الدين الحلبي رحمته الله: «طلاب العلوم الشرعية أقل الناس عناية بالتفسير وأزهدهم فيه، فالطالب يصرف عشر سنوات من عمره في تعلم

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد بينا أن القراءتين كالآيتين، فزيادة القراءات كزيادة

الآيات، لكن إذا كان الخط واحداً واللفظ محتملاً كان ذلك أخصر في الرسم». انظر مجموع

الفتاوى ٤٠٠/١٣.

(٢) زغل العلم، للذهبي، ص (٤٠).

النحو من حواشي المتأخرين، أو بالحري يمضي عشر سنوات في قراءة قيل وقال، وأعرض وأجيب، مما ليس بعلم من العلوم، يضمن على كتاب الله قانون دينه ومبدأ سعادته في النشاطين بسنة يصرفها في قراءة تفسير من تفاسيره اللطيفة الموثوق بها.

هذا بالنسبة إلى علم التفسير، أما العلوم الأخرى التي لها تعلق بكتاب الله فالغفلة عنها أشد، خاصة ما له تعلق بقراءة القرآن وأداء كلماته وحروفه، وتعلم الأحرف التي نزل بها القرآن على رسول الله ﷺ تيسيراً على الأمة، ورفعاً للخرج عنها، مما سوف يمر معنا بيانه - إن شاء الله - بل إن من العجب أن ترى من يستهين بمن يجلس يعلم الناس قراءة القرآن القراءة المرتلة المتقنة بالتلقي والمشافهة، بل ربما أوصلهم البعض إلى حد الابتداع - وقد سمعنا طرفاً من هذا - ولعله من الأسباب التي دفعتني إلى الكتابة في هذا الموضوع.

المبحث الأول

تعريف القرآن والقراءات، والفرق بينهما

القرآن لغة: قيل إنه مصدر (قرأ) بمعنى: تلا، كالتُّجْحَان والغُفْران، ثم نقل هذا المعنى المصدري وجعل اسماً لكلام الله المنزل على محمد ﷺ من باب تسمية المفعول بالمصدر، ويشهد لهذا ورود لفظ القرآن مصدراً بهذا المعنى في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأَهُ فَأَلَّعَ قُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٨]، أي: قراءته^(١).

وقول حسان يرثي عثمان ؓ:

..... يقطع الليل تسبيحاً وقرآناً^(٢).

وقيل: إنه وصف على: (فُعْلان) مشتق من: (الْقُرْء) بمعنى: الجمع، يقال في اللغة: قرأت الماء في الحوض، أي: جمعته فيه، ثم سمي به كلام الله المنزل على محمد ﷺ، وذلك لأنه يجمع الآيات والسور فيضمها إلى بعض، أو لأنه يجمع القصص والأوامر والنواهي، وغير ذلك.

قال في اللسان: «وقرأت الشيء قرآنًا جمعته وضممتُ بعضه إلى بعض ومنه قولهم: ما قرأت هذه الناقة سلى قط وما قرأت جنيناً قط، أي: لم يضطَمَ رحمها على ولد».

واستشهد لذلك بقول عمرو بن كلثوم:

(١) انظر الإتيان للسيطوي ٢ / ٣٤٠. والمعجم الوسيط ٢ / ٧٢٢.

(٢) انظر الدر المنثور، للسمين الحلبي ١٠ / ٥٧٣.

..... هجان اللون لم تقرأ جنينا^(١)

أي: لم تجمع، ولم تضم جنيناً في رحمها.

ولفظ القرآن على هذين القولين، الهمزة فيه أصلية.

وقيل: إنه مشتق من قرنت الشيء بالشيء، إذا ضممته إليه، وسمي القرآن به لأن الآيات والسور قرنت فيه^(٢).

وقيل: إنه مشتق من القرائن، لأن الآيات فيه يصدق بعضها بعضاً، ويشابه بعضها بعضاً، وهي قرائن، أي: أشباه ونظائر^(٣).

ولفظ القرآن على هذين القولين، النون فيه أصلية.

وروي عن الشافعي: أن لفظ القرآن اسم علم غير منقول، وضع من أول الأمر علماً على كلام الله المنزل على محمد ﷺ كما سميت التوراة، والإنجيل... إلخ^(٤).

والقرآن اصطلاحاً: هو الكلام المعجز المنزل على النبي ﷺ المكتوب في المصاحف، المنقول بالتواتر، المتعبد بتلاوته^(٥).

(١) لسان العرب، مادة: (قرأ). ٦/ ٣٥٦٣.

(٢) انظر للزركشي البرهان ١/ ٣٧٤.

(٣) انظر البرهان للزركشي ١/ ٣٧٤.

(٤) انظر لسان العرب، مادة: (قرأ). ٦/ ٣٥٦٣. والبرهان ١/ ٣٧٤.

(٥) انظر مناهل العرفان للزرقاني ١/ ١٩.

أما تعريف القراءات في اللغة، فهي: جمع قراءة، والقراءة في اللغة: مشتقة من مادة: (ق ر أ) وهي مصدر للفعل قرأ، يقال: قرأ يقرأ قرأناً وقراءة، وهو على وزن: (فَعَالَة) ويستعمل لمعنيين:

- ١ - الجمع والضم، أي: جمع الشيء إلى بعضه، وضمه إليه.
- ٢ - التلاوة، وهي النطق بالكلمات المكتوبة، ومنه قولهم: قرأت الكتاب، أي: تلوته^(١).

أما اصطلاحاً: فعُرِّف علم القراءات اصطلاحاً بعدة تعريفات، لكن من أهمها:

ما عرفه به الطوفي (ت ٧١٦ هـ) وهو قوله: «والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف، أو كيفيتها من تخفيف أو تثقيل، وتحقيق أو تسهيل، ونحو ذلك، بحسب اختلاف لغات العرب»^(٢).

وتابعه الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) عليه إذ قال: «والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها، من تخفيف وتثقيل وغيرهما»^(٣).

وهو غير دقيق، لأن القول بالتغاير التام غير مسلم، بل بينهما ارتباط وتوافق.

(١) المعجم الرسيط، مادة: (قرأ) ٧٢٢ / ٢.

(٢) شرح مختصر الروضة ٢ / ٢١.

(٣) البرهان، للزركشي ٣١٨ / ١.

كذلك هذا التعريف قصر القراءات على مواضع الخلاف، دون مواضع الاتفاق.

وعرفه ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) بقوله: «القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزواً لناقله»^(١).

وعرفه القسطلاني (ت ٩٢٣هـ) في لطائفه بأنه:

«علم يعرف منه اتفاق الناقلين لكتاب الله واختلافهم في اللغة والإعراب والحذف والإثبات والتحريك والإسكان والفصل والاتصال وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال من حيث السماع»^(٢).

وعرفه البنا (ت ١١١٧هـ) بقوله: «علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى واختلافهم في الحذف والإثبات والتحريك والتسكين والفصل والوصل وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيره»^(٣).

أما تعريفه كفن مدون، فقد عرفه بعضهم بقوله: هو مجموع المسائل المتعلقة باختلاف الناقلين لألفاظ القرآن الكريم.

أما الفرق بين القرآن والقراءات:

فقد اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال:

(١) منجد المقرئين، ص (٣).

(٢) لطائف الإشارات ١/ ١٧٠.

(٣) إتحاف فضلاء البشر، ص (٥).

الأول: التفريق بين القرآن والقراءات، وهو مذهب الزركشي، ومن تبعه، إذ قال: «اعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما»^(١).

الثاني: عدم التفريق بين القرآن والقراءات، فالقرآن والقراءات حقيقتان بمعنى واحد، وقد نسب ابن الجزري هذا القول إلى ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢ هـ)^(٢)، وتبعه الشيخ محمد سالم محيسن على هذا القول، إذ قال محمد محيسن:

«أرى أن كلاً من القرآن والقراءات حقيقتان بمعنى واحد، يتضح ذلك بجلاء من تعريف كل منهما، ومن الأحاديث الصحيحة الواردة في نزول القراءات»^(٣).

الثالث: أنها ليسا متغايرين تغييراً تاماً، كما أنها ليسا متحدتين اتحاداً كلياً، بل بينهما ارتباط وثيق كارتباط الجزء بالكل، وقد ذكر هذا القول الشيخ شعبان إسماعيل.

قالوا: لأن القراءات لا تشمل كلمات القرآن كله، بل توجد في بعض

(١) البرهان في علوم القرآن ١/ ٣١٨.

(٢) نقله عنه ابن الجزري في المنجد (٢٠-٢١). والنشر ١/ ٦٢.

(٣) في رحاب القرآن (٢٠٩).

ألفاظه فقط، وتعريف القراءات يشمل المتواترة والشاذة، وقد أجمعت الأمة على عدم قرآنية القراءات الشاذة^(١).

ولعل هذا الذي قصده الزركشي، إذ قال: «ولست في هذا أنكر تداخل القرآن بالقراءات؛ إذ لا بد أن يكون الارتباط بينهما وثيقاً غير أن الاختلاف على الرغم من هذا يظل موجوداً بينهما، بمعنى أن كلا منهما شيء يختلف عن الآخر لا يقوى التداخل بينهما على أن يجعلهما شيء واحد، فما القرآن إلا التركيب واللفظ، وما القراءات إلا اللفظ ونطقه، والفرق بين هذا وذاك واضح بين»^(٢).

والأقرب - والله تعالى أعلم - أن يفصل القول في هذه المسألة.

كما قال الدكتور عبد القيوم السّندي، إذ قال: «والذي أراه هنا - والله أعلم - هو أن نفصل القول في القراءات، فالقراءات قسمان: المقبولة، والمردودة.

فالمقبولة: هي التي تتوفر فيها الشروط الثلاثة:

- ١ - أن تكون متواترة.
- ٢ - أن توافق اللغة العربية ولو بوجه.
- ٣ - أن توافق رسم أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً.

(١) القراءات، أحكامها، ومصادرها (٢٥).

(٢) البرهان في علوم القرآن ١ / ٣٨.

وهذا القسم هو الذي قال فيه العلماء:

١- يجب على كل مسلم اعتقاد قرآنيته.

٢- يقرأ به تعبدًا في الصلوات وخارجها.

٣- يكفر جاحد حرف منه، وهذا ما يقال في القرآن كذلك، وهل يقرأ

القرآن إلا برواية من روايات القراءات المتواترة؟! وعلى هذا فالقرآن هو عين القراءات المتواترة، وبالعكس، فهما حقيقتان بمعنى واحد، وعلى هذا يحمل قول الدكتور محمد سالم محيسن.

والردودة: هي التي اختلف فيها شرط من الشروط الثلاثة لقبولها، ويطلق عليها الشاذة.

وقد قال العلماء فيها:

١- لا يجوز اعتقاد قرآنيته.

٢- لا تجوز القراءة بها تعبدًا.

٣- يجب تعزيز من أصر على قراءتها تعبدًا وإقراره.

وعلى هذا فالقراءات هي غير القرآن، وبينهما تغاير كلي، فهما حقيقتان

متغايرتان؛ لأن الشاذة لو ثبتت قراءة حرف منها بسند صحيح لا يعتد

قرآنيته، بل تعتبر من الأخبار الآحاد، والخبر الواحد من أقسام الحديث،

والحديث غير القرآن، وعلى هذا يمكن أن يحمل قول الإمام الزركشي.

هذا ما يظهر لي والله أعلم بالصواب. انتهى كلامه^(١).

المبحث الثاني

نشأة علم القراءات

علم القراءات كغيره من العلوم مر بمراحل متتالية ومتطورة بدءاً من نزول القرآن بأحرفه السبعة، وانتهاء باستقراره علماً مدوناً مدروساً، له مبادئه وأصوله وكتبه، وبين ذلك مراحل من الخدمة تتميز بكثرة المشاركين، ولعلنا أن نأتي عليها باختصار فنقول:

يمكن اعتبار نزول جبريل عليه السلام بالقرآن على النبي ﷺ بأحرفه السبعة أول مرحلة من مراحل نشأة هذا العلم، إذ بعلم رسول الله ﷺ بها، وحفظه لها، كانت النشأة، فقد أشفق النبي ﷺ على أمته أن تقرأ القرآن على حرف واحد فيشتق عليها، فسأل ربه أن يخفف عنها، فأنزل الله القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف، كما ثبت في الأحاديث المتواترة.

ثم بدأ النبي ﷺ بإقراء الصحابة رضي الله عنهم فقد قرأ القرآن الكريم على أصحابه، وعلمهم إياه، وأمرهم بتبليغه، فتلقن صحابة الرسول ﷺ القرآن الكريم منه، وحذق فيه جماعة منهم كانوا يتدارسون، ويرسلهم ﷺ ليعلموه الناس، فكان يقال لهم القراء، وحفظ القرآن الكريم في زمن الرسول ﷺ جمع من الصحابة رضي الله عنهم اتصلت أسانيد القراءات بهم.

يقول الذهبي - بعد ما ذكر بعض هؤلاء -: «فهؤلاء الذين بلغنا أنهم حفظوا القرآن في حياة النبي ﷺ وأخذ عنهم عرضاً، وعليهم دارت أسانيد

قراءة الأئمة العشرة، وقد جمع القرآن غيرهم من الصحابة، كمعاذ بن جبل، وأبي زيد، وسالم مولى أبي حذيفة، وعبد الله بن عمر، وعتبة بن عامر، لكن لم تتصل بنا قراءتهم^(١).

ولما توفي رسول الله ﷺ وجاء أبو بكر رضي الله عنه خليفة رسول الله ﷺ، وكان ما كان من أمر حروب الردة، واستحرّ القتل في القراء من الصحابة رضي الله عنه أشار عمر على أبي بكر رضي الله عنه بجمع القرآن الكريم في صحف، خشية ذهابه بذهاب القراء من الصحابة رضي الله عنه فجمع القرآن الكريم في صحف عنده، ثم بقيت عند عمر، ثم آلت إلى حفصة بنت عمر، وكان هذا الجمع يضم جميع الحروف التي نزل عليها القرآن الكريم^(٢).

وفي خلافة عثمان رضي الله عنه انتشر الصحابة رضي الله عنه في أرجاء البلاد التي دخلها الإسلام، يعلمون الناس أمور دينهم، ويقرئونهم كتاب ربهم، فكانوا يقرؤون ويقرئون حسب ما تلقوا من النبي ﷺ ومن بعض الصحابة رضي الله عنه فكل يقرئ بما قرأ.

وفي أواخر عام أربع وعشرين وأوائل خمس وعشرين حضر حذيفة بن اليمان رضي الله عنه فتح أرمينية وأذربيجان، فرأى وسمع من الناس ما أفزعته، إذ

(١) معرفة القراء الكبار ٤٢/١.

(٢) الأثر في البخاري، انظر صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، حديث (٤٩٨٦) ٦٢٦/٨. مع الفتح.

اختلف عوام الناس في القرآن فصار أحدهم يقول للآخر: قراءتي خير من قراءتك، فقدم المدينة وأشار على عثمان رضي الله عنه أن يضع حداً لهذا اللجاج الذي قد يؤدي إلى الاختلاف والفرقة، فألف عثمان رضي الله عنه لجنة من أربعة من الصحابة رضي الله عنهم ممن اشتهر بعلمه في القرآن والكتابة، هم: زيد بن ثابت - وهو من الأنصار -، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث - ثلاثهم من المهاجرين - وكلفهم بنسخ مصحف عن المصحف الإمام بعدد الأمصار الرئيسة في الدولة الإسلامية، ثم أرسل إلى كل مصر بمصحف، وقرأ أهل كل مصر بما في مصحفهم، وتلقوا ما فيه عن الصحابة.

فتلقى التابعون القرآن الكريم عن الصحابة الكرام رضي الله عنهم وصار كل منهم يقرأ ويقرئ كما تلقى، لعلمهم أن الجميع من عند الله، وأن النبي ﷺ أباح لهم القراءة بهذه القراءات.

ثم قام بعد هؤلاء بالقرآن الكريم أقوام ليسوا في طبقة هؤلاء ولا قدمهم، غير أنهم تجردوا للقراءة واشتدت بها عنايتهم، ولها طلبهم، حتى صاروا بذلك أئمة يأخذها الناس عنهم ويقتدون بهم.

ثم إن القراء بعد هؤلاء أيضاً كثروا وتفرقوا في البلاد الإسلامية وانتشروا، وخلفهم أمم بعد أمم، وعرفت طبقاتهم، واختلفت صفاتهم، فمنهم المحكم للتلاوة، والمعروف بالرواية والدراية، ومنهم المقتصر على وصف من هذه الأوصاف^(١).

(١) إبراز المعاني لأبي شامة ٩٥ / ١.

ثم جاء بعد هؤلاء جماعة من هذه الأمة تفرغوا للقرآن الكريم وعلومه، وأمضوا حياتهم في خدمته، فلم يقنعوا بما تلقوه عن شيخ واحد، فصاروا يحبون الأمصار بحثاً عن النقلة الضابطين لكتاب الله، يأخذون عنهم، ويتلقون منهم، ويضبطون ذلك غاية الضبط، ثم يقوم الواحد منهم بتنسيق ما اجتمع لديه من القراءات، وترتيب ما تلقاه من الروايات، في كتاب يرجع إليه ويعتمد عليه، فظهرت بين الناس مؤلفات في القراءات.

المبحث الثالث

أهمية علم القراءات، وفائدته، وفضل تعلمه

روي أن الكتب السماوية السابقة كانت تنزل من باب واحد على حرف واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف^(١). وذلك لأن الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- كانوا يبعثون إلى قومهم الخاصين بهم، ونبينا محمد ﷺ بعث إلى الخلق جميعهم، عربهم، وعجميهم، وهم بطبيعتهم مختلفون لساناً ولغات ولهجات.

فالعرب قبائل شتى، لكل قبيلة لغة درجت على النطق بها، وليس من السهل تغييرها فأهل نجد من تميم وقيس وأسد -مثلاً- كانوا يميلون، على حين كان من ميزات لغة الحجاز الفتح، والتميمي يهمز، والقرشي لا يهمز^(٢). قال ابن قتيبة رحمه الله: «ولو أن كل فريق من هؤلاء -يعني قبائل العرب- أمر أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً، لاشتد ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه، ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة، وتذليل

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده، وابن حبان في صحيحه، والحاكم في مستدركه، والطبراني في الكبير، والنسائي في السنن الكبرى، من حديث ابن مسعود. وضعفه شعيب الأرنؤوط. وانظر تفسير الطبري ٣٠ / ١. والنشر لابن الجزري ٢٢ / ١.

(٢) مقدمة تحقيق كتاب: (الموضح في وجوه القراءات وعللها) لابن أبي مريم. تحقيق: الدكتور

للّسان، وقطع للعادة فأراد الله برحمته ولطفه أن يجعل لهم متسعاً في اللغات، ومتصرفاً في الحركات، كتيسيره عليهم في الدين»^(١).

والأصل في هذا الباب ما روى مسلم رحمته الله في صحيحه من حديث أبي ابن كعب رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عند أضاة بني غفار، قال: فأتاه جبريل عليه السلام فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم أتاه الثانية، فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرفين، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الثالثة، فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الرابعة، فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف، فأياً حرف قرؤوا عليه فقد أصابوا)^(٢).

قال ابن حزم: «ثم طلب علم القرآن واختلاف القراء السبعة فيه، وضبط قراءتهم كلهم، فرض على الكفاية، وفضل عظيم لمن طلبه إن كان في بلده كثير ممن يحكمه وأجر جزيل، قال عليه السلام: (خيركم من تعلم القرآن وعلمه). فكفى بهذا فضلاً، وقد أمر عليه السلام بتعلم القرآن ممن تعلمه، فهو خير، ولو ضاع هذا الباب لذهب القرآن وضاع، وحرام على المسلمين تضييعه، وذهابه من أشرار

(١) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، ص (٣٢).

(٢) صحيح مسلم ٥٦٢/١، حديث (٨٢١) باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف.

الساعة، وكذلك ذهاب العلم»^(١).

وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله عن جمع القراءات السبع، هل هو سنة أم بدعة؟ وهل جمعت على عهد رسول الله ﷺ أم لا؟ وهل لجامعها مزية ثواب على من قرأ برواية أم لا؟.

فأجاب: «الحمد لله، أما نفس معرفة القراءة وحفظها فسنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول، فمعرفة القراءات التي كان النبي ﷺ يقرأ بها، أو يقرهم على القراءة بها، أو يأذن لهم وقد أقروا بها سنة، والعارف في القراءات الحافظ لها له مزية على من لم يعرف ذلك ولا يعرف إلا قراءة واحدة، وأما جمعها في الصلاة أو في التلاوة فهو بدعة مكروهة، وأما جمعها لأجل الحفظ والدرس فهو من الاجتهاد الذي فعله طوائف في القراءة»^(٢).

أما قوله رحمته الله: «وأما جمعها في الصلاة... إلخ، فليس المقصود بالجمع هنا التأليف في القراءات أو حفظها - كما فهمه بعض الأفاضل - وإنما هي طريقة يسلكها بعض المقرئين لعرض القراءات وهي أن يقرأ لأحد القراء حتى يأتي على موضع يحسن الوقف عليه فيقف عليه ثم يعطف المخالف، فالمخالف حتى تنتهي القراءات في هذا المقطع، ثم يقرأ مقطوعاً آخر، وهكذا.

(١) رسالة التلخيص لوجوه التلخيص لأبي محمد علي بن حزم الأندلسي (مجموعة رسائل ابن

حزم ١٦١/٣ - ١٦٢).

(٢) مجموع الفتاوى ٤٠٤/١٣.

قال شيخ الإسلام ابن القيم رحمه الله لما تكلم على جمع القراءات في الصلاة وخارجها: «وإنما يفعل ذلك القراء أحياناً ليمتحن بذلك حفظ القارئ لأنواع القراءات، وإحاطته بها، واستحضاره إياها، والتمكن من استحضارها عند طلبها، فذلك تمرين وتدريب، لا تعبد يستحب لكل تال وقارئ، ومع هذا ففي ذلك للناس كلام ليس هذا موضعه»^(١).

قال ابن الجزري في طيبته مبيناً طريقة الجمع:

وجمعنا نختاره بالوقف وغيرنا يأخذه بالحرف
فالماهر الذي إذا ما وقف يبدأ بوجه من عليه وقفا
يعطف أقرباً به فأقرباً مختصراً مرتباً مستوعباً
وقال أيضاً: «وأما الجمع وكيفيته: فلم أر أحداً نبه عليه، ولم يكونوا في الصدر الأول يُقرؤون بالجمع، وقد تتبع تراجم القراء، فلم أعلم متى خرج الجمع، وبلغني أن شخصاً من المغاربة ألف كتاباً في كيفية الجمع، ولكن الذي ظهر لي أن الإقراء بالجمع ظهر من حدود الأربعمئة وهلم جرّاً، وتلقاه الناس بالقبول، وقرأ به العلماء وغيرهم، لا نعلم أحداً كرهه»^(٢). أقرأ به الحافظ أبو عمرو الداني، ومكي القيسي، وابن مهران، وأبو القاسم الهذلي، وأبو العز

(١) جلاء الأفهام، ص (٤٥٥) تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان.

(٢) وقال في النشر (٢/ ١٩٥): «وكان بعض الأئمة يكره ذلك، من حيث إنه لم تكن عادة السلف عليه، ولكن الذي استقر عليه العمل هو الأخذ به، والتقرير عليه وتلقيه بالقبول» أهـ.

القلانسي، والحافظ أبو العلاء الهمداني، والشاطبي، وخلق، ومن قرأ به من المتأخرين: الإمام الكبير الحافظ أبو شامة والإمام المجتهد أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي، والإمام الجعبري، والناس»^(١).

ومما يدل على أن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله لم يقصد بالجمع هنا التأليف أنه أثبت التأليف في القراءات في قوله في موضع آخر: «ولهذا كان أئمة أهل العراق الذين ثبتت عندهم قراءات العشرة أو الأحد عشر كثبوت هذه السبعة يجمعون ذلك في الكتب ويقرؤونه في الصلاة، وخارج الصلاة، وذلك متفق عليه بين العلماء لم ينكره أحد منهم»^(٢).

كذلك يدل عليه قوله -ابن تيمية- في موضع آخر: «ومعلوم أن المسلمين متفقون على أنه لا يستحب للقارئ في الصلاة، والقارئ عبادة وتدبراً خارج الصلاة أن يجمع بين هذه الحروف، إنما يفعل الجمع بعض القراء بعض الأوقات ليمتحن بحفظه للحروف، وتمييزه للقراءات، وقد تكلم الناس في هذا، وأما الجمع في كل القراءة المشروعة المأمور بها فغير مشروع باتفاق المسلمين، بل يخير بين تلك الحروف، وإذا قرأ بهذه تارة وبهذه تارة كان حسناً»^(٣).

(١) منجد المقرئين، ص (٧٣، ٧٤).

(٢) الفتاوى الكبرى ٤/٤١٨.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٢/٤٥٩.

وذكر شيخ الإسلام رحمته الله أيضاً أن المشروع في القراءات السبع أن يقرأ هذه تارة وهذه تارة^(١).

وهذا يدل على مشروعية تعلمها، إذ كيف يتأتى له الإتيان بهذه السنة وهو يجهلها؟

فإذا كانت القراءة بهذه القراءة مرة، وبالأخرى مرة سنة، أصبح تعلم القراءات سنة إذ القاعدة تقول: (الوسائل لها أحكام المقاصد) فإذا كان المقصد وهو القراءة بهذه القراءات سنة، فإن الوسيلة إليها وهو تعلم هذه القراءات سنة.

ويدل عليه قول شيخ الإسلام المتقدم: «ولهذا كان أئمة أهل العراق الذين ثبتت عندهم قراءات العشرة أو الأحد عشر كثبتت هذه السبعة يجمعون ذلك في الكتب ويقرؤونه في الصلاة وخارج الصلاة وذلك متفق عليه بين العلماء لم ينكره أحد منهم»^(٢).

وكلما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله القاعدة المعروفة وهي: (أن العبادات التي وردت على أكثر من صيغة فالسنة أن يأتي بهذه تارة والأخرى تارة) يمثل بالقراءات، والشهادات والاستفتاحات.

إذ قال: «القراءة كما قال زيد بن ثابت: سنة يأخذها الآخر عن الأول، كما أن ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنواع الاستفتاحات في الصلاة، ومن أنواع

(١) الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية للبعلي، ص (٧٧).

(٢) مجموع الفتاوى ١٣ / ٣٩٣.

صفة الأذان والإقامة، وصفة صلاة الخوف، وغير ذلك كله حسن يشرع العمل به لمن علمه، وأما من علم نوعاً ولم يعلم غيره، فليس له أن يعدل عما علمه إلى ما لم يعلمه، وليس له أن ينكر على من علم ما لم يعلمه من ذلك، ولا أن يخالفه كما قال النبي ﷺ (لا تختلفوا فان من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا)»^(١).

وقال رحمه الله: «فالصواب مذهب أهل الحديث ومن وافقهم وهو تسوية كل ما ثبت في ذلك عن النبي ﷺ لا يكرهون شيئاً من ذلك، إذ تنوع صفة الأذان والإقامة، كتتنوع صفة القراءات والشهادات، ونحو ذلك، وليس لأحد أن ينكر ما سنه رسول الله ﷺ لأمته، وأما من بلغ به الحال إلى الاختلاف والتفريق، حتى يوالى ويعادى ويقا تل على مثل هذا ونحوه، مما سوغه الله تعالى كما يفعله بعض أهل المشرق فهؤلاء من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً»^(٢).

وقال رحمه الله: «وإن كان أحمد وغيره من أئمة الحديث يختارون أذان بلال وإقامته، لمداومته على ذلك بحضرته، فهذا كما يختار بعض القراءات والشهادات، ونحو ذلك، ومن تمام السنة في مثل هذا أن يفعل هذا تارة وهذا تارة، وهذا في مكان وهذا في مكان، لأن هجر ما وردت به السنة وملازمة غيره قد يفضي إلى أن يجعل السنة بدعة والمستحب واجباً، ويفضي ذلك إلى

(١) مجموع الفتاوى ١٣ / ٣٩٤.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٢ / ٦٦.

التفرق والاختلاف إذا فعل آخرون الوجه الآخر، فيجب على المسلم أن يراعي القواعد الكلية التي فيها الاعتصام بالسنة والجماعة»^(١).

أقول: وهذا - مع الأسف - حال بعض الناس في هذا الزمان تجاه بعض العلوم التي لم تكن مشهورة عندهم كالقراءات وغيرها، فتجده يستهين بالعلوم التي لم يكن له حظ منها، ولذلك قال بعضهم:

تفنن وخذ من كل علم فإنما يفوق امرؤ في كل فن له
فأنت عدو للذي أنت جاهل علم به ولعلم أنت تستقنه سلم
وقال آخر:

أتاني أن سهلاً ذم جهلاً علوماً ليس يعرفهن سهل
علوماً لو درأها ما قلاها ولكن الرضا بالجهل سهل
وكما قيل: «العاقل يتكلم بعلم، أو يسكت بحلم».

وقال ابن الجزري رحمه الله: «تعليم القراءات فرض كفاية، فإن لم يكن من يصلح له إلا واحد، تعين عليه، وإن كان جماعة يحصل المقصود ببعضهم، فإن امتنعوا كلهم أثموا، وإن قام به بعضهم سقط الحرج عن الباقي، وإن طلب من أحدهم وامتنع، فأظهر الوجهين عندنا: أنه لا يَأْثَمُ، لكنه يكره له ذلك إن لم يكن له عذر»^(٢).

(١) مجموع الفتاوى ٢٢ / ٦٧.

(٢) منجد المقرئين، ص (٧٧). تحقيق: علي العمران. وقد ذكر ذلك النووي رحمه الله في التبيان،

ص (٣٣) إلا أنه قال: (تعليم المتعلمين) وسياق الكلام في تعليم القرآن، كما لا يخفى.

ولا شك أن هذا العلم علم جليل، وفن عظيم، كيف لا وهو يتعلق بكلام الله - عز وجل - أشرف كلام يقرأ ويسمع.

ومما يدل على أهميته، أنه لا يستغني عنه مفسر ولا فقيه ولا محدث ولا لغوي ولا نحوي، لتعلقه بهذه العلوم جميعاً، بل وبغيرها من العلوم.

فالمفسر إذا اعتمد قراءة واحدة وأعرض عن غيرها فكأنما ترك بعض ما أنزل، وأعرض عن تفسير القرآن بالقرآن الذي هو أول ما ينبغي أن يبدأ به.

فالعلاقة بين القراءات والتفسير وثيقة جداً، وهي أن القراءات مصدر مهم من مصادر التفسير التي لا غنى عنها لمن أراد أن يفسر كلام الله تعالى، أو يبحث فيه. وأمثلة هذا كثيرة، ومنها:

قوله تعالى: ﴿وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ السَّمَاءِ فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ . لَقَالُوا إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَارُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَّشْحُورُونَ﴾ [الحجر: ١٤-١٥]، قرأها ابن كثير بتخفيف الكاف، هكذا: ﴿سُكِّرَتْ﴾، وقرأ الباقر بتشديدها، هكذا: ﴿سُكِّرَتْ﴾^(١).

فعلى قراءة التخفيف تكون على معنى: (سُحِّرَتْ)، وعلى معنى التشديد، تكون على معنى: (سُدَّتْ)^(٢) وقيل: هما بمعنى واحد، والتثقيل للتكثير والتكرير^(٣).

(١) التيسير، للداني، ص (٣٣٣).

(٢) الدر المصون، للسمين الحلبي ١٤٩/٧.

(٣) الكشف، لمكي القيسي ٣٠/٢.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤]، قرأها ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بالطاء: ﴿بِظَنِينٍ﴾، وقرأها الباقون بالضاد: ﴿بِضَنِينٍ﴾^(١). فعلى قراءة الطاء يكون معناها: (متهم) أي: ليس محمد ﷺ بمتهم في أن يأتي من عند نفسه بزيادة فيما أوحى إليه، أو ينقص منه شيئاً. أما قراءة الضاد، فيكون معناها: (ببخيل) أي: ليس محمد ﷺ ببخيل في بيان ما أوحى إليه وكتمانه، بل يبثه ويبينه للناس^(٢). والفقيه إن أعرض عن مواضع الخلاف في بعض آيات الأحكام أخطأ السبيل، ولم يهتد لوجه الصواب فيها. والنحوي إن ابتعد عن أهم مصدر لقواعده وهو القرآن وقراءاته الثابتة فقد جانب الصواب وبنى نحوه على أساس غير متين. ولذلك عني بعض اللغويين والنحاة بتتبع القراءات الشاذة فضلاً عن المتواترة، فألف ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) كتاباً: في شواذ القراءات^(٣)، وكذلك: (علل القراءات)^(٤) وألف ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) كتابه: (المحتسب

(١) التيسير للداني، ص (٥١٢).

(٢) الكشف لمكي القيسي ٣٦٤ / ٢.

(٣) في الأصل جعله حواشي على كتابه: «البديع في القراءات الثمان» حتى لا يحرم الناظر في كتابه من معرفة الصحيح والشاذ، ثم طبعه المستشرق جفري، مستقلاً.

(٤) حققه الدكتور / عبدالرحمن العثيمين، ونشرته مكتبة الخانجي في القاهرة.

أما كتاب (الحجة) المنسوب إلى ابن خالويه، ففي صحته إليه نظر.

في توجيه القراءات الشاذة) وصنف العكبري (ت ٦١٦ هـ) كتابه (إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن).

بل إن القراءات هي التي حفظت اللغة العربية، خاصة ما يتعلق بكيفية أداء بعض الكلمات، وما فيها من إمالة وفتح، وترقيق وتفخيم، وغيرها من صفات الحروف، فليس لهذه اللغات إسناد متواتر إلى القبائل العربية الأولى إلا من خلال أسانيد القراءات، فعلم القراءات هو الذي أبقى هذه اللغات واللهجات منقولة مشافهة من الشيخ إلى تلميذه بالإسناد المتصل، إلى زماننا هذا.

والتالي للقرآن إن حرم تعلم بعض القراءات فقد حرم التعبد ببعض ما نزل من عند الله للتعبد والإعجاز... وهكذا^(١).

بل حتى العالم في مسائل الاعتقاد لا بد له من الاطلاع على القراءات، لأن هناك من القراءات ما له علاقة في هذا الباب.

مثاله: قراءة حمزة والكسائي لقوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصافات: ١٢]، فإنهما يقرآنها بضم التاء، فهي على هذه القراءة تكون من آيات الصفات، ففيها إثبات صفة العجب لله تعالى، وعلى قراءة الباقيين بفتح التاء، على أن الخطاب للنبي ﷺ.

(١) القراءات القرآنية . تأليف: عبدالحليم بن محمد قابة، ص (٦٧).

قال الشنقيطي رحمته الله: «قرأ هذا الحرف عامة القراء السبعة غير حمزة والكسائي: ﴿عَجِبْتَ﴾ بالتاء المفتوحة، وهي تاء الخطاب، المخاطب بها النبي ﷺ. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾ بضم التاء، وهي تاء المتكلم، وهو الله جلّ وعلا.

وقد قدّمنا في ترجمة هذا الكتاب المبارك أن القراءتين المختلفتين يحكم لهما بحكم الآيتين.

وبذلك تعلم أن هذه الآية الكريمة على قراءة حمزة والكسائي فيها إثبات العجب لله تعالى، فهي إذاً من آيات الصفات على هذه القراءة»^(١).

ومما يدل على أهميته، وعلى أن من الصحابة من حفظ القراءات أيضاً، قول الذهبي رحمته الله في معرفة القراء الكبار، بعد ما ذكر القراء من الصحابة: «فهؤلاء الذين بلغنا أنهم حفظوا القرآن في حياة النبي ﷺ وأخذ عنهم عرضاً وعليهم دارت أسانيد القراء الأئمة العشرة»^(٢).

والقراءات المتواترة المقروء بها كلها في الثبوت على حد سواء -رواية حفص عن عاصم وغيرها- ولهذا حكى أبو عمر الزاهد، عن ثعلب أنه قال: «إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضل إعراباً على إعراب في القرآن، وإذا خرجت إلى الكلام فضلت الأقوى وهو الأحسن»^(٣).

(١) أضواء البيان ٦ / ٦٨٠.

(٢) معرفة القراء الكبار ج ١ / ٤٢.

(٣) اليواقيت في اللغة، راجع الرسالة الموسومة بـ «القراءات التي أنكرها ابن جرير» ص (١٤٣).

قال أبو جعفر النحاس لما حكى اختلافهم في ترجيح: ﴿فَكَرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٣] بالمصدرية والفعلية، قال: «والديانة تحظر الطعن في القراءة التي قرأ بها الجماعة ولا يجوز أن تكون مأخوذة إلا عن النبي ﷺ وقد قال: (أنزل القرآن على سبعة أحرف)^(١) فهما قراءتان حستان لا يجوز أن تقدم إحداها على الأخرى»^(٢).

وقال في سورة الزمل: «السلامة من هذا عند أهل الدين إذا صحت القراءتان عن الجماعة ألا يقال: إحداها أجود من الأخرى، لأنها جميعاً عن النبي ﷺ فيأثم من قال ذلك، وكان رؤساء الصحابة -رحمهم الله- ينكرون مثل هذا»^(٣).

ثم إني أقول: إن من يقف ضد تعلم قراءات القرآن المتواترة التي أجمعت الأمة على قبولها وتعلمها والقراءة بها، إنما يسعى إلى إلغاء حكمة أرادها الله لعباده، ليقروا كتابه على هذه الأحرف، تيسيراً عليهم، وليتسنى لهم استنباط حكمه وأحكامه، والنظر في بلاغته وإعجازه، وأوجه تفسيره وبيانه.

(١) رواه البخاري من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتاب فضائل القرآن، باب: (أنزل القرآن على سبعة أحرف) حديث: (٤٩٩٢) ٨/٦٣٨. مع الفتح. ومسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: (بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف) حديث: (٨١٨) ترقيم عبد الباقي ٥٦٠/١.

(٢) إعراب القرآن، للنحاس ٥/٢٣١.

(٣) إعراب القرآن، للنحاس ٥/٦٢.

وقد ذكر ابن الجزري في النشر فوائد إنزال القرآن على سبعة أحرف، وهذه تبين أهمية وفائدة تعلم هذه القراءات، إذ هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم، وسوف نذكرها في فصل مستقل، إن شاء الله.

ومما يدل على أن علم القراءات كان له اهتمام بالغ عند العلماء السابقين أن كثيراً من العلماء البارزين في الفقه والتفسير والحديث وغيرها من العلوم كان له اشتغال بعلم القراءات، أو على أقل تقدير قرأ شيئاً من القراءات، بخلاف ما عليه بعض علماء زماننا من عزوفهم عن هذا العلم.

وأذكر هنا بعض العلماء الذين مر بي من خلال البحث أن لهم اشتغالاً بالقراءات، أو قرؤوها من خلال طلبهم العلم، ولم أذكر إلا من نص من ترجم له أنه قرأ القراءات أو ألف فيها، كقولهم: قرأ القراءات، أو قرأ بالسبع، أو بالعشر على فلان، ونحو ذلك، أما من ذكر أنه قرأ القرآن عرضاً فقط فلا أذكره، لكونه ليس صريحاً في أخذه القراءات، كقول ابن الجزري في الغاية عن الإمام أحمد: «أخذ القراءة عرضاً، فيما ذكره أبو القاسم الهذلي عن يحيى بن آدم، وعبيد بن عقيل، وإسماعيل بن جعفر، وعبدالرحمن بن قلوqa، وعندي أنه إنما روى الحروف، روى القراءة عنه عرضاً ابنه عبدالله... إه»^(١).

وكالسفيانين، وغيرهما.

ومن هؤلاء الذين كان لهم حظ في القراءات:

١ - الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام. (ت ٢٢٤هـ).

قال الذهبي: «قال أبو عمرو: أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن الكسائي...».

وقال أيضاً: «ولأبي عبيد كتاب في القراءات ليس لأحد من الكوفيين قبله مثله»^(١).

٢ - الإمام النسائي. (صاحب السنن) (ت ٣٠٣هـ).

قال ابن الجزري في غاية النهاية: «روى القراءة عن أبي شعيب السوسي، وأحمد بن نصر النيسابوري، روى الحروف عنه محمد بن أحمد بن قطن الطحاوي، والحسن بن رشيق المعدل»^(٢).

٣ - الإمام ابن جرير الطبري. (ت ٣١٠هـ).

قال الخطيب البغدادي: «كان أحد أئمة العلم، يحكم بقوله، ويرجع إلى رأيه لمعرفته وفضله، إلى أن قال: فكان حافظاً لكتاب الله، عارفاً بالقراءات بصيراً بالمعاني»^(٣).

وقال الذهبي عنه: «وصنف كتاباً حسناً في القراءات»^(٤).

(١) معرفة القراء الكبار ١/ ١٧٢.

(٢) غاية النهاية ١/ ٦١.

(٣) تاريخ بغداد ٢/ ١٦٣.

(٤) معرفة القراء الكبار ١/ ٢٦٥.

ومن نظر في تفسيره (جامع البيان) علم ذلك علم اليقين.

٤ - الإمام الدارقطني (صاحب السنن) (ت ٣٨٥هـ).

قال الذهبي: «أبو الحسن الدارقطني، البغدادي المقرئ الحافظ أحد الأعلام وصاحب التصانيف. إلى أن قال: وسمع كتاب السبعة من ابن مجاهد، وتصدر في أواخر أيامه، وصنف فيها كتاباً حافلاً. وهو أول من عمل الأبواب قبل فرش الحروف.

أي: هو أول من فصل الفرش عن الأصول في التأليف في القراءات.

إلى أن قال: «وإماماً في القراء والنحويين. إلى أن قال: والاضطلاع من علوم سوى الحديث منها القراءات»^(١).

٥ - العلامة ابن الجوزي. (ت ٥٩٧هـ).

قال الذهبي عند ترجمته لابن الباقلاني: «وقرأ عليه بالروايات الإمام أبو الفرج بن الجوزي»^(٢).

وقال أيضاً: «ومن تواليفه: النُّبَعة في القراءات السبعة، مجلد، والإشارة في القراءات المختارة، جزء»^(٣).

(١) معرفة القراء الكبار ١/ ٣٥١.

(٢) معرفة القراء الكبار ٢/ ٥٦٦.

(٣) سير أعلام النبلاء ٢١/ ٣٧٤.

وقال ابن الجزري: «تلا بالعشر على أبي بكر محمد بن الحسين المزرقى»^(١).

٦- أبو البركات مجد الدين بن تيمية، جد شيخ الإسلام. (ت ٦٥٢ هـ).

قال الذهبي في معرفة القراء الكبار: «عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم، مجد الدين أبو البركات بن تيمية الحراني الحنبلي أحد الأعلام، وجد شيخنا تقي الدين... إلى أن قال: فقرأ القراءات بكتاب (المبهج) على الشيخ عبد الواحد بن سلطان».

ومما يدل على أنه أقرأ القراءات أيضاً، قوله: «قرأ عليه القراءات أبو عبد الله القيرواني. إلى أن قال: وله اليد الطولى في معرفة القراءات والتفسير، إلى أن قال: وله أرجوزة في القراءات»^(٢).

٧- العلامة أبو شامة المقدسي. (ت ٦٦٥ هـ).

قال عنه الذهبي في معرفة القراء الكبار: «وقرأ القرآن صغيراً، وأكمل القراءات على شيخه السخاوي... إلى أن قال: وصنف شرحاً للشاطبية... إلى أن قال: وولي مشيخة القراء بترية الملك الأشرف... إلى أن قال: أخذ عنه القراءات الشيخ شهاب الدين حسين الكفري، والشيخ أحمد اللبان، وآخرون»^(٣).

(١) غاية النهاية ١/ ٣٧٥.

(٢) معرفة القراء الكبار، للذهبي ٢/ ٦٥٣، ٦٥٤.

(٣) معرفة القراء الكبار ٢/ ٦٧٣، ٦٧٤.

٨ - الحافظ المزني. (ت ٧٤٢هـ).

قال الذهبي: «أبو بكر بن يوسف بن أبي بكر الإمام العالم، الأوحد المقرئ الكامل بقية المشايخ، زين الدين ابن الحريري الشافعي المعروف بالمزني، إلى أن قال: وعرض الشاطبية على العلامة شهاب الدين أبي شامة، وقرأ القراءات على الشيخ زين الدين الزواوي وغيره، ثم قال: وقرأ جمعاً للسبعة على ابن مالك إلى سورة الحج، فمات الشيخ إلى أن قال: وولي مشيخة القراء والعربية بالعدلية بعد الشيخ شرف الدين الفزاري، وكان عارفاً بالقراءات قائماً عليها. ومما يدل على أنه أقرأ القراءات قول الحافظ: وقرأ عليه بالروايات حفيده شرف الدين محمد، وبهاء الدين المعافري ابن الكركي وغيرهما»^(١).

٩ - الإمام أبو إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) صاحب الاعتصام، والموافقات.

فقد ذكر تلميذه المجاري: «أن الإمام الشاطبي قرأ القراءات السبع على شيخه محمد بن الفخار البيري - الذي كان من أحسن قراء الأندلس تلاوة وأداء - في سبع ختمات»^(٢).

١٠ - الحافظ العراقي. (ت ٨٠٦هـ).

ومما يدل على ذلك قول تلميذه ابن حجر في رثائه بعد موته:

(١) معرفة القراء الكبار ٢ / ٧٤٨، ٧٤٩.

(٢) نقلاً عن دراسة الشيخ / مشهور آل سلمان للشاطبي. في تحقيقه للموافقات ٦ / ١٨.

وجارى في الحديث قديم عهد فأحرز دونه فضل السباق
وبالسبع القراءات العوالى رقى قِدماً إلى السبع الطباق
١١ - الحافظ ابن حجر العسقلاني. (ت ٨٥٢هـ).

فإنه تلقى علم القراءات، وعنده سند بها عن شيخه برهان الدين إبراهيم
بن أحمد ابن عبد الواحد التنوخي، المقرئ المجود، المسند الكبير - كما وصفه
الحافظ - وقد قرأ عليه الشاطبية تامة، والعقيلة في مرسوم الخط وغيرها^(١).

وبالمقابل فالعلماء المشهورون بعلم القراءات والتصنيف فيها ليسوا
مقتصرين على علم القراءات فقط، كما يظنه الكثير من الناس، بل هم أئمة في
غير هذا العلم.

ولعل من أبرزهم:

١ - مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ): فإنه مع إمامته وجلالته،
وسعة علمه في القراءات، وتبحره فيها، إلا أنه واسع العلم في غيرها من
الفنون، فهو من أئمة التفسير، فله تفسير مشكل إعراب القرآن، والهداية إلى
بلوغ النهاية في معاني القرآن وتفسيره، وله الإيضاح في الناسخ والمنسوخ، وله
كتاب في مناسك الحج، والواعي في علم الموارد... وغيرها من المؤلفات
التي تبلغ الثمانين مصنفًا.

(١) انظر المجمع المؤسس، لابن حجر ٢٠١/١. نقلاً عن (مصادر الحافظ ابن حجر وآراؤه في
مسائل القراءات من خلال كتابه فتح الباري بشرح صحيح البخاري). للدكتور/ يحيى بن
محمد حسن زمزمي. ص (٣).

٢- أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ): إضافة إلى تصدر أبي عمرو الداني في علم القراءات، حيث أصبح فيها علماً لا يجارى، إلا أنه كان محدثاً. قال عنه الحميدي: «محدث مكثراً، ومقرئ متقدماً».

بل كان من أئمة التفسير، قال عنه سيبويه: «إن أشهر عالم عربي خرج من دانية، هو المفسر الكبير أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني».

وهو إمام سلفي المعتقد، من جهابذة أهل السنة والجماعة، فله الرسالة الوافية، بين فيها عقيدة أهل السنة والجماعة، اعتمد فيها على نصوص الوحين، في كل مسألة عرضها، وابتعد فيها عن مصطلحات علم الكلام والفلسفة، وقد طبعت هذه الرسالة بتحقيق الدكتور محمد بن سعيد القحطاني.

٣- الشاطبي (ت ٥٩٠ هـ): مع ما حباه الله به من خدمة كتاب الله -عز وجل- واشتهاره بهذا الشأن، إلا أن له اليد الطولى في غيره من الفنون. قال عنه الذهبي: «وكان إماماً علامة، ذكياً، كثير الفنون، منقطع القرين، رأساً في القراءات، حافظاً للحديث، بصيراً بالعربية، واسع العلم»^(١).

بل قال عنه تلميذه السخاوي: «وكان إذا قرئ عليه البخاري ومسلم والموطأ يصحح النسخ من حفظه، ويملي النكت على المواضع المحتاج إلى ذلك فيها»^(٢).

(١) انظر معرفة القراء الكبار ٢/ ٥٧٤.

(٢) انظر فتح الوصيد، للسخاوي ٦/ ١.

ومما يدل على أن له عناية بعلم الحديث أن له منظومة دالية نظم فيها التمهيد لابن عبد البر، وتقع في خمسمائة بيت، كما ذكر ذلك السخاوي أيضاً^(١).

٤ - ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ): إن ابن الجزري مع أنه إمام في القراءات، هو فقيه، فقد ألزمه سلطان شيراز بتولي القضاء فيها فتولاه مكرهاً، حتى مات. وهو أيضاً محدث - خدم مسند أحمد - له كتاب المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد، وله عقد اللاي في الأحاديث المسلسلة الغوالي، وله المسند الأحمد فيما يتعلق بمسند أحمد، وله القصد الأحمد في رجال مسند أحمد، وله الهداية في علم الرواية في مصطلح الحديث وطبقات المحدثين، وهي عبارة عن منظومة تقع في (٣٧١) بيت، وقد شرحها السخاوي رَحِمَهُ اللهُ^(٢)، بل إنه سمع المسند كاملاً ويرويه بالإسناد.

فبهذا تظهر أهمية هذا العلم وفائدته، واهتمام علماء الإسلام به، في القديم والحديث، تعلماً وقراءة وتصنيفاً.

(١) انظر فتح الوصيد، للسخاوي ٦/١.

(٢) طبع بتحقيق الدكتور / محمد سيدي محمد الأمين الشنقيطي.

المبحث الرابع التأليف في علم القراءات

ونقصد به التأليف في هذا العلم كفن مستقل، لا تدوينه في ثنایا العلوم الأخرى على صورة مسائل مبثوثة في عدد من كتب العلم.

كفضائل القرآن لأبي عبيد القاسم بن سلام، وتأويل مشكل القرآن لابن قتية، والمصاحف للسجستاني، وأخلاق أهل القرآن للأجري، وغيرها من كتب علوم القرآن.

وكتفسير سفيان الثوري، ومعاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن للأخفش، وتفسير النسائي، وغيرها من كتب التفسير.

وكالصحاح والمسانيد والسنن من كتب الحديث.

وكالكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، وغيرها من كتب النحو.

لكن قصدنا هنا - كما أسلفت - التأليف فيه كفن مستقل.

فالتأليف في هذا الموضوع عند المتقدمين له ثلاثة أنحاء:

١ - الكتب المفردة لقراءة إمام من الأئمة.

٢ - كتب القراءات الموسعة، أو الجامعة لاختلاف القراء (يعني في السبع

أو العشر أو الخمس أو الثمان..).

٣ - كتب توجيه القراءات.

وهذا يدل على عناية العلماء بالتأليف في هذا العلم من بداية التدوين في العلوم الإسلامية، ونجد في كتب الطبقات والتراجم والأعلام كتباً في القراءات تنسب إلى بعض القراء والمفسرين والنحويين، كأَبان بن تغلب (ت ١٤١هـ) ومقاتل بن سليمان (ت ١٥٠هـ) وأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) والكسائي (ت ١٨٩هـ) وغيرهم.

إلا أن كتب هؤلاء في عداد المفقود.

ولذلك اختلف العلماء في أول من ألف في هذا الفن.

فيرى بعض الباحثين أن أول من ألف فيه يحيى بن يعمر (ت ٩٠هـ) وعولوا على قول لابن عطية في مقدمة تفسيره^(١).

ويرى بعض الأفاضل أن في هذا نظراً، لأن مصادر ترجمة يحيى لم تذكر له كتاباً في القراءات، علماً أن ابن عطية ذكر هذا بصيغة التضعيف: (رُوي).

ولذلك يرى بعضهم أن القطع بتحديد أول من ألف متعذر.

ولكن المشهور عند أهل الفن، أن أول من ألف فيه هو أبو عبيد القاسم بن

سلام (ت ٢٢٤هـ).

(١) إذ قال: «وأما شكل المصحف ونقطه، فروي أن عبد الملك بن مروان أمر به وعمله، فتجرد

لذلك الحجاج بواسط، وجَدَّ فيه وزاد تحزيبه، وأمر وهو والي العراق الحسن، ويحيى بن

يعمر بذلك، وألف إثر ذلك كتاباً في القراءات، جمع فيه ما روي من اختلاف الناس فيما

وافق الخط، ومشى الناس على ذلك زماناً طويلاً، إلى أن ألف ابن مجاهد كتابه في القراءات.

قال ابن الجزري: «فكان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب أبو عبيد القاسم ابن سلام، وجعلهم فيما أحسب خمسة وعشرين قارئاً مع هؤلاء السبعة» أه^(١).

لكن يشكل عليه ما ذكر بعضهم: أن أبان بن تغلب (ت ١٤١ هـ) له كتاب: (القراءات)، وأن مقاتل بن سليمان (ت ١٥٤ هـ) له كتاب: (القراءات)، وأن أبا عمرو البصري (ت ١٥٤ هـ) له كتاب: (القراءات).

وغيرهم ممن هو قبل القاسم بن سلام.

إلا أن يريد ابن الجزري الأئمة المعترين في التصنيف في هذا الفن، لقوله: «أول إمام معتبر».

ثم كثرت التآليف وانتشرت التصانيف إلى أن جاء أبو بكر ابن مجاهد (ت ٣٢٤ هـ) فألف كتاب: (السبعة في القراءات).

فكان تسبيع ابن مجاهد حدثاً عظيماً في تأريخ القراءات، إذ استحوذ على فهم العوام وأشباههم أن القراءات السبع التي جمعها ابن مجاهد هي الأحرف السبعة الواردة في الحديث، فتصدى العلماء لهذه القضية فتنوعت مؤلفاتهم.

قال أبو الفضل الرازي، كما نقل عنه ابن الجزري: «وإن الناس ثمنوا القراءات وعشروها، وزادوا على عدد السبعة الذين اقتصر عليهم ابن مجاهد لأجل هذه الشبهة». أه^(٢).

(١) النشر ١/٣٣، ٣٤.

(٢) النشر ١/٤٢.

فألف بعده الحسين بن عثمان البغدادي (ت ٣٧٨هـ) وعلي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) وأبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ).

وبعدهم - في القرن الخامس - ألف مكّي كتاب: (التبصرة) وألف أبو عمرو الداني كتاب: (التيسير).

وفي القرن السادس ألف أبو العلاء الهمداني كتاب: (الغاية في القراءات العشر) وصنف الشاطبي منظومته: (الشاطبية).

وفي القرن السابع ألف السخاوي كتابه: (فتح الوصيد في شرح القصيد) وهو شرح للشاطبية، وهو أول من شرحها.

وفي القرن التاسع ألف شيخ المقرئين ابن الجزري كتابه الكبير: (النشر في القراءات العشر) وتقريب النشر) ومنظومته: (طية النشر) وغير ذلك.

ثم توالى الأعصار والناس بعد ذلك عيال على ابن الجزري.

لكن من أبرز الكتب التي اشتهرت في القراءات، وعول الناس عليها:

١- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني.

٢- الشاطبية (وهي نظم للتيسير) وهي المنظومة التي بسط الله لها القبول، وأصبح أمر الإقراء مرتبطاً بها، فأغنت عن غيرها.

٣- من شروحها وهي كثيرة: فتح الوصيد، لأبي الحسن السخاوي، واللاّلي الفريدة، للفاسي، وإبراز المعاني لأبي شامة المقدسي، وسراج القاري

لابن القاصح، والوافي للقاضي، وغيرها كثير.

- ٤- ومنها التذكرة في القراءات الثمان، لابن غلبون.
- ٥- ومن كتب القراءات -أيضا- النشر لابن الجزري.
- ٦- ومنها طيبة النشر (وهي نظم النشر) له أيضاً.
- ٧- ومنها تحبير التيسير لابن الجزري.
- ٨- ومنها الدرّة في القراءات الثلاث (وهي نظم للثلاث من التحبير) له أيضاً.
- ٩- ومنها البدور الزاهرة، للقاضي.
- ولا يخفى أن عملية التدوين سبقها وصاحبها الإقراء، الذي هو الأصل في تلقي ونقل القرآن الكريم.
- وقد ألفت مؤلفات خاصة ببعض القراءات، والروايات، ليستعين بها من أراد القراءة بالإنفراد. منها على سبيل المثال، في القراءات:
- ١- الدرر اللوامع في أصل مقراً الإمام نافع نظم ابن بري وشرحه: (النجوم الطوالع) للمارغني.
- ٢- القصيدة الحصرية في قراءة الإمام نافع. للإمام المقرئ أبي الحسن علي الحصري (ت ٤٨٨هـ).
- ٣- المختصر البارع في قراءة نافع. لأبي القاسم محمد بن جزي الكلبي.
- ٤- النظم الجامع لقراءة الإمام نافع، نظم الشيخ عبدالفتاح القاضي رحمته الله وله شرح عليه.

- ٥- الكوكب المنير في قراءة ابن كثير. نظم الشيخ محمد سعود إبراهيم.
- ٦- القمر المنير في قراءة الإمام المكي ابن كثير، لمحمد نبهان المصري.
- ٧- الثغر الباسم في قراءة عاصم. للشيخ علي الغمري.
- ٨- فتح المجيد في قراءة حمزة، نظم الشيخ محمد المتولي رحمته الله وله شرح:
(مرشد الأعزة إلى شرح رسالة حمزة) لمحمود برانق ومحمد بن سليمان صالح.
كذلك شرحها محمد بن عبد الله مندور.
- ٩- الثمرات الياقة في قراءة حمزة بن حبيب الزيات. للشيخ سيد محمد سادتي الشنقيطي.
- ١٠- إرشاد القراء إلى قراءة الكسائي للشيخ محمد عوض الحرباوي.
- ١١- النور السنائي في قراءة علي بن حمزة الكسائي، للشيخ محمد بن نبهان المصري.
- ١٢- نظم نيل المرام في قراءة الإمام أبي جعفر. للشيخ محمد الإبياري.
- أما المؤلفات في الروايات فمنها:
- ١- السر المصون في رواية قالون، نظم الشيخ عبدالفتاح القاضي رحمته الله وله شرح عليه.
- ٢- الثمر الياق في رواية قالون عن نافع، للشيخ محمد بن نبهان المصري.
- ٣- نظم رواية ورش، للشيخ محمد المتولي، وقد شرحها الناظم، كذلك شرحها الضباع.

٤- الضياء اللامع في رواية ورش عن نافع، للشيخ محمد عوض

الحرباوي.

٥- الإستبرق في رواية الإمام ورش عن نافع من طريق الأزرق، للشيخ

محمد بن نبهان المصري.

٦- فوح العطر في رواية الدوري عن أبي عمرو للشيخ محمد نبهان

المصري.

٧- النهج السوي في رواية الإمام السوسي، للدكتورة / ابتسام الجابري.

٨- الروض الباسم في رواية شعبة عن عاصم، للشيخ محمد موسى نصر.

٩- الرياش في رواية شعبة بن عياش، للشيخ محمد نبهان المصري.

١٠- الروضة الندية فيما خالف فيه شعبة حفصاً من طريق الشاطبية، نظم

الفقير إلى الله عبدالعزيز بن سليمان المزيني، مع شرحها (الهبة العلية) له أيضاً.

وغير هذا كثير في كثير من الروايات.

المبحث الخامس

بيان أن القراءات السبع ليست هي الأحرف السبعة

(أو علاقة القراءات السبع بالأحرف السبعة)

ظن بعض الناس أن الأحرف السبعة المذكورة في حديث الأحرف السبعة هي القراءات السبع المشهورة، لما وافق عددها عدد القراء السبعة الذين اختارهم ابن مجاهد رحمته الله (ت ٣٢٤هـ).

ولعل هذا مما انتقد على ابن مجاهد حيث اختار سبعة قراء فقط، لم يزد عليهم ولم ينقص، فأوهم - كما يقال - العامة في هذا الإيهام، وهو: أن القراءات السبع هي الأحرف السبعة.

قال مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ): «فأما من ظن أن قراءة كل واحد من هؤلاء القراء، كنافع وعاصم وأبي عمرو، أحد الأحرف السبعة التي نص النبي ﷺ فذلك منه غلط عظيم، إذ يجب أن يكون ما لم يقرأ به هؤلاء السبعة متروكاً»^(١).

قال أبو العباس المهدوي رحمته الله (ت ٤٤٠هـ): «لقد فعل مسبع السبعة ما لا ينبغي له، وأشكل الأمر على العامة بإيهامه كل من قل نظره أن هذه القراءات هي المذكورة في الخبر، وليته إذ اقتصر نقص على السبعة أو زاد ليزيل الشبهة»^(٢).

(١) المرشد الوجيز، ص (١٥١).

(٢) الإتقان في علوم القرآن ١ / ٨٢.

وقال أبو شامة (ت ٦٦٥هـ) رحمه الله: «وقد ظن جماعة ممن لا خبرة له بأصول هذا العلم أن قراءة هؤلاء الأئمة السبعة هي التي عبر عنها النبي ﷺ بقوله: (أنزل القرآن على سبعة أحرف) فقراءة كل واحد من هؤلاء حرف من تلك الأحرف، ولقد أخطأ من نسب إلى ابن مجاهد أنه قال ذلك»^(١).

وقال ابن الجزري رحمه الله (ت ٨٣٣هـ): «وقال الإمام شيخ الإسلام أبو الفضل عبدالرحمن بن أحمد الرازي، بعد أن ذكر الشبهة التي من أجلها وقع بعض العوام الأغبياء في أن أحرف هؤلاء الأئمة السبعة هي المشار إليها بقوله ﷺ: (أنزل القرآن على سبعة أحرف) وأن الناس إنما ثمنوا القراءات، وعشروها، وزادوا على عدد السبعة الذين اقتصر عليهم ابن مجاهد لأجل هذه الشبهة) ثم قال: وإني لم أقتف أثرهم تميماً في التصنيف أو تعشيراً أو تفريداً^(٢)، إلا لإزالة ما ذكرته من الشبهة»^(٣).

وقال ابن الجزري أيضاً: «لا يجوز أن يكون المراد هؤلاء السبعة القراء المشهورين وإن كان يظنه بعض العوام، لأن هؤلاء السبعة لم يكونوا خلقوا ولا وجدوا»^(٤).

(١) انظر المرشد الوجيز، ص (١٤٦).

(٢) أي: ألفوا في الثمان، أو العشر، أو قراءة إمام واحد.

(٣) انظر النشر ١/ ٤٣.

(٤) انظر النشر ١/ ٧٥.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فتبين بما ذكرناه أن القراءات المنسوبة إلى نافع وعاصم ليست هي الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها، وذلك باتفاق علماء السلف والخلف، وكذلك ليست هذه القراءات السبعة هي مجموع حرف واحد من الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها باتفاق العلماء»^(١).

ولا شك أن هذه القراءات السبع لم تكن معروفة بهذا الاصطلاح في البلاد الإسلامية حين بدأ التأليف في القراءات في العصور المتقدمة، ولم يقتصر عليها العلماء المتقدمون كأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) في كتاب (القراءات) وأبي حاتم السجستاني (ت ٢٥٠هـ) تقريباً، وأبي جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ) فقد ذكروا في كتبهم أضعاف هذه القراءات.

إذاً فالقراءات السبع جزء من الأحرف السبعة، وليست هي الأحرف السبعة عينها، وبينهما عموم وخصوص مطلق.

ولكن يعتذر لابن مجاهد في اختياره السبعة باعتذارات، منها:

١ - أنه ألف ما توصل إليه من القراءات بالإسناد المتصل عن شيوخه،

فبلغت هذا العدد موافقة.

٢ - أنه أراد أن يكون عدد القراءات على عدد الأحرف قصداً، وذلك تيمناً

بحديث الأحرف السبعة.

قال شهاب الدين القسطلاني: «جمع قراءات سبعة مشاهير من أئمة قراء هذه الأمصار، ليكون موافقاً لعدد الحروف التي أنزل عليها القرآن، لا لاعتقاده أو اعتقاد غيره من العلماء أن هؤلاء السبعة المعنيين هم الذين لا يجوز أن يقرأ بغير قراءاتهم»^(١).

وقال أبو شامة: «واختار ابن مجاهد فمن بعده هذا العدد موافقة لقوله -عليه الصلاة والسلام-: (إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف)»^(٢).

٣- أراد موافقة عدد الأمصار التي بعث إليها بمصاحف، على القول بأنها سبعة.

٤- أنه لا يؤخذ عالم كابن مجاهد بفهم العوام.

إذا علمنا أن القراءات السبع غير الأحرف السبعة، أو هي من الأحرف السبعة، أو بعض الأحرف السبعة، فما معنى حديث الأحرف السبعة إذن؟

(١) لطائف الإشارات ١/ ٨٦.

(٢) إبراز المعاني ١/ ٩٨. والمرشد الوجيز، ص (١٥٨).

المبحث السادس

بيان معنى حديث الأحرف السبعة

تكلم العلماء في القديم والحديث عن معنى حديث الأحرف السبعة .
فممن أفرده بالتصنيف من المتقدمين، وأبو شامة المقدسي (ت ٦٦٥ هـ)^(١) .
ومن المعاصرين د. عبدالعزيز القاري، ود. حسن ضياء الدين عتر،
ود. مناع القطان. وغيرهم. وأكثر من ألف في علوم القرآن من المتقدمين أو
المتأخرين أفرده له مبحثاً.

علماً أنه لم يرد نص في بيان معنى هذه الأحرف السبعة الواردة في الحديث .
قال ابن العربي: «لم يأت في معنى هذه السبع نص ولا أثر، واختلف الناس
في تعيينها»^(٢) .

وقد ذكر أهل العلم في معناه أقوالاً كثيرة، حتى قال السيوطي رحمته الله:
«اختلف في معنى هذا الحديث على نحو من أربعين قولاً»^(٣) .

(١) حيث ألف كتابه العظيم (المرشد الوجيز) لبيان معنى هذا الحديث. حيث قال: وقوله:
(فجردوه) أي كتبه على لسان قریش مجرداً من باقي لغات العرب. وهذه مسألة فيها نظر
واختلاف، وسيأتي تحقيقها في الباب الثالث الذي هو عمدة هذا الكتاب، والمقصود بهذا
التصنيف، وما قبله وما بعده من الأبواب مقدم بين يديه وتبع له لشدة تعلق الجميع به.
المرشد الوجيز ص (٧٣) ثم ذكر في الباب الثالث بيان معنى هذا الحديث.

(٢) انظر البرهان ١/ ٣٠٤.

(٣) الإتيان في علوم القرآن ١/ ١٣١.

وقال ابن حبان: «اختلف أهل العلم في معنى الأحرف السبعة على خمسة وثلاثين قولاً»^(١).

واختلفوا في ذلك اختلافاً كثيراً، بل إن هذا الحديث يعتبر من الأحاديث المشككة التي أعيت الفطاحلة من العلماء كابن الجزري - وهو إمام الفن - إذ قال: «ما زلت أستشكل هذا الحديث، وأفكر فيه، وأمعن النظر من نيف وثلاثين سنة، حتى فتح الله عليّ بما يمكن أن يكون صواباً، إن شاء الله»^(٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «هذه مسألة كبيرة، تكلم فيها أصناف العلماء، من الفقهاء والقراء وأهل الحديث والكلام وشرح الغريب وغيرهم»^(٣).

وهذا يدل على أن القطع بقولٍ على أنه المختار، أو أن قولاً من الأقوال هو القول الفصل ليس بالأمر الهين.

لكن لعلنا في هذا المبحث أن نتناول من أقوالهم أهمها، وما له حظ من النظر منها، إذ كثير منها قد يكون داخلاً في غيره، أو واضح البطلان والبعد. فأقول: إن ما له حظ من النظر والمناقشة من هذه الأقوال ستة تقريباً، وهي كالتالي:

(١) انظر فنون الأفتان، لابن الجوزي، ص (٢٠٠) والبرهان ١/ ٣٠٤.

(٢) النشر في القراءات العشر ١/ ٢٦.

(٣) مجموع الفتاوى ١٣/ ٣٨٩.

القول الأول: أن هذا الحديث من المشكل، والمتشابه الذي لا يُدري معناه، وذلك لأن لفظ الحرف مشترك لفظي يصدق على معان كثيرة، فيطلق على طرف الشيء وشفيره، وحده، ومن الجبل أعلاه المحدد، وعلى أحد حروف التهجي، وعلى الناقة الضامرة، وعلى مسيل الماء، وعلى الوجه. ولا يتعين المراد منه إلا بقرينة، وليس في الكلام قرينة توضح المراد منه في هذا الحديث.

وقد نسب هذا القول إلى ابن سعدان النحوي (ت ٢٣١ هـ) ^(١).

القول الثاني: أن حقيقة العدد في الحديث ليست مرادة، وذلك لأن لفظ السبعة يطلق في لسان العرب ويراد به الكثرة في الآحاد، كما يُطلق لفظ السبعين ويراد به الكثرة في العشرات. والسبعمائة ويراد به الكثرة في المئات.

وقد نسب هذا القول إلى القاضي عياض (ت ٥٤٤ هـ) رحمته الله كما حكاه عنه السيوطي في الإتيان ^(٢). واختاره القاسمي في مقدمة تفسيره، إذ قال بعد ما ذكر بعض هذه الأقوال: والأظهر ما ذكرنا من إرادة الكثرة من السبعة، لا التحديد ^(٣).

القول الثالث: أن المقصود سبعة أصناف من المعاني والأحكام، وهي الحلال والحرام والأمر والزجر والمحكم والمتشابه والأمثال ^(٤).

(١) انظر البرهان للزركشي ١/ ٣٠٥.

(٢) انظر الإتيان ١/ ٣٠٩.

(٣) محاسن التأويل ١/ ٢٨٧.

(٤) انظر البرهان للزركشي ١/ ٣٠٧، ٣٠٨.

القول الرابع: أن المراد سبع لغات من لغات العرب الفصحى، أنزل القرآن بها، فهي متفرقة فيه، وبعض هذه اللغات أسعد حظاً بالقرآن من بعض.

وهذا قول أبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)، ونصره البيهقي (ت ٤٥٨هـ) في شعب الإيوان. واختاره أبو حاتم السجستاني، والأزهري في تهذيب اللغة، وابن عطية (ت ٥٤٦هـ)^(١). وابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)^(٢).

وقد اختلفوا في تعيينها، وقد نظم أشهرها بعضهم بقوله:

ثقيف قریش مع هذیل هوازن كنانة تتلوها تمیم مع الیمن
لغات أتى القرآن فیها منزلاً أخی هاك نظماً لا یراد به ثمن

القول الخامس: أن هذه اللغات السبع تكون في الكلمة الواحدة في الحرف الواحد باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني، كقول القائل: هلم، وأقبل، وتعال، وإلي، وقصدي، ونحوي، وقربي، ونحو ذلك.

وهذا قول ابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) رحمته الله. وسفيان، وابن وهب، والطحاوي (ت ٣٢١هـ). ونسبه ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) إلى أكثر أهل العلم^(٣).

(١) انظر البرهان للزركشي ١/٣٠٩، ٣١٠.

(٢) فنون الألفان، ص (٢١٤).

(٣) انظر البرهان ١/٣١٣. ودراسات في علوم القرآن. د. محمد بكر إسماعيل، ص (٩١).

واستدل أصحاب هذا القول بقراءة أبي بن كعب، إذ كان يقرأ: ﴿كَلَّمَآ أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٠] (كلما أضاء لهم مروا فيه) (كلما أضاء لهم سعوا فيه).

وبما جاء في قراءة عبدالله بن مسعود: (يوم يقول المنافقون والمنافقات للذين آمنوا أمهلونا) (. . . أخرونا).

واستدلوا أيضا بما جاء في حديث أبي بكرة رضي الله عنه أن جبريل عليه السلام قال: يا محمد، اقرأ القرآن على حرف، قال ميكائيل: استزده. فاستزاده، قال: فاقرأ على حرفين. قال ميكائيل: استزده. فاستزاده، حتى بلغ سبعة أحرف، قال: كل شاف كاف ما لم تختتم آية عذاب برحمة، أو آية رحمة بعذاب، نحو قولك: تعال وأقبل، وهلم واذهب، وأسرع وأعجل^(١).

قال ابن جرير الطبري رحمته الله بعد أن ساق هذا الخبر بإسناده: «فقد أوضح نص هذا الخبر أن اختلاف الأحرف السبعة إنما هو اختلاف ألفاظ، كقولك: هلم وتعال، باتفاق المعاني، لا باختلاف معان موجبة اختلاف أحكام، وبمثل الذي قلنا في ذلك صحت الأخبار عن جماعة من السلف والخلف.

ثم ساق بإسناده إلى ابن مسعود رضي الله عنه قال: إني قد سمعت القراء فوجدتهم

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده. ١٤٦/٣٤. تحقيق الأرنؤوط. حديث (٢٠٥١٤) وفيه علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف، وبقية رجاله ثقات، رجال الشيخين، غير حماد بن سلمة فمن رجال مسلم. وروي مرفوعاً دون قوله كقولك: هلم . . . إلخ.

متقاربين، فاقروا كما علمتم، وإياكم والتنطع، فإنما هو كقول أحدكم: هلم، وتعال»^(١).

وقال ابن عبد البر: «إنما أراد بهذا ضرب المثل للحروف التي نزل القرآن عليها، وأنها معان متفق مفهوماً، مختلف مسموعاً، لا يكون في شيء منها معنى ضده، ولا وجه يخالف معنى وجه خلافاً ينفيه ويضاده كالرحمة التي هي خلاف العذاب»^(٢).

واستدلوا أيضاً بما روي عن الأعمش قال: «قرأ أنس هذه الآية: (إن ناشئة الليل هي أشد وطئاً وأصوب قبلاً) فقال له بعض القوم: يا أبا حمزة: إنما هي (وأقوم) فقال: أقوم وأصوب وأمياً واحداً»^(٣).

وعن محمد بن سيرين قال: «نبئت أن جبريل وميكائيل أتيا النبي ﷺ فقال له جبريل: اقرأ القرآن على حرفين، فقال له ميكائيل: استزده، قال: حتى بلغ سبعة أحرف، قال محمد: لا تختلف في حلال ولا حرام، ولا أمر ولا نهى، هو كقولك: تعال وهلم وأقبل، قال: وفي قراءتنا: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ [يس: ٢٩، ٥٣] وفي قراءة ابن مسعود: (إن كانت إلّا زقية واحدة)»^(٤).

(١) تفسير الطبري ١/ ٢٢.

(٢) التمهيد ٨/ ٢٨٣.

(٣) رواه الطبري، وأبو يعلى، والبخاري، ورجال رجال الصحيح. وانظر تفسير الطبري ١/ ٢٢.

(٤) رواه الطبري. (ومحمد هو ابن سيرين، التابعي، فالحديث مرسل).

القول السادس: أن الأحرف السبعة هي الأنواع التي يقع بها التغيرات والاختلاف في الكلمات القرآنية ولا يخرج عنها. وهذا قول ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) وأبو الفضل الرازي، وابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)^(١). ثم اختلفوا في تعيينها.

وزاد بعضهم على السبعة أوجه، حتى أوصلها بعضهم إلى عشرين وجهاً. وقال بعضهم - في تحديد هذه الأوجه السبعة - أنها:

١ - الاختلاف في الأسماء، من حيث الإفراد والتثنية والجمع، والتأنيث والتذكير نحو: ﴿لَأَمْنَتِيهِمْ﴾ أو ﴿لَأَمَانَتِهِمْ﴾ جمعاً أو إفراداً^(٢).

٢ - الاختلاف في تصريف الأفعال. من ماض ومضارع وأمر. نحو قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَعْدَ بَيْنِ أَسْفَارِنَا﴾ [سبأ: ١٩] بنصب لفظ: (ربنا) وألف بعد الباء مع تخفيف العين وكسرها في (باعد) على أنه فعل أمر. أو رفع لفظ: (ربنا) وألف بعد الباء مع فتح العين مخففة وفتح الدال. على أنه فعل ماض^(٣).

(١) انظر تأويل مشكل القرآن (٣١) والإنقان للسيوطي ١/ ٣١٣. والنشر ١/ ٢٦، ٢٧.

(٢) قرأ ابن كثير - من السبعة - بالإفراد وقرأ الباقر بالجمع.

(٣) القراءة الأولى للسبعة سوى ابن كثير وأبي عمرو وهشام، والثانية ليعقوب الحصري. وقرأ

ابن كثير وأبو عمرو وهشام بنصب لفظ: (ربنا) وحذف الألف، مع تشديد العين

ومكسورة في لفظ: (باعد) هكذا: (بَعْد).

٣- الاختلاف في وجوه الإعراب. نصباً أو رفعاً أو جرّاً نحو: ﴿وَإِنْ تَكُ

حَسَنَةً يُضَعِفْهَا﴾ [النساء: ٤٠] أو ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً﴾ نصباً أو رفعاً^(١).

٤- الاختلاف من حيث الزيادة والنقص. نحو: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ

الْحَمِيدُ﴾ [الحديد: ٢٤] أو ﴿فَإِنَّ اللَّهَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ بزيادة لفظ: (هو) أو حذفها^(٢).

٥- الاختلاف من حيث التقديم والتأخير. نحو: ﴿وَقَتْلُوا وَقَتْلُوا﴾ [آل

عمران: ١٩٥] أو ﴿قَتْلُوا وَقَتْلُوا﴾^(٣).

٦- الاختلاف في الإبدال. نحو: ﴿هُنَالِكَ تَبْلَوْ كُلَّ نَفْسٍ مَّا

أَسْلَفَتْ﴾ [يونس: ٣٠] أو: ﴿هُنَالِكَ تَتْلُوا﴾^(٤).

٧- الاختلاف في اللهجات. كالفتح والإمالة والترقيق والتفخيم

والإظهار والإدغام ونحو ذلك.

هذه بعض وجوه الاختلاف والتغاير التي ذكرها أصحاب هذا القول،

وإن كانوا - كما أسلفت - اختلفوا في تعيينها وبعضهم زاد فيها على السبعة.

(١) قرأ نافع وابن كثير وأبو جعفر برفع التاء، وقرأ الباقر بنصبها.

(٢) قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر بحذف لفظ: (هو). وقرأ الباقر بإثباتها.

(٣) قرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر، بتقديم (قتلوا) على: (قاتلوا). وقرأ الباقر بالعكس.

(٤) قرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر بإبدال الباء تاءً. وقرأ الباقر بتاء ثم باء.

فهذه الأقوال هي التي تستحق النظر والمناقشة، وإلا فالأقوال - كما قلنا - كثيرة جداً، لكن أكثرها ليس له حظ من النظر.

مناقشة هذه الأقوال:

والآن أقف مع هذه الأقوال وقفة سريعة مراعاة للاختصار، فأقول:
أما القول الأول: وهو قول من قال: (إن هذا الحديث من المشكل، والمتشابه الذي لا يعلم معناه).

فاعترض عليه بما ثبت في نص الحديث من أن النبي ﷺ أمر أن يُقروا أمته بهذه الأحرف، وقد فعل، وأمر أمته أن تقرأ القرآن بهذه الأحرف وقد فعلت، فقرأوا بها، وأقرأوا بها من بعدهم، وتناقلتها الأمة في مختلف العصور، إلى أن بلغتنا بالأسانيد المتصلة، فكيف تكون مع ذلك كله من المتشابه الذي لا يدري كنهه، ولا يعرف معناه؟ وكيف يتعبد الله الخلق بشيء لا يعلمون معناه؟

وهذه الأحرف كيفيات قد عمل بها الصحابة، ونقلوها إلى الآفاق رواية وتحملاً وأداءً، ولو كانت من المتشابه الذي لا يعلم معناه، لما عملوا بها، فإن التمكن من العمل بالرخصة - وهي نزول القرآن على سبعة أحرف - يلزمه معرفة معناها، أو كيفية أدائها، فبيعد حيثئذ أن تكون الأحرف السبعة من المتشابه الذي لا يعرف معناه^(١).

(١) مقدمات في علم القراءات، لكل من الدكتور/ محمد القضاة، وأحمد خالد شكري، ومحمد

أما لفظ الحرف فهو وإن كان مشتركاً لفظياً كما ذكرنا، إذ يصدق على معان كثيرة إلا أن القرائن بينت المراد منه ومعناه^(١). فلا يمكن أن ينصرف لفظ الحرف هنا إلى طرف الشيء، ولا إلى الناقة الضامرة، ولا إلى مسيل الماء.

قال الأزهري: «وكل كلمة تقرأ على وجوه من القرآن تسمى حرفاً، يقرأ هذا في حرف ابن مسعود، أي: قراءة ابن مسعود»^(٢).

وقال أبو عمرو الداني: «فأما معنى الأحرف التي أرادها النبي ﷺ ها هنا فإنه يتوجه إلى وجهين:

أحدهما: أن يكون يعني بذلك أن القرآن أنزل على سبعة أحرف، أوجه من اللغات.

والثاني: أن معنى الحرف، القراءة، على طريق السعة»^(٣).

وأما القول الثاني: وهو قول من قال: (إن حقيقة العدد في الحديث ليست مرادة).

فاعترض عليه بلفظ الحديث أيضاً، حيث تدرج في الترخيص من القراءة على حرف إلى أن بلغ سبعة أحرف، وهذا يدل على أن العدد مراد.

(١) حديث الأحرف السبعة. للدكتور/ عبدالعزيز القاري، ص (٦٥، ٦٦) بتصرف. وكذلك

دراسات في علوم القرآن. للدكتور محمد إسماعيل، ص (٨٩).

(٢) انظر تهذيب اللغة ١/ ٧٨٨.

(٣) انظر جامع البيان ١/ ١٠٥.

كذلك ما روى الإمام أحمد والحاكم وابن أبي شيبه من حديث سمرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (أنزل القرآن على ثلاثة أحرف) ^(١).

كذلك ما جاء في حديث أبي بكرة أن النبي ﷺ قال: (فنظرت إلى ميكائيل فسكت فعلمت أنه قد انتهت العدة) ^(٢).

فتبين أن المراد حقيقة العدد الواقع بين الستة والثمانية.

وأما القول الثالث: وهو قول من قال: (إن المقصود سبعة أصناف من المعاني والأحكام).

فاعترض عليه بما ثبت في الروايات بشكل قاطع أن الأحرف وجوه يُقرأ بها، كقول النبي ﷺ: (أقرأني جبريل على حرف) وقول عمر رضي الله عنه: «سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على حروف لم يقرئها رسول الله ﷺ».

ثم كيف يكون معنى قوله ﷺ: (أقرأني جبريل على حرف) عند أصحاب هذا القول؟ أيكون معناه أقرأه الحلال فقط، أو الأمر، أو الزجر فحسب، أو الأمثال فقط؟

ويكفي في الرد على هذا القول ما ثبت عن راوي حديث الأحرف عن عمر وابن عباس، وهو إمام الحفاظ من التابعين ابن شهاب الزهري، فقد قال:

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده ٣٣/٣٩٣. ت / الأرنؤوط. وضعف إسناده. بسبب عننة

الحسن عن سمرة، وأخرجه الحاكم في المستدرک، كتاب التفسير ٢/٢٢٣.

(٢) أورده السيوطي في الإتقان ١/١٣٢. والألوسي في روح المعاني ١/٢٠.

«بلغني أن تلك الأحرف السبعة إنما هي في الأمر الذي يكون واحداً لا يختلف في حلال ولا حرام».

ومعنى قوله: وبلغني: أي عن الصحابة -رضوان الله عليهم أجمعين-.

وروى ابن جرير عن محمد بن سيرين أنه قال: «لا تختلف في حلال ولا حرام، ولا أمر ولا نهى، هو كقولك: تعال وهلم وأقبل»^(١).

وكذلك يقال: إن الشيء الواحد لا يكون حلالاً وحراماً في آية واحدة.

ومعلوم أن الصحابة لما اختلفوا في القراءة واحتكموا إلى الرسول ﷺ فاستقرأ كل واحد منهم، ثم صوب جميعهم في قراءتهم على اختلافها، ولم يكن اختلافهم في تفسيره ولا في أحكامه، بل كان اختلافهم في قراءة حروفه، وكيفية أدائه، إذ لو كان اختلافهم فيما دلت عليه تلاواتهم من التحليل والتحريم، والوعد والوعيد، وما أشبه ذلك، لكان مستحيلاً أن يصوب النبي ﷺ جميعهم، ويأمر كل واحد منهم أن يلزم قراءته في ذلك على النحو الذي هو عليه، لما يلزم عليه من اجتماع الضدين على شيء واحد^(٢).

وأما القول الرابع: وهو قول من قال: (إن المراد سبع لغات من لغات العرب الفصحى).

(١) تفسير ابن جرير الطبري ٢٣/١

(٢) دراسات في علوم القرآن، د. محمد إسماعيل ص (٩٣).

فاعترض عليه بأن أصحاب هذا القول اختلفوا في تعيين تلك اللغات وحصرها، إذ يلزمهم ذلك، تبعاً لكون الأحرف السبعة في الحديث محصورة ومعينة العدد، فلو كان المراد بها ما قالوه لما خفي على الصحابة تعيينه، وهم قد أقرئوا تلك الأحرف، وقرأوها، ولما خفي علينا وقد بلغنا معظم تلك الأحرف، وهو بين أيدينا اليوم.

قال ابن الجوزي: «والذي نراه أن التعيين من اللغات على شيء بعينه لا يصح لنا سنده، ولا يثبت عند جهاذة النقل طريقه»^(١).

كذلك المتأمل في القراءات القرآنية يجدها مشتملة على لغات كثيرة لا تنحصر فيما ذكروا وعدوا من اللغات، كلفظ: ﴿سَيِّدُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ سَيِّدُونَ﴾ [النجم: ٦١] فسمد: غنى، بلغة حمير، و﴿رَفَتْ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَتْ﴾ [البقرة: ١٩٧] بمعنى الجماع بلغة مذحج، وغيرهما من الكلمات.

كما أنه يرادُّ عليهم ما روي عن عمر بن الخطاب، وهو قوله لابن مسعود: (إن القرآن أنزل بلغة قريش فأقرئ الناس بلغة قريش ولا تقرئهم بلغة هذيل). كذلك ما ثبت في صحيح البخاري عن عثمان بن عفان، وهو قوله لكتّاب المصحف: (إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم)^(٢).

(١) فنون الأفتان، ص (٢١٧).

(٢) رواه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب: (نزل القرآن بلسان قريش). حديث:

(٣٥٠٦) ٦/ ٦٢١. مع الفتح.

فهذان الأثران صحيحان في أن القرآن ليس فيه إلا لغة واحدة ولسان واحد، لغة قريش ولسانهم^(١).

كذلك يردده اختلاف عمر مع هشام بن حكيم في بعض القراءات في سورة الفرقان، وكلاهما قرشيان، إذ لو كانت لغات لما اختلفا.

وأما القول الخامس: وهو قول من قال: (إن هذه اللغات السبع تكون في الكلمة الواحدة في الحرف الواحد باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني).

فاعترض عليه باستقراء القراءات القرآنية الثابتة فإنها مشتملة على أنواع متعددة من أنواع التغاير والاختلاف، والترادف واحد منها.

ثم إن العرب، إنما يقع أكثر اختلافهم في اللهجات، من إدغام وفك، وفتح وإمالة، وهمز وتخفيف، ومد وقصر، ونحو ذلك فالمشقة عليها في هذا الباب أعظم من المشقة في استعمال هلم مكان أقبل أو تعال.

فتفسير الأحرف في هذا النوع يحصرها فيه، ومقتضاه أن بقية الأنواع هي على حرف واحد، ومنها اللهجات، وهذا يتنافى مع الحكمة التي من أجلها أنزلت الأحرف، وهي التيسير على الأمة التي تختلف ألسنتها، وأكثر اختلاف الألسن عندها هو في اللهجات.

كذلك قالوا: كيف يتخرج على هذا القول وجود الأوجه المتعددة من القراءات في مصاحف عثمان، وكلها مثبتة فيها، سواء برسم واحد، أو برسمين مختلفين؟

(١) حديث الأحرف السبعة، للدكتور/ عبد العزيز القاري، ص (٧٢ - ٧٤).

أهي خارجة عن الأحرف السبعة، أم هي أحرف أخرى داخلية ضمن حرف واحد؟

واعترض عليه أيضاً: بأن الكلمة التي يوجد لها سبع مرادفات في القرآن نادرة، فلا يتأتى التيسير، ولا رفع الحرج الذي أنزل القرآن على سبعة أحرف من أجله.

وكذلك قالوا: إنه يؤدي إلى أن الاختلاف في أوجه القراءة قد انتهى، مع أن الأمة أجمعت على صحة القراءات الكثيرة التي نقلت بالتواتر.^(١)

وأما القول السادس: وهو قول من قال: (إن الأحرف السبعة هي الأنواع التي يقع بها التباين والاختلاف في الكلمات القرآنية ولا يخرج عنها). فاعترض عليه بعدة أمور:

منها: أنه يلزمه حصر هذه الأنواع وتعيينها، وقد اختلفوا في ذلك، بل أوصلها بعضهم إلى عشرين وجهاً.

ومنها: أن الحكمة من تعدد الأحرف - كما سبق - الرخصة لطوائف من الأمة يشق عليها التعلم، ويعسر عليها التحول عما ألفته ألسنتها، والعرب على وجه الخصوص لم يكونوا يحسنون الكتابة ولا القراءة، وهذه الأنواع التي ذكروها معظمها متعلق بطريقة الخط، واختلاف صورة الكلمة في الكتابة، كما أنها جميعها لا يتسنى إدراكها أو استنباطها إلا بعد بحث وتعمق واستقراء، مع

(١) دراسات في علوم القرآن، د. محمد إسماعيل ص (٩٢، ٩٣).

خبرة بأوجه الخط والكتابة، وهذا شأن خاص بخواص العلماء المحققين، فما بال من نزلت الرخصة من أجلهم، وتعددت الأوجه للتيسير عليهم.

ولو كان هذا هو المراد بالأحرف إذن لازدادت عليهم المشقة، وتحيروا في أمرهم وصعب عليهم الاختيار.

وقد أخبر النبي ﷺ أن طلبه من ربه هذه الرخصة كانت لأجل طوائف من الأمة هي أكثر من غيرها احتياجاً إليها: العجوز، والشيخ الكبير، والغلام، والجارية، والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط.

فهل لمن اختار هذا القول أن نخبرنا ما وجه الرخصة لهؤلاء في هذه الأوجه؟ وكيف يكون التيسير عليهم بها؟

كذلك بعض من قال بهذا القول لم يذكر اللهجات ضمن تلك الأنواع السبعة التي يقع بها الاختلاف والتغاير، مع أن معظم أوجه الاختلاف في أحرف القرآن هو من هذا النوع^(١).

علماً أن المعارض على هذا القول لم ينكر هذه الأنواع التي ذكروها، بل قال: إن التغاير والاختلاف بين أي عبارتين متغايرتين مختلفتين يكون بها ذكره. ولكن اعترض عليهم بمحاولة حصر أنواع التغاير في سبعة ليوافقوا العدد المذكور في الأحرف.

كذلك تفسيرهم الأحرف بهذه الأنواع، وتعسفهم في جعلها المراد من الحديث.

(١) حديث الأحرف السبعة، للدكتور/ عبدالعزيز القاري ص (٧٨ - ٨٠).

وقالوا: إن الأحرف نفسها شيء، وأنواع الاختلاف بينها شيء آخر مغاير لها، فما توصلوا إليه إذن هو ما يقع بين الأحرف من أنواع التغاير، وصور الاختلاف، لا نفس الأحرف^(١).

أما الدكتور عبدالعزيز القارئ فقد استخلص قولاً جديداً، إذ صاغه من مجموع هذه الأقوال، فقال: «الأحرف السبعة: هي وجوه متعددة متغايرة منزلة من وجوه القراءة، يمكنك أن تقرأ بأي منها فتكون قد قرأت قرآناً منزلاً، والعدد هنا مراد، بمعنى أن أقصى حد يمكن أن تبلغه الوجوه القرآنية المنزلة هو سبعة أوجه، وذلك في الكلمة القرآنية الواحدة، ضمن نوع واحد من أنواع الاختلاف والتغاير، ولا يلزم أن تبلغ الأوجه هذا الحد في كل موضع من القرآن»^(٢).

ثم بدأ يبين معنى هذا القول ويذكر مسوغات هذا الاختيار ويحجب على بعض التساؤلات التي قد تطرأ عليه.

أما حقيقة اختلاف هذه الأحرف:

فإن اختلاف هذه السبعة الأحرف الواردة في الحديث، إنما هو اختلاف تنوع وتغاير، لا اختلاف تضاد وتناقض، فإن اختلاف التضاد والتناقض محال أن يكون في كلام الله تعالى، قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

(١) انظر حديث الأحرف السبعة، للدكتور/ عبدالعزيز القارئ، ص (٨٠، ٨١، ٨٣).

(٢) حديث الأحرف السبعة، للدكتور/ عبدالعزيز القارئ، ص (٨٨).

قال أبو عمرو الداني: «وأما على كم معنى يشتمل اختلاف هذه السبعة أحرف ؟ فإنه يشتمل على ثلاثة معان يحيط بها كلها:

أحدها: اختلاف اللفظ والمعنى واحد.

والثاني: اختلاف اللفظ والمعنى جميعاً مع جواز أن يجتمعا في شيء واحد لعدم تضاد اجتماعهما فيه.

والثالث: اختلاف اللفظ والمعنى مع امتناع جواز أن يجتمعا في شيء واحد لاستحالة اجتماعهما فيه.

ثم بدأ يمثل لها، فقال: فأما اختلاف اللفظ والمعنى واحد، فنحو قوله:

﴿السَّرَاطَ﴾ بالسين و﴿الَصِرَاطَ﴾ بالصاد و﴿الزَّرَاطَ﴾ بالزاي. و: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و﴿إِلَيْهِمْ﴾ و﴿لَدَيْهِمْ﴾ بضم الهاء مع إسكان الميم وبكسر الهاء مع ضم الميم وإسكانها و﴿فِيهِ هُدًى﴾ و﴿عَلَيْهِ كَنْزٌ﴾ و﴿مِنْهُ آيَاتٌ﴾ و﴿عَنْهُ مَالٌ﴾ بصلة الهاء، وبغير صلتها، و﴿يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ و﴿تُؤْتِيهِ مِنْهَا﴾ و﴿فَأَلْقَاهُ إِلَيْهِمْ﴾ بإسكان الهاء، وبكسرهما مع صلتها، واختلاسها، و﴿أَكُلَهَا﴾ و﴿فِي الْأَكْلِ﴾ بإسكان الكاف، وبضمها، و﴿إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ بضم السين، وبفتحها. و﴿يَعْرِشُونَ﴾ بكسر الراء، وبضمها.

وكذلك ما أشبهه، ونحو ذلك: البيان والإدغام، والمد والقصر، والفتح والإمالة، وتحقيق الهمز وتخفيفه، وشبهه مما يطلق عليه أنه لغات فقط.

وأما اختلاف اللفظ والمعنى جميعاً، مع جواز اجتماع القراءتين في شيء واحد، من أجل عدم تضاد اجتماعهما فيه، فنحو قوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ بألف و﴿مَلِكِ﴾ بغير ألف لأن المراد بهاتين القراءتين جميعاً هو الله - سبحانه وتعالى - وذلك أنه تعالى مالك يوم الدين، ومملكه، فقد اجتمع له الوصفان جميعاً، فأخبر - تعالى - بذلك في القراءتين.

وكذا: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ بتخفيف الذال، وبتشديدها، لأن المراد بهاتين القراءتين جميعاً هم المنافقون، وذلك أنهم كانوا يكذبون في إخبارهم، ويكذبون النبي ﷺ فيما جاء به من عند الله - تعالى - فالأمران جميعاً مجتمعان لهم، فأخبر الله - تعالى - بذلك عنهم، وأعلمنا أنه معذبهم بهما.

وكذا قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُنْشِئُهَا﴾ بالراء، وبالنزاي، لأن المراد بهاتين القراءتين جميعاً هي العظام، وذلك أن الله - تعالى - أنشأها. أي: أحيأها، وأنشأها. أي: رفع بعضها إلى بعض حتى التأمّت، فأخبر - سبحانه - أنه جمع لها هذين الأمرين، من إحيائها بعد المات، ورفع بعضها إلى بعض لتلتئم، فضمن - تعالى - المعنيين في القراءتين بنبيها على عظيم قدرته.

وكذا قوله: ﴿وَأَخْذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ بكسر الخاء، على الأمر، وبفتحها، على الخبر، لأن المراد بالقراءتين جميعاً هم المسلمون، وذلك أن الله - تعالى - أمرهم باتخاذهم مقام إبراهيم مصلى، فلما امثلوا ذلك وفعلوه، أخبر

به عنهم فجاءت القراءة بالأمرين جميعاً، للدلالة على اجتماعهما لهم، فهما صحيحان، غير متضادين ولا متنافيين.

وكذا قوله: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنٍّ﴾ بالظاء، و﴿يُضْنِينَ﴾ بالضاد، لأن المراد بهاتين القراءتين جميعاً هو النبي ﷺ وذلك أنه كان غير ظنين على الغيب، أي: غير متهم فيما أخبر به عن الله - تعالى -، وغير ضنين به. أي: غير بخيل بتعليم ما علمه الله، وأنزله إليه، فقد انتفى عنه الأمران جميعاً، فأخبر الله - تعالى - عنه بهما في القراءتين، وكذا ما أشبهه.

وأما اختلاف اللفظ والمعنى جميعاً، مع امتناع جواز اجتماعهما في شيء واحد، لاستحالة اجتماعهما فيه، فكقراءة من قرأ: ﴿وَضَلُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا﴾ بالتشديد، لأن المعنى: وتيقن الرسل أن قومهم قد كذبوهم، وقراءة من قرأ: ﴿قَدْ كُذِّبُوا﴾ بالتخفيف، لأن المعنى: وتوهم المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم فيما أخبروهم به، من أنهم إن لم يؤمنوا بهم نزل العذاب بهم. فالظن في القراءة الأولى: يقين. والضمير الأول للرسل، والثاني للمرسل إليهم. والظن في القراءة الثانية: شك. والضمير الأول للمرسل إليهم، والثاني للرسل.

وكذا قراءة من قرأ: ﴿لَقَدْ عَلِمْتُ مَا أُنْزِلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ

بَصَائِرَ﴾ بضم التاء، وذلك أنه أسند هذا العلم إلى موسى ﷺ حديثاً منه

لفرعون، حيث قال: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ فقال له موسى
 ﷺ عند ذلك: ﴿لَقَدْ عَلِمْتُ مَا أُنْزِلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَآئِرٍ﴾
 فأخبر ﷺ عن نفسه بالعلم بذلك، أي: ليس بمجنون. وقراءة من قرأ: ﴿لَقَدْ
 عَلِمْتُ﴾ بفتح التاء، وذلك أنه أسند هذا العلم إلى فرعون، مخاطبة من موسى له
 بذلك، على وجه التقريع، والتوبيخ له على شدة معاندته للحق وجحوده له بعد
 علمه، ولذلك أخبر -تبارك وتعالى- عنه، وعن قومه، فقال: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ
 ءَايَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ. وَحَدَّوْا بِهَا وَأَسْتَيْفَنَتَهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلُمًا وَعُلُوًّا﴾.
 وكذلك ما ورد من هذا النوع من اختلاف القراءتين التي لا يصح أن
 يجتمعا في شيء واحد، هذا سبيله لأن كل قراءة منهما بمنزل آية قائمة بنفسها،
 لا يصح أن تجتمع مع آية أخرى تخالفها في شيء واحد، لتضادها وتنافيها^(١).

المبحث السابع

فائدة إنزال القرآن على سبعة أحرف^(١)

ذكر ابن الجزري في النشر فوائد إنزال القرآن على سبعة أحرف، وهذه تبين أهمية وفائدة تعلم علم القراءات، إذ هذه القراءات من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم، ولعلي أذكرها بتصرف واختصار:

١ - سهولة حفظه وتيسير نقله على هذه الأمة، إذ هو على هذه الصفة من البلاغة والوجازة، فإنه من يحفظ كلمة ذات أوجه أسهل عليه وأقرب إلى فهمه وأدعى لقبوله من حفظه جملاً من الكلام تؤدي معاني تلك القراءات المختلفة لا سيما فيما كان خطه واحداً، فإن ذلك أسهل حفظاً وأيسر لفظاً.

يدل عليه قوله ﷺ لجبريل: (إني بعثت إلى أمة أميين، فيهم العجوز، والشيخ الكبير، والجارية، والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط)^(٢).

قال ابن الجزري: «فسبب وروده على سبعة أحرف فللتخفيف على هذه الأمة، وإرادة اليسر بها، والتهوين عليها، شرفاً لها، وتوسعة ورحمة وخصوصية لفضلها»^(٣).

(١) انظر النشر، لابن الجزري، ١/ ٢٨، ٢٩ و ٥٢ - ٥٤.

(٢) رواه الترمذي من حديث أبي بن كعب، باب ما جاء أن القرآن أنزل على سبعة أحرف،

صحيح سنن الترمذي ٣ / ١٥.

(٣) النشر ١ / ٢٢.

وهذا تحقيق لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾.

٢- ومنها: أن من القراءات ما يكون بياناً لحكم مجمع عليه، كقراءة سعد ابن أبي وقاص رضي الله عنه وغيره (وله أخ أو أخت من أم)^(١) فإن هذه القراءة تبين أن المراد بالأخوة هنا هو الإخوة للأم، وهذا أمر مجمع عليه، ولذلك اختلف العلماء في المسألة المشتركة، وهي زوج وأم، أو جدة واثنان من إخوة الأم وواحد أو أكثر من إخوة الأب والأم، فقال الأكثرون من الصحابة وغيرهم بالتشريك بين الإخوة، لأنهم من أم واحدة، وهو مذهب الشافعي ومالك وإسحق وغيرهم، وقال جماعة من الصحابة وغيرهم يجعل الثلث لإخوة الأم، ولا شيء لإخوة الأبوين، لظاهر القراءة الصحيحة، وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه الثلاثة وأحمد بن حنبل وداود الظاهري وغيرهم.

٣- ومنها: ما يكون مرجحاً لحكم اختلف فيه كقراءة: ﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩]^(٢) بزيادة لفظة: «مؤمنة» في كفارة اليمين، وفيها ترجيح لاشتراط الإيمان فيها، كما ذهب إليه الشافعي وغيره، ولم يشترطه أبو حنيفة - رحمته الله.

(١) سورة النساء، الآية (١٢). وهي قراءة شاذة. نسبت إلى سعد بن أبي وقاص. انظر البحر

المحيط ٣/ ١٩٨.

(٢) وهي قراءة شاذة.

٤- ومنها: ما يكون للجمع بين حكمين مختلفين، كقراءة: ﴿يَطْهَرْنَ﴾ و﴿يَطْهَرْنَ﴾^(١) بالتخفيف والتشديد، فينبغي الجمع: وهو أن الحائض لا يقرّبها زوجها حتى تطهر بانقطاع حيضها وتطهر بالاغتسال.

٥- ومنها: ما يكون لأجل اختلاف حكمين شرعيين كقراءة: ﴿وَأَرْحَلْكُمْ﴾^(٢) بالخفض والنصب، فإن الخفض يقتضي فرض المسح، والنصب يقتضي فرض الغسل، فبينهما النبي ﷺ فجعل المسح للابس الخف، والغسل لغيره.

٦- ومنها: ما يكون لإيضاح حكم يقتضي الظاهر خلافه، كقراءة: ﴿فَامْضُوا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾^(٣) فإن قراءة: ﴿فَأَسْعَوْا﴾ يقتضي ظاهرها المشي السريع، وليس كذلك، فكانت القراءة الأخرى - الشاذة - موضحة لذلك ورافعة لما يتوهم منه.

٧- ومنها: ما يكون مفسراً لما لعله لا يعرف، مثل قراءة: ﴿كَالصُّوفِ الْمُنْفُوشِ﴾^(٤).

(١) هما قراءتان سبعيتان، قرأ شعبة، وحمة والكسائي، وخلف العاشر، بتشديد الطاء والهاء مفتوحتين، وقرأ الباقر بسكون الطاء وضم الهاء مخففة.

(٢) هما قراءتان سبعيتان، قرأ نافع، وابن عامر، وحفص، والكسائي، ويعقوب، بالنصب، والباقر بالخفض.

(٣) هي قراءة شاذة، نسبت إلى بعض الصحابة. انظر المحتسب، لابن جني. ٣٢٢، ٣٢١ / ٢.

(٤) قراءة شاذة، نسبت إلى ابن مسعود. انظر الكشاف ٤ / ٢٧٩.

٨- ومنها: ما يكون حجة لأهل الحق ودفعاً لأهل الزيغ كقراءة: ﴿مَلِكًا كَبِيرًا﴾ بكسر الكلام، وردت عن ابن كثير وغيره^(١)، وهي من أعظم الأدلة على رؤية الله تعالى في الدار الآخرة.

٩- ومنها: ما يكون حجة بترجيح لقول من أقوال بعض العلماء كقراءة: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾^(٢) إذ اللمس يطلق على الجس والمس، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَسُوهُ بَأْيَدِيهِمْ﴾ أي: مسوه، ومنه قوله ﷺ: (لعلك قبلت أو لمست)، ومنه قول الشاعر:

وَألمست كفي كفّه طلب الغنا.

١٠- ومنها: ما يكون حجة لقول بعض أهل العربية كقراءة: ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ بالخفض^(٣)، على جواز أن يكون معطوفاً على موضع الجار والمجرور، وقوله: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا﴾ [الجاثية: ١٤] على ما لم يسم فاعله مع النصب^(٤).

(١) وهي قراءة شاذة.

(٢) قرأها حمزة، والكسائي، وخلف، بحذف الألف، من اللمس، وقرأها الباقون بالألف، من الملاسة.

(٣) فيها قراءتان سبعيتان، فقرأ حمزة بالخفض، وقرأ الباقون بالنصب.

(٤) فيها قراءتان سبعيتان، فقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم، بالياء (ليجزى) وقرأ باقي السبعة بالنون (لنجزى) وقرأ أبو جعفر بالياء المضمومة -أي: بالبناء للمجهول- في (يجزي) ونصب (قوماً) وهي المرادة هنا.

١١- ومنها: ما في ذلك من نهاية البلاغة، وكمال الإعجاز، وغاية الاختصار، وجمال الإيجاز، إذ كل قراءة بمنزلة الآية، إذ كان تنوع اللفظ بكلمة تقوم مقام آيات، ولو جعلت دلالة كل لفظ آية على حدثها لم يخف ما كان في ذلك من التطويل.

١٢- ومنها: ما في ذلك من عظيم البرهان وواضح الدلالة على صدق القرآن، وصدق من جاء به، إذ هو مع كثرة هذا الاختلاف وتنوعه لم يتطرق إليه تضاد ولا تناقض ولا تحالف، بل كله يصدق بعضه بعضاً، ويبين بعضه بعضاً، ويشهد بعضه لبعض، على نمط واحد وأسلوب واحد، وما ذلك إلا آية بالغة، وبرهان قاطع على صدق من جاء به ﷺ.

١٣- ومنها: إعظام أجور هذه الأمة، من حيث إنهم يفرغون جهدهم ليلغوا قصدهم في تتبع معاني ذلك واستنباط الحكم والأحكام من دلالة كل لفظ، واستخراج كمين أسرارهِ وخفي إشاراته، وإنعامهم النظر، وإمعانهم الكشف عن التوجيه والتعليل والترجيح، والتفصيل، بقدر ما يبلغ غاية علمهم، ويصل إليه نهاية فهمهم ﴿فَأَسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾ والأجر على قدر المشقة.

١٤- ومنها: بيان فضل هذه الأمة وشرفها على سائر الأمم، من حيث تلقيهم كتاب ربهم هذا التلقي، وإقبالهم عليه هذا الإقبال، والبحث عن لفظة لفظة، والكشف عن صيغة صيغة، وبيان صوابه، وبيان تصحيحه، وإتقان

تجويده، حتى حموه من خلل التحريف، وحفظوه من الطغيان والتطيف، فلم يهملوا تحريكاً ولا تسكيناً، ولا تفخيماً ولا ترقيقاً، حتى ضبطوا مقادير المدات، وتفاوت الإمالات، وميزوا بين الحروف بالصفات، مما لم يهتد إليه فكر أمة من الأمم، ولا يوصل إليه إلا بإلهام باري النسم.

١٥ - ومنها: ما ادخره الله من المنقبة العظيمة، والنعمة الجليلة الجسيمة لهذه الأمة الشريفة، من إسنادها كتاب ربها، واتصال هذا السبب الإلهي بسببها خصيصة الله - تعالى - هذه الأمة المحمدية، وإعظماً لقدر أهل هذه الملة الحنيفة وكل قارئ يوصل حروفه بالنقل إلى أصله، ويرفع ارتياب الملحد قطعاً بوصله، فلو لم يكن من الفوائد إلا هذه الفائدة الجليلة لكفت، ولو لم يكن من الخصائص إلا هذه الخصيصة النبيلة لوفت.

١٦ - ومنها: ظهور سر الله في توليه حفظ كتابه العزيز وصيانة كلامه المنزل بأوفى البيان والتميز، فإن الله - تعالى - لم يُخلِ عصرًا من الأعصار، ولو في قطر من الأقطار، من إمام حجة قائم بنقل كتاب الله - تعالى - وإتقان حروفه ورواياته، وتصحيح وجوهه وقراءاته، يكون وجوده سبباً لوجود هذا السبب القويم على ممر الدهور، وبقاؤه دليلاً على بقاء القرآن العظيم في المصاحف والصدور.

إلى غير ذلك من الفوائد التي قد تخفى على البشر.

المبحث الثامن

أنواع القراءات

قال السيوطي بعد أن نقل كلام ابن الجزري حول تواتر القراءات: «وقد تحرر لي منه أن القراءات أنواع، ثم ساق ستة أنواع من القراءات»^(١).
وهذه القراءات هي:

١- القراءة المتواترة: وهي القراءة التي رواها جماعة عن جماعة -من غير تعيين عدد على الصحيح- كذا إلى منتهاها يمتنع عادة تواطؤهم على الكذب.
وهذا غالب القراءات المقروء بها.

٢- القراءة الصحيحة المشهورة: وهي: القراءة التي صح سندها، ولم يبلغ درجة التواتر، ووافقت رسم المصحف ولو احتمالاً، ووافقت وجهاً من العربية، واشتهرت عند القراء بالقبول، كقراءة ابن ذكوان لقوله:
﴿لَتَبْعَانِ﴾ [يونس: ٨٩] بتخفيف النون.

وهذان النوعان هما المقبولان، المقروء بهما.

٣- القراءة الآحاد: وهي: ما صح سنده، وخالف الرسم أو العربية، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور.

وهذه لا يقرأ بها، ولها أمثلة كثيرة في كتب السنة.

(١) الإتيان في علوم القرآن ١/ ٢١٥، ٢١٦.

٤- القراءة الشاذة: وهي: القراءة التي لم يصح سندها، أو خالفت الرسم، أو لا وجه لها في العربية.
وهذه أيضاً لا يقرأ بها.

٥- المدرجة، أو التفسيرية: وهي: العبارة التي زيدت بين الكلمات القرآنية على وجه التفسير.
وهذا النوع لا يعتبر قراءة.

٦- القراءة الموضوعية: وهي القراءة التي نسبت إلى قائلها من غير أصل -أي من غير سند مطلقاً- أو هي المكذوبة المختلقة المنسوبة إلى قائلها.
والقراءات الشاذة -غير المتواترة والصحيحة المشهورة- يؤخذ بها -إذا صحت- في التفسير والأحكام واللغة وغيرها، سوى القراءة بها.

المبحث التاسع

أركان القراءة الصحيحة

وضع علماء القراءات ضابطاً دقيقاً لقبول القراءات، وتميز ما تثبت به القرآنية، مما لا تثبت به، وذلك بعد تفرق القراء في الأمصار، وكثرة الرواة وشيوع، وكثرة الأوجه التي لا تكاد تحصى، فكان الاتفاق على ضابط تغربل به هذه القراءات أمراً لازماً، فاستقر الأمر على أركان ثلاثة، اتفق على اثنين منها واختلف في واحد، وهذه الأركان هي:

١ - موافقة رسم أحد المصاحف العثمانية، وهذا أمر أجمع عليه سلف الأمة وخلفها، إلا من لا يعتد بمخالفتهم.

ويلاحظ أننا قلنا: المصاحف، ولم نقل المصحف، لأن بعض القراءات قد تخالف بعض المصاحف، وهذا لا يعد هدماً لهذا الركن، لأن الشرط موافقة أحد هذه المصاحف لا كلها، فقد تخالف المصحف الكوفي، وتوافق المصحف المدني، وهكذا.

يقول القرطبي: «وما وجد بين هؤلاء القراء السبعة من الاختلاف في حروف يزيد بها بعضهم وينقصها بعضهم، فذلك لأن كلاً منهم اعتمد على ما بلغه في مصحفه ورواه، إذ قد كان عثمان كتب تلك المواضع في بعض النسخ ولم يكتبها في بعض، إشعاراً بأن كل ذلك صحيح، وأن القراءة بكل منها جائزة»^(١).

(١) الجامع لأحكام القرآن ١/ ٥٤.

كذلك هذه الموافقة، إما أن تكون محققة، كقراءة: ﴿مَلِكٍ﴾ دون ألف، فهي موافقة للرسم تحقيقاً، أو محتملة، كقراءة: ﴿مَلِكٍ﴾ بألف فهي موافقة للرسم احتمالاً.

كذلك المخالفة اليسيرة للرسم وفي مواضع معينة مغتفرة، كالمخالفة في إثبات ياءات الزوائد أو حذفها.

٢- موافقة اللغة العربية: والمقصود أن توافق القراءة المنقولة وجهاً شائعاً، وسائغاً في اللغة العربية، سواء كان هذا الوجه فصيحاً، أو أفصح، مجمعاً عليه، أو مختلفاً فيه.

علماً أنه لا يكتفى في القراءة بموافقتها اللغة، بل لا بد من النقل الصحيح.

قال أبو عمرو الداني: «وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل والرواية، إذا ثبتت عنهم لم يردوها قياس عرييه، ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها، والمصير إليها»^(١).

قال الزرقاني: «وهذا كلام وجيه، فإن علماء النحو إنما استمدوا قواعده من كتاب الله تعالى، وكلام رسوله، وكلام العرب، فإذا ثبت قرآنية القرآن بالرواية المقبولة، كان القرآن هو الحكم على علماء النحو، وما قعدوا من قواعد،

(١) انظر الإتقان للسيوطي ٢/ ٤٩٤.

ووجب أن يرجعوا هم بقواعدهم إليه، لا أن نرجع نحن بالقرآن إلى قواعدهم المخالفة، نحكمها فيه، وإلا كان ذلك عكساً للآية، وإهمالاً للأصل في وجوب الرعاية»^(١).

٣- التواتر. وهذه مسألة خلافية، فمن العلماء من اشترط التواتر، ومنهم من اكتفى بصحة السند، لكن مع الشهرة والاستفاضة - وسوف يمر بنا هذا المبحث -.

قد يقول قائل: إذا تواترت القراءة أو استفاضت واشتهرت فما فائدة الشرطين الآخرين؟

نقول: كما قيل: الغالب أنها أضيفا ليتكون من الثلاثة ما ينطبق تمام المطابقة على القراءات العشر المعروفة، وليخرج بذلك قراءات متواترة تركها الناس منذ حملهم عثمان رضي الله عنه على مصحفه لمخالفتها رسمه، الذي أجمع عليه الصحابة في زمانه.

ويلاحظ أن من لم يشترط التواتر اشترط الشهرة والاستفاضة إلى الركنين الآخرين، مما يكسب القراءة قوة القطع ويصيرها في حكم المتواتر. ولذلك قال بعضهم: إن الخلاف لفظي.

قال الزرقاني: «إن هذه الأركان الثلاثة تكاد تكون مساوية للتواتر في إفادة العلم القاطع بالقراءات المقبولة، بيان هذه المساواة أن ما بين دفتي المصحف

متواتر، ومجمع عليه من هذه الأمة في أفضل عهودها، وهو عهد الصحابة، فإذا صح سند القراءة، ووافقت عليه قواعد اللغة، ثم جاءت موافقة لخط المصحف المتواتر، كانت هذه الموافقة قرينة على إفادة هذه الرواية للعلم القاطع، وإن كانت آحاداً... فكأن التواتر كان يطلب تحصيله في الإسناد قبل أن يقوم المصحف وثيقة متواترة بالقرآن، أما بعد وجود هذا المصحف المجمع عليه، فيكفي في الرواية صحتها وشهرتها متى ما وافقت رسم هذا المصحف، ولسان العرب... وهذا التوجيه الذي وجهنا به الضابط السالف يجعل الخلاف كأنه لفظي ويسير بجماعات القراء جدد الطريق في تواتر القرآن^(١).

المبحث العاشر

تواتر القراءات العشر

هل يُشترط التواتر في هذا الركن أم يكتفى فيه بصحة السند؟

اختلف فيه على قولين:

القول الأول: قول من قال باشتراط التواتر في نقل القراءات، حيث نصوا على أن التواتر شرط في ثبوت القرآن الكريم، ومن اشترط ذلك الغزالي، وابن قدامة، وصدر الشريعة^(١)، والنويري^(٢).

وقالوا: عدم اشتراط التواتر في ثبوت القرآن، قول حادث لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم^(٣)، ولم يخالف من المتأخرين إلا مكّي، وتبعه بعض المتأخرين، وقالوا: لا يقدح في ثبوت التواتر اختلاف القراءات، فقد تتواتر القراءة عند قوم دون قوم^(٤).

قال الطوفي في شرح مختصر الروضة: «ولا نزاع بين المسلمين في تواتر القرآن، أما القراءات فوقع النزاع فيها، والمشهور أنها متواترة، وقال بعض الناس: ليست متواترة»^(٥).

(١) هو عبيد الله بن مسعود بن محمود البخاري الحنفي (ت ٧٤٧هـ) انظر الأعلام للزركلي ١٩٧/٤.

(٢) انظر شرح النويري لطيبة النشر ١/١١٩، ١٢٠.

(٣) انظر شرح النويري لطيبة النشر ١/١١٩.

(٤) مناهل العرفان ١/٤٢٨، القراءات وأثرها في التفسير ١/١٦٦.

(٥) شرح مختصر الروضة ٢/٢١.

وحول مسألة تواترها جميعاً، أو فيها آحاداً، قال: «لا يخلو إما أن تكون القراءات جميعها متواترة، أو جميعها آحاداً، أو بعضها تواتر وبعضها آحاد، والقول بأن جميعها آحاد خلاف الإجماع، لأنه لا خلاف أن في القراءات تواتراً، وإنما النزاع في أن جميعها تواتر، وفي أن هل فيها آحاد أم لا؟ والقول بأن بعضها تواتر وبعضها آحاد، ترجيح بلا مرجح، إذ لا طريق لنا إلى تمييز تواترها من آحادها، فقول القائل: إن هذا البعض المعين منها آحاد دون هذا البعض تحكم محض، وترجيح من غير مرجح، وهو باطل. وإذا انتفى القسمان الأخيران تعين الأول، وهو أن جميعها تواتر، وهو المطلوب»^(١).

وقال النووي في المجموع: «قال أصحابنا وغيرهم: تجوز القراءة في الصلاة وغيرها بكل واحدة من القراءات السبعة، ولا تجوز القراءة في الصلاة ولا غيرها بالقراءة الشاذة؛ لأنها ليست قرآناً، فإن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وكل واحدة من السبعة متواترة، هذا هو الصواب الذي لا يعدل عنه، ومن قال غيره فغالط أو جاهل، وأما الشاذة فليست متواترة»^(٢).

قال الجعبري: «ضابط كل قراءة تواتر نقلها، ووافقت العربية مطلقاً، ورسم المصحف ولو تقديراً، فهي من الأحرف السبعة، حكمها حكم المتفق عليه... وما لا تجتمع فيه ذلك فشاذ»^(٣).

(١) شرح مختصر الروضة ٢/ ٢١، ٢٢.

(٢) المجموع ٣/ ٣٥٨، ٣٥٩.

(٣) كتر المعاني ٢/ ٣٠.

وقال النويري: «عدم اشتراط التواتر قول حادث مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم»^(١).

القول الثاني: أنه لا يشترط التواتر، وإنما يكفي بصحة السند، لكن مع الشهرة والاستفاضة والتلقي بالقبول.

ومن اكتفى بصحة السند مكى ابن أبي طالب القيسي، وابن الجزري، وأبو شامة المقدسي.

ومستند هذا الرأي هو أن أسانيد هذه القراءات لم تستكمل شروط التواتر، وهي مدونة في كتبهم، وهي نقل الواحد عن الواحد، والتواتر يشترط له عدد تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، وهذا لم يتحقق في أسانيد القراء.

قال مكى: «وإنما الأصل الذي يعتمد عليه في هذا أن ما صح سنده، واستقام وجهه في العربية، ووافق لفظه خط المصحف، فهو من السبعة المنصوص عليها، ولو رواه سبعون ألفاً مفترقين أو مجتمعين»^(٢).

وقال ابن الجزري: «كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها»^(٣).

(١) شرح طيبة النشر، للنويري ١/ ١١٩.

(٢) الإبانة، ص (٦٧).

(٣) النشر ١/ ٩.

ثم قال في شرحه لهذا الكلام: «(وصح سندها) فإننا نعني به أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله، كذا حتى تنتهي، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له، غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذ بها بعضهم».

وقال -بعد أن أشار إلى أن هذا القول مذهب السلف والخلف- راداً على من اشترط التواتر: أنه إذا أثبت التواتر لا يحتاج فيه إلى الركنين السابقين، من الرسم وغيره، إذا ما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً عن النبي ﷺ وجب قبوله وقطع بكونه قرآنًا، سواء وافق الرسم أم خالفه، وإذا اشترطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء السبعة وغيرهم»^(١).

وقال أبو شامة: «ولا يلزم في ذلك تواتر، بل تكفي الأحاد الصحيحة مع الاستفاضة، وموافقة المصحف، بمعنى أنها لا تنافيه، وعدم المنكرين لها نقلاً وتوجيهاً من حيث اللغة، والله أعلم»^(٢).

وقد رد هذا القول كثير من العلماء كالشيخ طاهر الجزائري، إذ قال: «اعلم أن قول من قال: إن القراءات كلها لم تنقل إلا بطريق الأحاد المحضة، غير سديد، لأنه يؤدي إلى أن يكون القرآن في كثير من المواضع - وهي المواضع

(١) النشر ١/ ١٣.

(٢) المرشد الوجيز، ص (١٤٥).

التي اختلفت فيها قراءة القراء - لا يُهتَدَى إلى معرفة قراءته فيها على الوجه الذي ينبغي أن يُقرأ به، وهو أمر ينافي ما ثبت عن الأمة من فرط عنايتها بأمر القرآن»^(١).

وقال الطاهر بن عاشور: «وهذه الشروط الثلاثة هي شروط قبول القراءة إذا كانت غير متواترة عن النبي ﷺ بأن كانت صحيحة السند إلى النبي ﷺ ولكنها لم تبلغ حد التواتر، فهي بمنزلة الحديث الصحيح، وأما القراءة المتواترة فهي غنية عن هذه الشروط، لأن تواترها يجعلها حجة في العربية، ويغنيها عن الاعتضاد بموافقة المصحف عليه»^(٢).

والذي يظهر بعد التأمل لهذين القولين أن الخلاف بينهما أشبه ما يكون بالخلاف اللفظي، لأنه ليس ثمة فرق بينهما في إفادة القراءة للعلم، لأن من اكتفى بصحة السند، ولم يشترط التواتر، اشترط الاستفاضة والاشتتار، وهما نوع من أنواع التواتر، ولذا قال مكي ابن أبي طالب: «فإذا اجتمعت هذه الخلال الثلاث قرئ به، وقطع على مغيبه وصحته وصدقه، لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقته لخط المصحف، وكفر من جحده»^(٣).

مسألة: هل القراءات العشر كلها متواترة؟

اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال:

(١) التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن، ص (١٤٣).

(٢) التحرير والتنوير ١/ ٥٣.

(٣) الإبانة، ص (٥٨).

فالأقرب أنها متواترة في الجملة، وما لم يبلغ مرتبة التواتر من مواضع الخلاف - وهو يسير - فقد حفته قرائن، واستفاض واشتهر، وتلقته الأمة بالقبول، وأجمع الناس على القراءة به، مما جعله كالمتواتر منها، في القوة والدرجة.

ويدل على هذا: أن الله تكفل بحفظ القرآن الكريم، وأعلى مراتب الحفظ هو التواتر.

كذلك يقال: القراءات أبعاض القرآن الكريم، والقرآن الكريم لا يثبت إلا بالتواتر كما قرر العلماء، ولو لم تكن متواترة لكان بعض القرآن الكريم غير متواتر، وهذا فاسد.

ومن العلماء من قال: إنها متواترة فيما ليس من قبيل الأداء.

وهو قول ابن الحاجب، ومن تبعه من الأصوليين^(١).

ويرد على هذا القول: بأنه لم يتقدم ابن الحاجب على هذا القول أحد، كما ذكر ذلك ابن الجزري^(٢).

كذلك يقال: هذا الاستثناء نوع تخصيص، وهو تخصيص بدون مخصص، وترجيح بلا مرجح.

(١) انظر الإنقان ٢/ ٥٢٣.

(٢) انظر النشر ١/ ٤٢.

ويقال أيضاً: إن اللفظ والأداء متلازمان، لا ينفك أحدهما عن الآخر، وإذا ثبت تواتر ذاك كان تواتر هذا من باب أولى.

وضعف هذا القول الزركشي إذ قال: «والحق أن المد والإمالة لا شك في تواتر المشترك بينهما، وهو المد من حيث هو مد، والإمالة من حيث إنها إمالة»^(١).

قال السيوطي: «لا خلاف أن كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواتراً في أصله وأجزائه، وأما في محله ووضعه وترتيبه فكذلك عند محققي أهل السنة، للقطع بأن العادة تقضي بالتواتر في تفاصيل مثله، لأن هذا المعجز العظيم الذي هو أصل الدين القويم والصراط المستقيم مما تتوفر الدواعي على نقل جملته وتفصيله، فما نُقِلَ آحاداً ولم يتواتر يُقَطَّع بأنه ليس من القرآن قطعاً»^(٢).

ومنهج من قال: إن القراءات السبع متواترة عن القراء لا عن النبي ﷺ وهو قول أبي شامة، والطوفي، والزركشي^(٣).

ويقال في الرد عليهم: إن عدد التواتر موجود في كل طبقة، إلا أنهم اقتصروا على ذكر بعضهم، لتصديهم للاشتغال بالقراءة، واشتغالهم بها.

(١) البرهان في علوم القرآن ١/٣١٩.

(٢) الإتيان ٢/٥٠٩.

(٣) انظر شرح مختصر الروضة ١/٢٣. والمرشد الوجيز، ص (١٧٣) والبرهان للزركشي ١/٤٦٦.

فانتهاء القراءة إلى أبي، أو ابن مسعود، لا يعني أن هذه القراءة لم ينقلها من الصحابة غيرهما، بل الظاهر الذي تدل عليه الآثار أن مجموع الصحابة رضي الله عنهم كان موافقاً مقراً بهذه القراءة عن رسول الله ﷺ وهذا يتحقق التواتر.

المبحث الحادي عشر القراءات الشاذة وحكمها

الشذوذ لغة: هو الانفراد، والندرة.

يقال: شذَّ يشذُّ شذوذاً: إذا انفرد عن الجمهور، فهو شاذ، وكل شيء انفرد وندر عن الجمهور فهو شاذ، وشذ الرجل إذا انفرد عن أصحابه، واعتزل منهم^(١).

أما القراءة الشاذة في الاصطلاح:

فقد عرفها العلماء بعدة تعريفات، لكن أقربها:

قول من قال: إن القراءة الشاذة هي التي اختل فيها ركن أو أكثر من أركان القراءة الصحيحة.

وهذا قول مكِّي بن أبي طالب القيسي^(٢)، وأبي شامة المقدسي، وابن الجزري.

قال أبو شامة المقدسي:

«فليس الأقرب في ضبط هذا الفصل إلا ما قد ذكرناه مراراً من أن كل قراءة اشتهرت بعد صحة إسنادها وموافقتها خط المصحف ولم تنكر من جهة العربية فهي القراءة المعتمد عليها، وما عدا ذلك فهو داخل في حيز الشاذ،

(١) لسان العرب، مادة: (شذذ).

(٢) الإبانة، ص (٣٩).

والضعيف، وبعض ذلك أقوى من بعض»^(١).

وقال ابن الجزري:

«كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية، ولو احتمالاً، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها ... ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة، أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أو عمن هو أكبر منهم، وهذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف»^(٢).

وقال في طيبته:

فكُلُّ ما وافق وجه نحو وصح	وكان للرسم احتمالاً يحوي
إسناداً فهو القرآن	فهذه الثلاثة الأركان
وحيثما يخلُ رُكن أثبت	شذوذه لو أنه في السبعة

ومنها من حدها بما خالف خط المصحف، مما صح سنده، ووافق العربية.

ومنها من اعتبرها: ما زاد عن السبع.

ومنها من اعتبرها: ما زاد عن العشر.

قال السبكي:

«ولا تجوز القراءة بالشاذ، والصحيح أنه ما وراء العشرة»^(٣).

(١) المرشد الوجيز، ص (١٧٨).

(٢) النشر ٩/١.

(٣) انظر جمع الجوامع، مع حاشية البناني على شرح المحلى ٣٦٩/١.

وقال الزركشي:

«بالنسبة إلى المراد بها -أي القراءة الشاذة- والمعروف أنها ما وراء السبع، والصواب: ما وراء العشر»^(١).

حكم القراءة بالقراءة الشاذة:

القراءة الشاذة لا يقرأ بها، لأنها لم تثبت قرآناً.

قال مكي: «وما خالف خط المصحف أيضاً هو من السبعة -أي السبعة الأحرف- إذا صحت روايته، ووجهه في العربية، ولم يضاد معنى خط المصحف، لكن لا يقرأ به إذ لا يأتي إلا بخبر الأحاد، ولا يثبت قرآن بخبر الأحاد، وإذ هو مخالف للمصحف المجمع عليه، فهذا الذي نقول به، ونعتقده»^(٢).

وقال السخاوي: «فإن قيل: فهل في هذه الشواذ شيء تجوز القراءة به؟

قلت: لا تجوز القراءة بشيء منها، لخروجها عن إجماع المسلمين، وعن الوجه الذي ثبت به القرآن، وهو التواتر، وإن كان موافقاً للعربية وخط المصحف، لأنه جاء من طريق الأحاد، وإن كانت نقلته ثقات، فتلك الطريق لا يثبت بها قرآن»^(٣).

(١) البحر المحيط ٢/ ٢٢٠.

(٢) الإبانة، ص (٤٣).

(٣) جمال القراء ١/ ٢٤١، ٢٤٢.

وقال ابن الصلاح في مسألة هل يجوز لقارئ أن يقرأ كتاب الله بالقراءة الشاذة؟ فأجاب:

«بأنه لا يجوز القراءة من ذلك إلا بما تواتر نقله واستفاض وتلقته الأمة بالقبول، كهذه السبع، فإن الشرط في ذلك اليقين والقطع على ما تقرر في الأصول، فما لم يوجد فيه ذلك فممنوع منه منع كراهة، وممنوع منه في الصلاة وخارج الصلاة، وممنوع منه من عرف المصادر والمعاني ومن لم يعرف ذلك، وعلى كل من قدر على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في ذلك القيام بواجبه، والله أعلم»^(١).

وقال السبكي (ت ٧٧١ هـ): «ولا تجوز القراءة بالشاذ»^(٢).

وقد ذكرنا مذاهب العلماء في حكم القراءة بما خالف خط المصحف في الفصل المخصص لذلك، وفيه ما يتعلق بهذه المسألة، ولا داعي لإعادته هنا. أما حكم الاحتجاج بالقراءة الشاذة.

فقد اختلف العلماء في حكم الاحتجاج بالقراءة الشاذة في الأحكام على أقوال:

ف قيل: إن حكمها حكم خبر الأحاد، فيجوز الاحتجاج بها، إذا صح سندها.

(١) فتاوى ابن الصلاح، ص (١١٤) مسألة (٧٨).

(٢) انظر جمع الجوامع، مع حاشية البناني على شرح المحلى ١/ ٣٦٩.

وهذا مذهب أبي حنيفة، وأصحابه، وحكاية عن مالك، وجمهور الشافعية، وهو الراجح في الرواية المشهورة عن الإمام أحمد.

قال ابن عبد البر لما ذكر أثر قراءة: (فصيام ثلاثة أيام متتابعات):

«وفيه جواز الاحتجاج من القراءات بما ليس في مصحف عثمان، إذا لم يكن في مصحف عثمان ما يدفعها، وهذا جائز عند جمهور العلماء، وهو عندهم يجري مجرى خبر الواحد في الاحتجاج به للعمل بما يقتضيه معناه، دون القطع عن مغيبه»^(١).

وقال ابن قدامة: «فأما ما نقل نقلاً غير متواتر كقراءة ابن مسعود رضي الله عنه: (فصيام ثلاثة أيام متتابعات) فقد قال قوم: ليس بحجة؛ لأنه خطأ قطعاً، لأنه واجب على الرسول تبليغ القرآن طائفة من الأمة تقوم الحجة بقولهم، وليس له مناجاة الواحد به، وإن لم ينقله من القرآن، احتمل أن يكون مذهباً، واحتمل أن يكون خبراً، ومع التردد لا يعمل به، والصحيح أنه حجة؛ لأنه يخبر أنه سمعه من النبي ﷺ فإن لم يكن قرآناً فهو خبر»^(٢).

وقال الطوفي: «المنقول آحاداً نحو: (فصيام ثلاثة أيام متتابعات) وهي قراءة ابن مسعود رضي الله عنه حجة عندنا وعند أبي حنيفة، خلافاً للباقيين، منهم مالك والشافعي»^(٣).

(١) الاستذكار ١٠/ ١٩٠.

(٢) روضة الناظر، مع نزهة الخاطر ١/ ١٨١.

(٣) شرح مختصر الروضة ٢/ ٢٥.

وقال السبكي: «أما إجراؤه مجرى الأخبار الأحاد في الاحتجاج فهو صحيح لأنه منقول عن النبي ﷺ»^(١).

وقال ابن حجر الهيتمي:

«والقراءة الشاذة يحتج بها في الأحكام كخبر الواحد على المعتمد»^(٢).

قال أبو عبيد القاسم بن سلام:

«فهذه الحروف وأشباه لها كثير، قد صارت مفسرة للقرآن، وقد كان يروى مثل هذا عن بعض التابعين في التفسير، فيستحسن ذلك، فكيف إذا روي عن كبار أصحاب محمد ﷺ ثم صار في نفس القراءة، فهو الآن أكثر من التفسير وأقوى، فأدنى ما يستنبط من علم هذه الحروف معرفة صحة التأويل على أنها من العلم الذي لا تعرف العامة فضله، إنها يعرف ذلك العلماء»^(٣).

وقيل: إنها ليست بحجة ولا يجوز العمل بها.

وهذا مذهب مالك، وأحد قولي الشافعي، وبعض أصحابه، ورواية عن أحمد، وهو قول ابن حزم.

قال ابن حزم (ت ٤٥٦ هـ) لما تكلم عن الاحتجاج بقراءة: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر): «ثم نقول لهم من العجب

(١) انظر جمع الجوامع، مع حاشية البناني على شرح المحلى ١/ ٣٧٠.

(٢) تحفة المحتاج بشرح المنهاج، لشهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي ٨/ ٢٨٩. بهامش حواشي الشرواني، وابن قاسم العبادي عليه.

(٣) انظر فضائل القرآن لأبي عبيد ٢/ ١٥٤، ١٥٥.

احتجاجكم بهذه الزيادة التي أنتم تجمعون على أنها لا يحل لأحد أن يقرأ بها، ولا أن يكتبها في مصحفه، وفي هذا بيان أنها روايات لا تقوم بها حجة، وكل ما كان عمن دون رسول الله ﷺ فلا حجة فيه»^(١).

وقال ابن العربي: «والقراءة الشاذة لا ينبنى عليها حكم، لأنه لم يثبت لها أصل»^(٢).

قالوا: إن القراءة الشاذة ليست بقرآن، لأن الدواعي متوافرة على نقل القرآن الكريم لعظم منزلته في الشرع، ولو كانت القراءة الشاذة منه لاستفاض نقلها وتواتر^(٣).

واعترض عليهم: بأنه لا يلزم من عدم ثبوت قرآنية القراءة الشاذة عدم ثبوت كونها خبراً صحيحاً منقولاً، وإذا لم يلزم ذلك، فإنها حجة تثبت بها الأحكام الشرعية لعدالة ناقلها^(٤).

وقالوا أيضاً: «إن القراءة الشاذة لا يحتج بها، ولا يكون لها حكم الخبر عن رسول الله ﷺ لأن ناقلها لم ينقلها إلا على أنها قرآن، والقرآن لا يثبت إلا بالتواتر، بالإجماع، وإذا لم يثبت قرآناً، لا يثبت خبراً»^(٥).

(١) انظر المحلى ٤/ ٢٥٥.

(٢) أحكام القرآن ١/ ٧٩.

(٣) انظر البرهان للجويني ١/ ٢٣٦، وقواطع الأدلة، للسمعاني ١/ ٤١٥.

(٤) انظر روضة الناظر ١/ ١٨١، والقراءة الشاذة عند الأصوليين، د. علي الضويحي، مجلة البحوث الإسلامية، العدد (٤٩)، ص (٢٥٧).

(٥) شرح النووي على صحيح مسلم (٥/ ١٣٢).

واعترض عليهم: بأن الناقل إنما نقله سماعاً عن النبي ﷺ وكونه يظن ذلك قرآناً فنقله على أنه قرآن لا يخرج عن كونه خبراً في الاحتجاج به، لتحقيق السماع من النبي ﷺ فإن لم يكن قرآناً ثبت كونه خبراً منقولاً عن عدل عن النبي ﷺ فيكون حجة بذلك^(١).

ومن العلماء من فصل، فقال: إن القراءة الشاذة إنما يحتج بها إذا وردت لبيان ترجيح الحكم، وليست بحجة إذا وردت لابتداء الحكم. وهو قول زكريا الأنصاري^(٢).

والراجع والله أعلم أن القراءة الشاذة حجة إذا صح سندها. لأن ما يرويه الصحابي إما أن يكون قرآناً أو لا، وهذا الأخير إما أن يكون سمعه من رسول الله ﷺ أو هو قول له.

فإذا صار قرآناً ينبغي المصير إليه، وإن ثبت نسخ تلاوته بالإجماع على ما ثبت في المصاحف، فلا دليل على نسخ حكمه، فإن وجد على ذلك دليل صرنا إليه، وقد حصل هذا في بعض القراءات الشاذة.

وإن لم يكن قرآناً فالأصل أنه خبر عن رسول الله ﷺ يجب المصير إليه، ولا نسلم باحتمال كونه من كلام الصحابي لتصريحه بما يفيد رفعه وتلقيه عن رسول الله ﷺ.

(١) انظر روضة الناظر ١/ ١٨١.

(٢) غاية الوصول إلى لب الأصول، ص (٣٥).

كيف تعرف القراءات الشاذة:

تُعرف القراءة الشاذة من غيرها بعدة أمور:

الأول: معرفة القراءات العشر الثابتة، المقروء بها، فما زاد عنها فهو شاذ.

وتعرف القراءات المقروء بها، بأن ما تضمنته أحد المنظومات الثلاث،

وهي: الشاطبية، أو الدرة، أو الطيبة، أو أصولها، وهي التيسير، وتحبير التيسير،

والنشر، فهو مقروء به، ليس شاذاً، وما عداها فهو شاذ.

الثاني: النظر في الكتب المؤلفة في القراءات الشاذة، والكتب التي تعنى

بذكرها مع المتواتر، ومنها:

١- المختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ).

٢- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح

عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ).

٣- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، للدمياطي

(ت ١١١٧هـ).

٤- كتب التفسير التي تعنى بذلك، كتفسير الطبري (ت ٣١٠هـ)،

والزمخشري (ت ٥٣٨هـ) وغيرهما.

٥- القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، عبد الفتاح بن عبد الغني

القاضي^(١) (ت ١٤٠٣هـ).

(١) القراءات، أحكامها، ومصدرها، د. شعبان محمد إسماعيل (١٠٣-١٠٤).

المبحث الثاني عشر

حكم القراءة بما خالف خط المصحف

اختلف العلماء في حكم القراءة بما خالف خط المصحف بين مانع ومجيز، واختلف المانعون بين مناعة تحريم، ومناعة كراهة، فإليك بعض أقوال أهل العلم في هذه المسألة، وقد رتبها حسب المذاهب الفقهية لأهمية هذا المبحث:

١ - بعض أقوال المانعين منع تحريم:

أ - الحنفية:

قال صاحب الهداية شرح البداية، كذلك صاحب البحر الرائق البحر الرائق، بعد أن ذكرا السجديات في القرآن ووجوبها:

«هكذا كتب في مصحف عثمان وهو المعتمد»^(١).

فقولهما عن مصحف عثمان: وهو المعتمد، دل على عدم جواز مخالفته في القراءة.

وقال السرخسي:

«اعلم بأن الكتاب هو القرآن المنزل على رسول الله ﷺ، المكتوب في دفات المصاحف المنقول إلينا على الأحرف السبعة المشهورة نقلاً متواتراً، لأن ما دون المتواتر لا يبلغ درجة العيان، ولا يثبت بمثله القرآن مطلقاً، ولهذا قالت

(١) انظر الهداية شرح البداية ١/ ٧٨. والبحر الرائق ٢/ ١٢٨.

الأمة لو صلى بكلمات تفرد بها ابن مسعود لم تجز صلاته؛ لأنه لا يوجد فيه النقل المتواتر، وباب القرآن باب يقين وإحاطة، فلا يثبت بدون النقل المتواتر كونه قرآناً، وما لم يثبت أنه قرآن فتلاوته في الصلاة كتلاوة خبر، فيكون مفسداً للصلاة»^(١).

ب - المالكية:

قال مالك بن أنس: «من صلى خلف رجل يقرأ بقراءة ابن مسعود، فليخرج وليتركه»^(٢).

وقال ابن عبد البر: «وقد قال مالك إن من قرأ بقراءة ابن مسعود أو غيره من الصحابة ممن يخالف المصحف لم يصل وراءه، وعلماء المسلمين مجمعون على ذلك إلا قوم شذّوا، لا يعرج عليهم»^(٣).

وقال الزرقاني: «قال أبو عمر: فيه دليل على الاحتجاج بما ليس في مصحف عثمان على جهة التفسير، وإن لم يقطع بأنه كتاب الله، كالسنن الواردة بنقل الآحاد.

وقال الباجي: «ما جاء من القراءات مما ليس في المصحف يجري عند جماعة من أهل الأصول مجرى الآحاد، سواء أسندها أم لم يسندها».

(١) أصول السرخسي ١/ ٢٧٩، ٢٨٠.

(٢) المدونة ١/ ١٧٧.

(٣) التمهيد ٨/ ٢٩٣.

وقال آخرون: إنها تجري مجرى الأحاد إذا أسندت إلى النبي ﷺ وإلا فهي بمنزلة قول القارئ، لاحتمال أنه أتى بها على وجه التفسير.

وقال أبو بكر بن الطيب: لا يجوز القراءة بها ولا العمل بمضمونها وهو «أبين»^(١).

وقال مكّي بن أبي طالب القيسي رَحِمَهُ اللهُ في الإبانة: «إن هذه القراءات كلها، التي يقرأ بها الناس اليوم، وصحت روايتها عن الأئمة، إنها هي جزء من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووافق اللفظ بها خط المصحف، مصحف عثمان، الذي أجمع الصحابة فمن بعدهم عليه، وأطراح ما سواه، مما يخالف خطه، فقرأ بذلك لموافقة الخط، لا يخرج شيء منها عن خط المصاحف التي نسخها عثمان رَحِمَهُ اللهُ وبعث بها إلى الأمصار، وجمع الناس عليها، ومنع من القراءة بما خالف خطها، وساعده على ذلك زهاء اثني عشر ألفاً من الصحابة والتابعين، واتبعه على ذلك جماعة المسلمين بعده، وصارت القراءة عند جميع العلماء بما يخالفه بدعة وخطأ، وإن صحت ورويت.

إلى أن قال: وسقط العمل بالقراءات التي تخالف خط المصحف، فكأنها منسوخة بالإجماع على خط المصحف، والنسخ للقرآن بالإجماع فيه اختلاف، فلذلك تبادى بعض الناس على القراءة بما يخالف خط المصحف مما ثبت نقله، وليس ذلك بجيد، ولا بصواب، لأن فيه مخالفة الجماعة»^(٢).

(١) شرح الزرقاني ١/ ٣١٤.

(٢) الإبانة عن معاني القراءات، ص (٢٢، ٢٣ و ٣١).

بل إن ابن عبد البر رحمته الله نقل الإجماع على عدم جواز القراءة بما خالف خط المصحف، إذ قال في التمهيد: «وأجمع العلماء أن ما في مصحف عثمان بن عفان وهو الذي بأيدي المسلمين اليوم في أقطار الأرض حيث كانوا هو القرآن المحفوظ الذي لا يجوز لأحد أن يتجاوزَه، ولا تحل الصلاة لمسلم إلا بما فيه، وإن كل ما روى من القراءات في الآثار عن النبي ﷺ، أو عن أبي، أو عمر بن الخطاب، أو عائشة، أو ابن مسعود، أو ابن عباس، أو غيرهم من الصحابة، مما يخالف مصحف عثمان المذكور، لا يقطع بشيء من ذلك على الله - عز وجل - ولكن ذلك في الأحكام يجري في العمل مجرى خبر الواحد، وإنما حل مصحف عثمان رضي الله عنه هذا المحل لإجماع الصحابة وسائر الأمة عليه، ولم يجمعوا على ما سواه وبالله التوفيق، ويبين لك هذا إن من دفع شيئاً مما في مصحف عثمان كفر، ومن دفع ما جاء في هذه الآثار وشبهها من القراءات لم يكفر»^(١).

وقال في موضع آخر: «وقد قال مالك: من قرأ في صلاته بقراءة ابن مسعود أو غيره من الصحابة مما يخالف المصحف لم يصل وراءه، وعلماء المسلمين مجمعون على ذلك، إلا قوم شذوا لا يعرج عليهم، منهم الأعمش - سليمان بن مهران - وهذا كله يدل على أن السبعة الأحرف التي أشير إليها في الحديث ليس بأيدي الناس منها إلا حرف زيد بن ثابت الذي جمع عليه عثمان

(١) التمهيد، لابن عبد البر ٤/ ٢٧٨، ٢٧٩.

المصحف»^(١).

وقال القرطبي رحمته الله في تفسيره: «قال غيره أما شاذ القراءة عن المصاحف المتواترة فليست بقرآن، ولا يعمل بها على أنها منه، وأحسن محاملها أن تكون بيان تأويل مذهب من نسبت إليه، كقراءة ابن مسعود (فصيام ثلاثة أيام متتابعات) فأما لو صرح الراوي بسماعها من رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختلف العلماء بذلك على قولين: النفي، والإثبات. وجه النفي: أن الراوي لم يروه في معرض الخبر، بل في معرض القرآن، ولم يثبت فلا يثبت. والوجه الثاني: أنه وإن لم يثبت كونه قرآناً فقد ثبت كونه سنة، وذلك يوجب العمل كسائر أخبار الآحاد»^(٢).

وقال في موضع آخر: «فإن قيل فقد روى عطاء عن ابن عباس أنه قرأ: (فلا جناح عليه ألا يطوف بهما) وهي قراءة ابن مسعود، ويروى أنها في مصحف أبي كذلك، ويروى عن أنس مثل هذا، والجواب: أن ذلك خلاف ما في المصحف، ولا يترك ما قد ثبت في المصحف إلى قراءة لا يدري أصحت أم لا»^(٣).

وقال في موضع آخر: «وقال الفراء في حرف أبي (إن ذان إلا ساحران)»^(٤)

(١) التمهيد لابن عبد البر ٨/ ٢٩٢، ٢٩٣.

(٢) تفسير القرطبي ١/ ٤٧.

(٣) تفسير القرطبي ٢/ ١٨٢.

(٤) سورة طه آية (٦٣). وهي قراءة شاذة، انظر البحر المحيط ٦/ ٢٣٨.

فهذه ثلاث قراءات أخرى تحمل على التفسير، لا أنها جائز أن يقرأ بها لمخالفتها المصحف»^(١).

وقال في موضع آخر: «فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِيْ أَعْيُنِهِمْ أَغْلَلاً فَهِىَ إِلَيَّ أَلْأَذْقَانِ فَهُمْ مُّقْمَحُونَ﴾ [يس: ٨] وقرأ ابن عباس (إنا جعلنا في أيماهم) وقال الزجاج: وقرئ: (إنا جعلنا في أيديهم) قال النحاس: وهذه القراءة تفسير ولا يقرأ بها خالف المصحف»^(٢).

وقال القرطبي صاحب المفهم: «قلت: فكل ما تضمنته تلك المصاحف متواتر، مجمع عليه من الصحابة وغيرهم، وما خرج عن تلك المصاحف لا تجوز القراءة به، ولا الصلاة، لأنه ليس من القرآن المجمع عليه»^(٣).

وقال أبو العباس بن عمار المهدوي رحمته الله في شرح الهداية: «وقد ذهب بعض المحققين من أهل العلم إلى أن كل قراءة ثبت نقلها عن الثقات الأئمة، وصح نقلها في لغة العرب، ووافقت مرسوم خط المصحف قد اشتملت على الحروف السبعة التي أخبر النبي ﷺ أن القرآن نزل عليها، وحملوا جميع ما جاء من الروايات مخالفاً لخط المصحف إذا تيقنت صحته على وجه التفسير، لا أنه من التلاوة - وهو وجه صحيح - فكل ما خالف المصحف المجمع عليه لا ينبغي أن يثبت قرآناً لعدم الإجماع عليه»^(٤).

(١) تفسير القرطبي ١١/٢١٦.

(٢) تفسير القرطبي ٧/١٥.

(٣) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ٢/٤٥٠.

(٤) شرح الهداية، للمهدوي ٨/١.

ج - الشافعية:

قال النووي رحمته الله في المجموع بعد أن ذكر الأثر عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أن القراءة سنة متبعة: «وأما الأثر عن زيد، فقال البيهقي وغيره: مراده أن القراءة لا تجوز إلا على حسب ما في المصحف، فلا تجوز مخالفته وإن كان على مقاييس العربية، بل حروف القراءة سنة متبعة، أي طريق يتبع ولا يغير، والله أعلم»^(١).

وقال أيضاً: «قال أصحابنا: ولا تجوز القراءة في الصلاة ولا غيرها بالقراءة الشاذة؛ لأنها ليست قرآناً، فإن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وكل واحدة من السبع متواترة، هذا هو الصواب الذي لا يعدل عنه، ومن قال غيره فغالط أو جاهل»^(٢).

وقال البغوي رحمته الله في شرح السنة: «فجمع الهـ - سبحانه وتعالى - الأمة بحسن اختيار الصحابة على مصحف واحد، هو آخر العروضات من رسول الله صلوات الله عليه... إلى أن قال: «فأمر عثمان بنسخه في المصاحف، وجمع القوم عليه، وأمر بتحريق ما سواه، قطعاً لمواد الخلاف، فكان ما يخالف الخط المتفق عليه في حكم المنسوخ والمرفوع، كسائر ما نسخ ورفع منه باتفاق الصحابة، والمكتوب

(١) المجموع شرح المذهب ٣/ ٢٨٦.

(٢) المجموع ٣/ ٣٥٨، ٣٥٩.

بين اللوحين هو المحفوظ من الله - عز وجل - للعباد، وهو الإمام للأمة، فليس لأحد أن يعدو في اللفظ إلى ما هو خارج من رسم الكتابة والسواد»^(١).

وقال أيضاً عند الكلام على قراءة: «تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا» النور، الآية (٢٧): «وأما اتفاق الناس على قراءتها بالسین فلموافقة خط المصحف الذي وقع الاتفاق على عدم الخروج عما يوافقه»^(٢).

وقال ابن الجزري رحمته الله في المنجد لما تكلم عما وافق العربية وصح سنده وخالف الرسم: «فهذه القراءات تسمى اليوم: شاذة، لكونها شذت عن رسم المصحف المجمع عليه، وإن كان سندها صحيحاً، فلا تجوز القراءة بها لا في الصلاة ولا في غيرها.

إلى أن قال: ونحن نقطع بأن كثيراً من الصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا يقرءون بما خالف رسم المصحف العثماني قبل الإجماع عليه، من زيادة كلمة وأكثر، وإبدال أخرى بأخرى، ونقص بعض الكلمات، كما ثبت في الصحيحين وغيرهما، ونحن اليوم نمنع من يقرأ بها في الصلاة وغيرها منع تحريم، لا منع كراهة، ولا إشكال في ذلك، ومن نظر إلى أقوال الأولين علم حقيقة ذلك»^(٣).

(١) شرح السنة، كتاب فضائل القرآن، باب قوا النبي أنزل القرآن على سبعة أحرف، ٣/ ٢٨٠،

(٢) فتح الباري ٩/ ١١.

(٣) منجد المقرئين، ص (٨٢، ٨٣، ٩٣).

د- الحنابلة:

قال في زاد المستقنع: «ولا تصح الصلاة بقراءة خارجة عن مصحف عثمان»^(١).

وقال في الروض المربع: «ولا تصح الصلاة بقراءة خارجة عن مصحف عثمان بن عفان - رضي الله تعالى عنه - كقراءة ابن مسعود (فصيام ثلاثة أيام متتابعات)^(٢) وتصح بما وافق مصحف عثمان، وصح سنده، وإن لم يكن من العشرة، وتتعلق به الأحكام، وإن كان في القراءة زيادة حرف فهي أولى لأجل العشر حسنة»^(٣).

وقال في المغني: «فأما ما يخرج عن مصحف عثمان، كقراءة ابن مسعود وغيرها، فلا ينبغي أن يقرأ بها في الصلاة؛ لأن القرآن ثبت بطريق التواتر، وهذه لم يثبت التواتر بها، فلا يثبت كونها قرآناً، فإن قرأ بشيء منها مما صحت به الرواية، واتصل إسنادها، ففيه روايتان. إحداهما: لا تصح صلاته لذلك. والثانية: تصح. لأن الصحابة كانوا يصلون بقراءتهم في عصر النبي ﷺ وبعده، وكانت صلاتهم صحيحة بغير شك. وقد صح أن النبي ﷺ قال: (من أحب أن يقرأ القرآن غصاً كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد). وقد

(١) زاد المستقنع، مع الروض ٢/ ٢٦٧.

(٢) سورة المائدة، الآية (٨٩).

(٣) الروض المربع، ص (٩٠).

أمر النبي ﷺ عمر وهشام ابن حكيم حين اختلفا في قراءة القرآن ، فقال: (اقْرءُوا كما علمتم). وكان الصحابة رضي الله عنهم قبل جمع عثمان المصحف يقرءون بقراءات لم يثبتها في المصحف، ويصلون بها، لا يرى أحد منهم تحريم ذلك، ولا بطلان صلاتهم به»^(١). أهد.

وقال أيضاً: «فأما ما يخرج عن مصحف عثمان، كقراءة ابن مسعود وغيرها، فلا ينبغي أن يقرأ بها في الصَّلَاة؛ لأن القرآن ثبت بطريق التواتر، وهذه لم يثبت التواتر بها، فلا يثبت كونها قرآناً»^(٢). أهد.

وقال أيضاً في الروضة: «فنعلم أن المكتوب في المصحف هو القرآن، وما خرج عنه فليس منه، إذ يستحيل في العرف والعادة مع توفر الدواعي على حفظ القرآن أن يهمل بعضه فلا ينقل أو يخلط به ما ليس منه»^(٣).

وقال المرداوي رحمه الله في الإنصاف: «وإن قرأ بقراءة تخرج عن مصحف عثمان لم تصح صلاته، وتحرم، لعدم تواتره، وهذا المذهب، وعليه جماهير الأصحاب، وجزم به في الوجيز، والإفادات، والمنور، والمنتخب، وغيرهم، وقدمه في الهداية، والخلاصة، والرعايتين، والحاويين»^(٤).

(١) المغني ١٦٦/٢. تحقيق التركي والحلو.

(٢) المغني ١٦٦/٢. تحقيق التركي والحلو.

(٣) روضة الناظر، مع النزهة ١/ ١٨٠.

(٤) الإنصاف ٥٨/٢.

وقال البهوتي رحمته الله في كشف القناع: «وتحرم مخالفة خط عثمان بن عفان رضي الله عنه في رسم واو وياء وألف وغير ذلك، كمد التاء، وربطها، نصاً لقوله رضي الله عنه: (عليكم بستي وسنة الخلفاء من بعدي) الحديث، ولأن قول الصحابي ما يخالف القياس توقيف كما يأتي»^(١).

وقال في موضع آخر: «وإن قرأ بقراءة تخرج عن مصحف عثمان قال في شرح الفروع: وظاهره ولو وافق قراءة أحد من العشرة في أصح الروايتين لم تصح صلاته، ويحرم قراءة ما خرج عن مصحف عثمان لعدم تواتره، وعنه يكره أن يقرأ بما خرج عن مصحف عثمان»^(٢).

وقال ابن الجوزي في زاد المسير، عند قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ ثَابُتٌ سُنْدُسٌ﴾ [الإنسان: ٢١]: «وهما وجهان جيدان في العربية إلا أنها يخالفان المصحف فلا أرى القراءة بهما»^(٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «وأما القراءة الشاذة الخارجة عن رسم المصحف العثماني مثل قراءة ابن مسعود وأبي الدرداء رضي الله عنهما (والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى والذكر والأنثى)^(٤). كما قد ثبت ذلك في الصحيحين،

(١) كشف القناع ١/ ١٦٥.

(٢) كشف القناع ١/ ٤٠٤.

(٣) زاد المسير ٨/ ٤٣٩.

(٤) سورة الليل، الآية (١).

ومثل قراءة عبد الله: (فصيام ثلاثة أيام متتابعات)^(١) وكقراءته (إن كانت إلا زقية واحدة)^(٢) ونحو ذلك فهذه إذا ثبتت عن بعض الصحابة فهل يجوز أن يقرأ بها في الصلاة؟ على قولين للعلماء. هما روايتان مشهورتان عن الإمام أحمد، وروايتان عن مالك، إحداهما: يجوز ذلك، لأن الصحابة والتابعين كانوا يقرؤون بهذه الحروف في الصلاة. والثانية: لا يجوز ذلك، وهو قول أكثر العلماء، لأن هذه القراءات لم تثبت متواترة عن النبي ﷺ وإن ثبت فإنها منسوخة بالعرضة الآخرة. فإنه قد ثبت في الصحاح عن عائشة وابن عباس رضي الله عنهما أن جبريل عليه السلام كان يعارض النبي ﷺ في كل عام مرة، فلما كان العام الذي قبض فيه عارضه به مرتين والعرضة الأخيرة هي قراءة زيد بن ثابت وغيره، وهي التي أمر الخلفاء الراشدون - أبوبكر وعمر وعثمان وعلي - بكتابتها في المصحف، ثم أمر عثمان في خلافته بكتابتها في المصحف وإرسالها إلى الأمصار وجمع الناس عليها باتفاق من الصحابة، علي وغيره^(٣).

وقال أيضاً رحمته الله: «وتجوز القراءة في الصلاة وخارجها بالقراءات الثابتة الموافقة لرسم المصحف، كما ثبتت هذه القراءات وليست شاذة حينئذ. والله أعلم»^(٤).

(١) سورة المائدة، الآية (٨٩).

(٢) سورة يس، الآية (٣٩).

(٣) مجموع الفتاوى ١٣ / ٣٩٤، ٣٩٥.

(٤) مجموع الفتاوى ١٣ / ٤٠٣.

وقال أيضاً: «وأما الذي ذكره القاضي عياض ومن نقل من كلامه من الإنكارِ على ابن سَنُبُوزٍ، الذي كان يقرأ بالشَّواذِ في الصَّلَاةِ، في أثناء المائة الرابعة، وجرت له قَضِيَّةٌ مشهورة، فإنما كان ذلك في القراءات الشَّاذَّةِ، الخارجِجة عن المصحف كما سنبينه: ولم ينكر أحد من العلماء قراءة العشرة»^(١).

هـ - الظاهرية:

قال ابن حزم: «لا يحل لأحد أن يقرأ بها ولا أن يكتبها في مصحفه»^(٢).

أما المذاهب الفقهية غير المشهورة:

فإن ابن جرير الطبري رحمته الله له أقوال صريحة بعدم جواز القراءة بما خالف خط المصحف، وله أقوال أخرى تدل على الجواز، مع الكراهة، أو عدم الاستحسان.

فمن الأقوال الدالة على عدم الجواز، قوله لما روى بإسناده عن ابن عباس أنه كان يقرأ: (من كل امرئ سلام) [القدر: ٥] ثم قال: «وهذه القراءة من قرأ بها وجه معنى: (من كل امرئ): من كل ملك. كان معناه عنده: تنزل الملائكة والروح فيها بإذن ربهم من كل ملك يسلم على المؤمنين والمؤمنات.

ثم قال: ولا أرى القراءة بها جائزة لإجماع الحجة من القراء على خلافها وأنها خلاف لما في مصاحف المسلمين. وذلك أنه ليس في مصحف من

(١) الفتاوى الكبرى ٤/ ٤١٨.

(٢) المحلى ٤/ ٥٥.

مصاحف المسلمين في قوله: (أمر) ياء، وإذا قرئت: (من كل امرئ) لحقتها همزة، تصوير في الخط ياء»^(١).

وقال في موضع آخر: «فالصحيح من القراءة مع (وإن كاد) فتح اللام الأولى ورفع الثانية على ما قرءوا، وغير جائز عندنا القراءة كذلك، لأن مصاحفنا بخلاف ذلك وإنما خط مصاحفنا وإن كان بالنون لا بالبدال، وإذا كانت كذلك، فغير جائز لأحد تغيير رسم مصاحف المسلمين وإذا لم يجوز ذلك لم يكن الصحاح من القراءة إلا ما عليه قراء الأمصار، دون من شذ بقراءته عنهم»^(٢).

وقال الإمام البيهقي رحمته الله قال بعد أن ساق بإسناده عن خارجة بن زيد عن زيد بن ثابت قال عن القراءة: سنة. قال: «وإنما أراد - والله أعلم - أن اتباع من قبلنا في الحروف، وفي القراءات سنة متبعة، لا يجوز مخالفة المصحف الذي هو إمام، ولا مخالفة القراءات التي هي مشهورة، وإن كان غير ذلك سائغ في اللغة، أو أظهر منها، وبالله التوفيق»^(٣).

وقال الإمام الشوكاني رحمته الله: لما ذكر كلام ابن الجزري في أركان القراءة الصحيحة: «ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة، أو

(١) تفسير الطبري ٣٠ / ٢٦٠

(٢) تفسير الطبري ١٣ / ٢٤٧.

(٣) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الصلاة. باب (وجوب القراءة على ما نزل من الأحرف السبعة دون غيرهن من اللغات) ٢ / ٥٣٩.

شاذة، أو باطلة، سواء كانت عن السبعة، أو عمن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عن أئمة التحقيق من السلف والخلف، صرح بذلك الداني، ومكي، والمهدوي، وأبو شامة، وهو مذهب السلف، الذي لا يعرف من أحدهم خلافه»^(١).

ومعلوم أن من هذه الأركان موافقة الرسم العثماني.

واستدل القائلون بالمنع من القراءة بها خالف خط المصحف بأدلة، منها:

١ - ما رواه أهل السنن من حديث العرياض بن سارية أن النبي ﷺ قال: (عليكم بستتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ)^(٢).

وجمع الناس على مصحف واحد من سنة الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه ومعلوم أن قصده من ذلك جمع كلمة المسلمين، وسد باب الخلاف في كتاب الله سبحانه وتعالى.

٢ - موافقة الصحابة على ذلك، حيث إنهم أحرقوا وخرقوا مصاحفهم الخاصة، خشية أن تقع في أيدي أناس بعدهم فيقع الخلاف.

(١) نيل الأوطار ٢/ ٦٣.

(٢) رواه الترمذي في سننه باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع. حديث (٢٦٧٦). وأبو داود في سننه، باب في لزوم السنة. حديث (٤٦٠٧). وابن ماجه في سننه، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، حديث (٤٢). وصححه الألباني. رحم الله الجميع.

٣- إذا قلنا بالجواز، فما فائدة عمل عثمان رضي الله عنه وموافقة الصحابة رضي الله عنهم له، حتى إنهم تركوا مصاحف وقراءات قرؤوا بها على النبي ﷺ مباشرة، إلا إيماناً منهم بوجوب اتباع هذا المصحف، وترك ما سواه، جمعاً لكلمة المسلمين، ونزاعاً للفرقة والخلاف.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «ومن لم يجوزه فله ثلاثة مآخذ: تارة يقول ليس هو من الحروف السبعة، وتارة يقول: هو من الحروف المنسوخة، وتارة يقول: هو مما انعقد إجماع الصحابة على الإعراض عنه، وتارة يقول: لم ينقل إلينا نقلاً يثبت بمثله القرآن»^(١).

٢- المانعون منع كراهة:

بعض العلماء - كما أسلفت - منع من القراءة بما خالف خط المصحف منع كراهة لا منع تحريم، وهو قول لبعض الحنابلة، وهذه بعض أقوالهم:

قال ابن مفلح رحمته الله في الفروع: «وتكره بما خالف المصحف وصح سنده نص عليه، وتصح في رواية، لصلاة الصحابة بعضهم خلف بعض، وذكر شيخنا أنها أنصهها، وأن قول أئمة السلف وغيرهم إن مصحف عثمان أحد الحروف السبعة»^(٢).

وقال في الإنصاف: «قوله (وإن قرأ بقراءة تخرج عن مصحف عثمان لم تصحّ صلاته) وتحرم؛ لعدم تواتره، وهذا المذهب، وعليه جماهير الأصحاب،

(١) مجموع الفتاوى ١٣/٣٩٧، ٣٩٨.

(٢) الفروع ١/٣٧١.

وجزم به في الوجيز، والإفادات، والمنُور، والمتخب، وغيرهم. وقدمه في الهداية، والخلاصة والرعائتين، والحاويين، وعنه يكره، وتصح إذا صح سنده؛ لصلاة الصحابة بعضهم خلف بعض واختارها ابن الجوزي، والشيخ تقي الدين، وقال: هي أنص الروائتين، وقال: وقول أئمة السلف وغيرهم: مصحف عثمان أحد الحروف السبعة، وقدمه في الفائق، وابن تميم. قلت: وهو الصواب، وأطلقهما في المذهب، والمستوعب، والمغني والشرح، والنظم، والفروع.

واختار المجد أنه لا يجزئ عن ركن القراءة، ولا تبطل الصلاة به، واختاره في الحاوي الكبير^(١).

وقال البهوتي في الكشف: «ولهذا تنوعت مصاحف الصحابة في كتابتها، لكن لما اتفقوا على المصحف زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه صار هذا مما سنه الخلفاء الراشدون، وقد دل الحديث، أي: حديث العرباض بن سارية الذي من جملته: (فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ) الحديث، على أن لهم سنة يجب اتباعها، لقوله: (فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين) وإن قرأ بقراءة تخرج عن مصحف عثمان. قال في شرح الفروع وظاهره ولو وافق قراءة أحد من العشرة في أصح الروائتين (لم تصح صلاته، ويحرم) قراءة ما خرج عن مصحف عثمان (لعدم تواتره، وعنه

يُكْرَهُ) أن يقرأ بها يخرج عن مصحف عثمان (و) على هذه الرواية (تَصِحُّ) صلاته (إِذَا صَحَّ سَنَدُهُ) لأن الصحابة كانوا يصلون بقراءتهم في عصره عليه السلام وبعده، وكانت صلاتهم صحيحة بغير شك (وَتَصِحُّ) الصَّلَاةُ (بها وافق المصحف) العثماني. (وإن لم يكن من العشرة نصًّا) أو لم يكن في مصحف غيره من الصحابة كسورة المعوذتين، وزيادة بعض الكلمات، زاد في الرعاية: وَصَحَّ سنده عن صحابي، قال في شرح الفروع: ولا بد من اعتبار ذلك»^(١).

وهناك قول -ذكره بعضهم- وهو عدم جواز القراءة بها خالف خط المصحف في القراءة الواجبة، وجوازها فيما عداها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «ولهذا كان في المسألة قول ثالث، وهو اختيار جدي أبي البركات، أنه إن قرأ بهذه القراءات في القراءة الواجبة -وهي الفاتحة عند القدرة عليها- لم تصح صلاته، لأنه لم يتيقن أنه أدى الواجب من القراءة، لعدم ثبوت القرآن بذلك، وإن قرأ بها فيما لا يجب لم تبطل صلاته، لأنه لم يتيقن أنه أتى في الصلاة بمبطل، لجواز أن يكون ذلك من الحروف السبعة التي أنزل عليها. وهذا ينبنى على أصل، وهو: أن ما لم يثبت كونه من الحروف السبعة، فهل يجب القطع بكونه ليس منها؟ فالذي عليه جمهور العلماء أنه لا يجب القطع بذلك، إذ ليس ذلك مما أوجب علينا أن يكون العلم به في النفي والإثبات قطعياً»^(٢).

(١) كشف القناع ٢ / ٤٠٣، ٤٠٤.

(٢) مجموع الفتاوى ١٣ / ٣٩٨.

٣- المجيزون للقراءة بما خالف خط المصحف:

ذهب بعض أهل العلم إلى جواز القراءة بما خالف خط المصحف، وهالك أقوالهم وأدلتهم:

قال ابن حزم رحمته الله في الإحكام: «فمن أين وجب أن يراعى خط المصحف وليس هو من تعليم رسول الله، لأنه كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب، واتباع عمل من دونه توقيف منه عليه السلام لا حجة فيه، ولا يجب قبوله، وقد صححت القراءة من طريق أبي عمرو بن العلاء التميمي مسندة إلى رسول الله ﷺ **﴿قَالُوا إِنْ هَذَا لَسِحْرٌ﴾** ^(١) وهو خلاف خط المصحف، وما أنكرها مسلم قط» ^(٢).

وقال ابن القيم رحمته الله: «وكذلك لا يجب على الإنسان التقيد بقراءة السبعة المشهورين باتفاق المسلمين، بل إذا وافقت القراءة رسم المصحف الإمام، وصحت في العربية، وصح سندها، جازت القراءة بها، وصحت الصلاة بها اتفاقاً، بل لو قرأ بقراءة تخرج عن مصحف عثمان وقد قرأ بها رسول الله ﷺ والصحابة بعده جازت القراءة بها، ولم تبطل الصلاة بها على أصح الأقوال، والثاني: تبطل الصلاة بها، وهاتان روايتان منصوصتان عن الإمام أحمد، والثالث: إن قرأ بها في ركن لم يكن مؤدياً لفرضه، وإن قرأ بها في غيره لم تكن

(١) سورة طه، الآية (٦٣). وقرأها أبو عمرو بتشديد نون (إن) وقرأ (هذين) بالياء.

(٢) الإحكام ٢ / ٥٧٠.

مبطله، وهذا اختيار أبي البركات ابن تيمية، قال: لأنه لم يتحقق الإتيان بالركن في الأول، ولا الإتيان بالمبطل في الثاني^(١).

بل إن أقوال القائلين بالكراهة لا بالتحريم هو قول بالجواز. ولا داعي لإعادة أقوالهم هنا.

واستدل القائلون بهذا القول بأدلة، منها:

١- ما رواه البخاري من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص أن النبي ﷺ قال: خذوا القرآن من أربعة: من عبدالله بن مسعود وسالم، ومعاذ، وأبي ابن كعب^(٢). وقراءة بعض هؤلاء مخالفة للمصحف.

٢- ومنها ما رواه الإمام أحمد والحاكم وصححه على شرطهما، ووافقه الذهبي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (من أحب أن يقرأ القرآن غصاً كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد)^(٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «ثم من جوز القراءة بما يخرج عن المصحف مما ثبت عن الصحابة، قال: يجوز ذلك، لأنه من الحروف السبعة التي أنزل القرآن عليها»^(٤).

(١) أعلام الموقعين ٤/ ٢٦٣.

(٢) رواه البخاري في صحيحه ٧/ ١٥٨، مع الفتح. حديث (٣٨٠٨)، ورواه مسلم في صحيحه ٤/ ١٩١٣، حديث (٢٤٦٤).

(٣) رواه ابن ماجه في سننه ١/ ٤٨. حديث (١٣٨). وهو في صحيح ابن ماجه.

(٤) مجموع الفتاوى ١٣/ ٣٩٧.

وقال القرطبي: «وقد احتج من خالف المصحف، فقال: أنا أقرأ بقراءة ابن مسعود وابن عباس. قال أبو بكر الأنباري: وهذا باطل مردود على من نقله، لأن أبا عمرو روى عن مجاهد عن ابن عباس وابن كثير روى عن... إلخ»^(١). والراجح في هذه المسألة - والعلم عند الله - قول القائلين بعدم جواز القراءة بما خالف خط المصاحف العثمانية، لظهور أدلتهم، ولأنه قول الجمهور، ولضعف أدلة المخالفين.

ثم إن بعض الناس يظن - جهلاً منه - أن المجال مفتوح أمامه أن يقرأ بما تهواه نفسه، مستدلاً لذلك بما رواه عبد الرزاق في مصنفه، من حديث أبي بن كعب، أن النبي ﷺ قال: إن القرآن أنزل علي، ف قيل لي: على حرف أو على حرفين، قلت: بل على حرفين، ثم قيل لي: على حرفين أو ثلاثة، فقلت: بل على ثلاثة، حتى انتهى إلى سبعة أحرف كلها شاف كاف، ما لم تخلط آية رحمة بآية عذاب، أو آية عذاب بآية رحمة، فإذا كانت عزيز حكيم، فقلت: سميع عليم، فإن الله سميع عليم»^(٢).

ولكن الصحيح أن القارئ مقيد بالسماع، وبما صح عن النبي ﷺ فيختار من القراءات ما تواتر عن النبي ﷺ وقرأ به المسلمون.

(١) تفسير القرطبي ١٥ / ٢٨.

(٢) رواه عبد الرزاق في مصنفه من حديث أبي بن كعب، ١١ / ٢١٩.

قال الشيخ طاهر الجزائري رحمه الله: «إن الإباحة المذكورة لم تقع بالتشهي، أي إن كل أحد يغير الكلمة بمرادفها في لغته، بل المراعى في ذلك السماع من رسول الله ﷺ ويشير إلى ذلك قول كل من عمر وهشام في الحديث: أقرأني النبي ﷺ» (١).

لكن ما ذكر من قراءة الصحابة رضي الله عنهم بما خالف خط المصحف وصحة صلاتهم به إنما كان قبل أن يجمع عثمان رضي الله عنه الناس على مصحف واحد، بموافقة الصحابة جميعاً، وإلا فما فائدة هذا الجمع.

قد يقول قائل: أين قراءة ابن مسعود التي قال عنها الرسول الله ﷺ: (من أحب أن يقرأ القرآن غصاً كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد)؟

نقول: قال ابن العربي: «المسألة الثانية: روي أن ابن مسعود أقرأ رجلاً ﴿طَعَامُ الْيَتِيمِ﴾ [الدخان: ٤٤] فلم يفهمها، فقال له: طعام الفاجر، فجعلها الناس قراءة، حتى روى ابن وهب عن مالك قال: أقرأ ابن مسعود رجلاً ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ طَعَامُ الْيَتِيمِ﴾ [الدخان: ٤٤] فجعل الرجل يقول: طعام اليتيم، فقال له عبد الله بن مسعود: طعام الفاجر، فقلت لمالك: أترى أن يقول كذلك؟ قال: نعم.

وروى البصريون عنه أنه لا يقرأ في الصلاة بما يروى عن ابن مسعود.

وقال ابن شعبان: لم يختلف قول مالك إنه لا يصلى بقراءة ابن مسعود، فإنه من صلى بها أعاد صلاته؛ لأنه كان يقرأ بالتفسير، وقد بينا القول في حال ابن مسعود في سورة آل عمران، ولو صحت قراءته لكانت القراءة بها سنة، ولكن الناس أضافوا إليه ما لم يصح عنه؛ فلذلك قال مالك: لا يقرأ بما يذكر عن ابن مسعود، والذي صح عنه ما في المصحف الأصلي^(١).

(١) أحكام القرآن لابن العربي ٤/ ١٦٩١، ١٦٩٢.

المبحث الثالث عشر

هل المصحف العثماني مشتمل على جميع الأحرف السبعة أم لا؟

تحرير هذه المسألة متعلق بمعنى حديث الأحرف السبعة، فكلُّ يتنصر للقول الذي يتوافق مع رأيه في معنى الحديث، ولذلك اختلف العلماء فيها على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن المصاحف العثمانية كتبت على حرف واحد من الأحرف السبعة، وهو الحرف الموافق للعرضة الأخيرة دون غيرها.

وهو قول ابن جرير الطبري، والطحاوي، وابن عبد البر^(١).

وقال الطبري: «لا قراءة اليوم للمسلمين إلا بالحرف الواحد الذي اختاره لهم إمامهم الشفيق الناصح دون ما عداه من الأحرف الستة الباقية»^(٢).

واستدل أصحاب هذا القول بقول عثمان رضي الله عنه للكتاب: «إذا اختلفتم أنتم وزيد فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم».

كذلك استدلو بأن فائدة عمل عثمان رضي الله عنه والذي عليه الصحابة رضي الله عنهم هو جمع الناس على قراءة واحدة نبذاً للخلاف، وسداً لذريعة القتال والعداوة، وذلك لا يتم إلا إذا جمعهم على حرف واحد.

(١) انظر تفسير الطبري ٤٨/١، وشرح مشكل الآثار ٢٥٩/١٠ والاستذكار، كتاب القرآن،

باب ما جاء في القرآن. ٤٤/٨.

(٢) تفسير الطبري ٤٨/١.

ويمكن أن يرد على هذا الاستدلال بأن حديث عثمان رضي الله عنه ليس بحجة قاطعة للنزاع في هذه المسألة، لأن كلامه منصب على الاختلاف في الرسم والكتابة، لا في النطق والتلاوة بدليل قوله: «فاكتبوه».

ثانياً: أن دفع الشقاق لا يشترط له بقاء حرف واحد، بل يكفي بقاء عاصم متفق عليه يُرجع إليه عند الاختلاف، وهو الرسم الذي حصل عليه الإجماع. القول الثاني: إن المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة. وهو قول الباقلاني، وعليه طوائف من الفقهاء، والقراء، وأهل الكلام، كما ذكر ابن تيمية في الفتاوى^(١).

واستدلوا بأنه لا يجوز للأمة أن تترك بعض الأحرف بمحض الرأي والتشهي، لأن الكل قرآن نزل من عند الله، والأمة مأمورة بحفظ جميع ما هو قرآن.

قال الجعبري: «والصحيح أن المصاحف العثمانية مشتملة على الأحرف السبعة، لئلا يجمع الصحابة على ترك قراءة قبض رسول الله ﷺ عليها»^(٢). كذلك قالوا: إن بقاء الاختلاف بين القراء دليل على بقاء الأحرف السبعة. ويرد عليهم بأن القراءة بكل الأحرف ليست واجبة على الأمة، وإنما تعددت الحروف للتيسير، فما المانع من الاختصار على حرف أو أكثر عند ارتفاع هذه الحاجة ووجود دافع لهذا الاختصار.

(١) الفتاوى ١٣/٣٩٥، ٣٩٦.

(٢) كنز المعاني ٢/٣٠.

ثانياً: إن هناك أحرفاً صح نقلها أنها ما كان يتلى قرآناً، وأجمعت الأمة بعد صنيع عثمان رضي الله عنه واجتماع الصحابة رضي الله عنهم على ما وافق رسم مصحفه، على عدم جواز القراءة بها في الصلاة لمخالفة الرسم.

ثم إن بقاء الخلاف يصلح دليلاً على بقاء أكثر من حرف، أما كونه دليلاً على بقاء الأحرف السبعة فغير مسلم.

ولذلك يقول ابن الجزري: «لأننا إذا قلنا إن المصاحف العثمانية محتوية على جميع الأحرف السبعة التي أنزلها الله - تعالى - كان ما خالف الرسم يقطع بأنه ليس من الأحرف السبعة، وهذا قول محذور، لأن كثيراً مما خالف الرسم قد صح عن الصحابة وعن النبي ﷺ»^(١).

القول الثالث: أن المصاحف مشتملة على ما يحتمله رسم المصاحف العثمانية مما ثبت في العريضة الأخيرة دون ما لا يحتمله.

قال ابن الجزري: «وهذا القول هو الذي يظهر صوابه لأن الأحاديث الصحيحة، والآثار المشهورة المستفيضة تدل عليه وتشهد له»^(٢).

ويقول مكي: «فالمصحف كتب على حرف واحد، وخطه محتمل لأكثر من حرف إذ لم يكن منقوطة ولا مضبوطة، فذلك الاحتمال الذي احتمل الخط هو من الستة الأحرف الباقية»^(٣).

(١) منجد المقرئين، ص (٩٤).

(٢) النشر ١ / ٣١.

(٣) الإبانة، ص (٢٤).

واستدلوا: بعدم ورود أي دليل يدل على أن عثمان رضي الله عنه أمر بإلغاء ستة أحرف وإبقاء حرف واحد، وإنما أمر برسم المصحف على رسم واحد، والرسم قد يحتمل أكثر من قراءة.

كذلك الخلافات المتواترة عن القراء، والباقية في المصاحف، من أيين الأدلة على وجود بعض الأحرف السبعة فيها.

كذلك قالوا: ورود قراءات قرآنية عن الصحابة مما لا يحتمله الرسم، دليل على أنها من الأحرف النازلة، ولكنها مما نسخ بالعرضة الأخيرة. وهذا القول هو الأقرب للصواب، وهو الذي تعضده الأدلة.

المبحث الرابع عشر

هل قرأ النبي ﷺ بهذه القراءات؟

الذي يظهر - والعلم عند الله - أن النبي ﷺ قرأ بهذه القراءات كلها، وأن الصحابة سمعوها من النبي ﷺ كلها.

قال أبو عمرو الداني رحمته الله: «ووجه هذا الاختلاف في القرآن، أن رسول الله ﷺ كان يعرض القرآن على جبريل - عليه الصلاة والسلام - في كل عام عرضة، فلما كان في العام الذي توفي فيه، عرض عليه عرضتين، فكان جبريل - عليه الصلاة والسلام - يأخذ عليه في كل عرضة بوجه وقراءة، من هذه الأوجه والقراءات المختلفة، ولذلك قال رحمته الله: إن القرآن أنزل عليها، وإنها كلها شاف كاف، وأباح لأئمة القراءة بما شاءت منها، مع الإيمان بجميعها، والإقرار بكلها، إذ كانت كلها من عند الله تعالى منزلة، ومنه رحمته الله مأخوذة»^(١).

وقال أيضاً: «وهذه القراءات كلها، والأوجه بأسرها من اللغات، هي التي أنزل القرآن عليها، وقرأ بها رسول الله ﷺ وأقرأ بها، وأباح الله - تعالى - لنبيه القراءة بجميعها، وصوّب الرسول رحمته الله من قرأ ببعضها دون بعض»^(٢).

(١) الأحرف السبعة للقرآن، لأبي عمرو الداني ص (٤٦)، تحقيق: د. عبدالمهيمن طحان.

(٢) الأحرف السبعة ص (٥٣).

وقال البغوي: «إذ ليس معنى هذه الحروف أن يقرأ كل فريق بما شاء مما يوافق لغته من غير توقيف، بل كل هذه الحروف منصوطة، وكلها كلام الله - عز وجل - نزل بها الروح الأمين على النبي ﷺ، يدل عليه قوله ﷺ: (إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف) فجعل الأحرف كلها منزلة»^(١).

وقال ابن حجر: «إن الإباحة المذكورة لم تقع بالتشهي، أي إن كل أحد يُغيّر الكلمة بمرادفها في لغته، بل المراعى في ذلك السماع من النبي ﷺ ويشير إلى ذلك قول كل من عمر وهشام، في حديث الباب: أقرأني النبي ﷺ»^(٢).

ومما يدل على هذا قوله ﷺ: (اقرأوا كما علمتم)^(٣) وهذا يدل على أن الصحابة رضي الله عنهم تعلموا من رسول الله ﷺ مشافهة ثم علم بعضهم الآخر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وإنما المقصود التنبيه على أن ذلك كله مما بلغه رسول الله ﷺ إلى الناس، وتلقاه أصحابه عنه الإيمان والقرآن حروفه ومعانيه، وذلك مما أوحاه الله إليه كما قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ

(١) المرشد الوجيز، ص (١٣٤).

(٢) فتح الباري ٨/ ٦٤٣.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٨٨/ ٧، برقم: (٣٩٨١) بلفظ: (يقرأ كل رجل منكم كما

أقراء) وإسناده حسن، وأخرجه ابن حبان في صحيحه ٢٢/ ٣، برقم (٧٤٧) وحسن

إسناده شعيب الأرنؤوط، والحاكم في مستدركه ٢/ ٢٢٣، وصححه ووافقه الذهبي.

عِبَادَنَا ﴿ وتجوز القراءة في الصلاة وخارجها بالقراءات الثابتة الموافقة لرسم المصحف كما ثبتت هذه القراءات وليست شاذة حينئذ، والله أعلم ^(١).

ومما يدل عليه أيضاً أن الصحابة رضي الله عنهم كانت عادتهم السماع من النبي ﷺ، يدل عليه استغراب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قول النبي ﷺ: (اقرأ علي القرآن) قال -مستغرباً-: أقرأ عليك وعليك أنزل؟ فيظهر من هذا أنه لم تكن عادة الصحابة رضي الله عنهم إلا السماع من النبي ﷺ فيلزم من هذا أن يكونوا سمعوا هذه القراءات كلها من الرسول ﷺ.

كذلك يدل عليه قول كل من عمر بن الخطاب، وهشام بن حكيم رضي الله عنهما أقرأنيها رسول الله ﷺ مع أنها قراءتان مختلفتان. كذلك قول النبي ﷺ لكل منهما: (هكذا أنزلت). كذلك حديث: (أنزل القرآن على سبعة أحرف).

كذلك يدل عليه أنه لو كان بعضه من اجتهاد الصحابة رضي الله عنهم وأنهم قرؤوا بها يوافق لغاتهم من دون سماع من النبي ﷺ وتلق منه، لم يتحقق كونه كله منزل من عند الله -جل وعز- لفظه ومعناه، وهذا أيضاً يقدر في الإعجاز البياني للقرآن الكريم.

المبحث الخامس عشر حكم التلفيق في القراءة

معنى التلفيق في القراءات، ويطلق عليه: (خلط القراءات، والتركيب في القراءات).

هو أن يقرأ القارئ بقراءة معينة، فإذا جاء إلى كلمة فيها قراءة أخرى لإمام أو راو آخر، قرأ بها، ثم عاد إلى قراءته التي كان يقرأ بها أولاً.

مثال ذلك: قارئ يقرأ سورة الطارق برواية حفص عن عاصم، فلما جاء عند قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ قرأها بتخفيف اللام، لغير حفص، ثم أتم السورة لحفص.

وبعضهم يرى أن خلط الطرق بعضها ببعض من التلفيق^(١).

واختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال:

القول الأول: المنع مطلقاً.

وهذا ما ذهب إليه السخاوي^(٢)، والنويري في شرح الدرة إذ قال:

«والقراءة بخلط الطرق وتركيبها حرام، أو مكروه، أو معيب»^(٣).

(١) حق التلاوة، ص (٣٠).

(٢) انظر النشر ١/ ١٨.

(٣) انظر شرح الدرة للنويري، ص (٢١).

وقال القسطلاني في لطائفه: «يجب على القارئ الاحتراز من التركيب في الطرق، وتمييز بعضها من بعض وإلا وقع فيما لا يجوز، وقراءة ما لم ينزل»^(١). وقالوا: إن هذا فيه خلط للقراءات والروايات والطرق.

القول الثاني: الجواز مطلقاً.

قال ابن الجزري: «وأجازها أكثر الأئمة مطلقاً، وجعل خطأ مانعي ذلك محققاً»^(٢).

وقالوا: إذا كانت هذه القراءات صحيحة، ومتواترة ومقروء بها، وقد قرأ بها الصحابة رضي الله عنهم بين يدي النبي ﷺ فالمنع من القراءة بها لا وجه له. ولعل هذا القول فيما لا تعلق لكلمة قرآنية بأخرى، أما القراءتان المتلازمتان فلا يتصور القول بجواز الخلط بينهما، لأن ذلك يخرجها عن كونها كلاماً فصيحاً، فضلاً من أن يكون قرآناً.

القول الثالث: التفصيل: قال ابن الجزري: «والصواب عندنا في ذلك التفصيل، والعدول بالتوسط إلى سواء السبيل، فنقول: إن كانت إحدى القراءتين مرتبة على الأخرى فالمنع من ذلك منع تجريم.

كمن يقرأ: ﴿فَلَقَىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتَيْنِ﴾ بالرفع فيهما، أو بالنصب، آخذاً رفع آدم من قراءة غير ابن كثير، ورفع كلمات من قراءة ابن كثير.

(١) نقلاً عن كتاب: حق التلاوة، ص (٣٠).

(٢) النشر ١/ ١٨.

ونحو: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ بتشديد الفاء، مع رفع لفظ زكريا، أو عكس ذلك، وهو تخفيف الفاء، مع نصب لفظ زكريا^(١).

ونحو: ﴿وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَهُمْ﴾ وشبهه، مما يركب بما لا تجيزه العربية، ولا يصح في اللغة^(٢).

وأما ما لم يكن كذلك فإننا نفرق فيه بين مقام الرواية وغيرها، فإن قرأ بذلك على سبيل الرواية فإنه لا يجوز أيضاً، من حيث إنه كذب في الرواية، وتخليط على أهل الدراية، وإن لم يكن على سبيل النقل والرواية، بل على سبيل القراءة والتلاوة، فإنه جائز صحيح مقبول، لا مانع منه ولا حذر، وإن كنا نعييه على أئمة القراءات العارفين باختلاف الروايات، من وجه تساوي العلماء بالعوام، لا من وجه أن ذلك مكروه أو حرام، إذ كل من عند الله، نزل به الروح الأمين على قلب سيد المرسلين، تخفيفاً على الأمة، وتهويناً على أهل هذه الملة^(٣).

(١) القراءات الصحيحة: قراءة تخفيف الفاء، ورفع زكرياء مهموزة (وكفَّلَهَا زَكَرِيَّاءُ). لنافع

وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وأبي جعفر ويعقوب.

وقراءة تشديد الفاء، ونصب زكرياء مهموزة (وكفَّلَهَا زَكَرِيَّاءَ) لشعبة.

وقراءة تشديد الفاء، وترك الهمز في زكريا (وكفَّلَهَا زَكَرِيَّا) لحفص، وحمزة، والكسائي وخلف العاشر.

(٢) قرأ أبو عمرو البصري، بضم الهمزة، وكسر الخاء، ورفع (ميثاقكم).

وقرأ الباقر بفتح الهمزة والحاء، ونصب ميثاقكم.

(٣) النشر ١/ ١٩.

وسئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: عن رجل يصلي يقوم وهو يقرأ بقراءة الشيخ أبي عمرو، فهل إذا قرأ لورش، أو لنافع، باختلاف الروايات، مع حمله قراءته لأبي عمرو يأثم أو تنقص صلاته أو ترد.

الجواب: «يجوز أن يقرأ بعض القرآن بحرف أبي عمرو، وبعضه بحرف نافع، وسواء كان ذلك في ركعة أو ركعتين، وسواء كان خارج الصلاة أو داخلها والله أعلم»^(١).

وقال ابن العربي رحمته الله: «إذا ثبتت القراءات، وتقيدت الحروف فليس يلزم أحداً أن يقرأ بقراءة شخص واحد، كنافع مثلاً، أو عاصم؛ بل يجوز له أن يقرأ الفاتحة فيتلو حروفها على ثلاث قراءات مختلفات؛ لأن الكل قرآن، ولا يلزم جمعه؛ إذ لم يُنظَّمُ الباري لرسوله، ولا قام دليل على التعبد به، وإنما لزم الخلق بالدليل ألا يتعدوا الثابت إلى ما لم يثبت، فأما تعيين الثابت في التلاوة فمسترسل على الثابت كله، والله أعلم»^(٢).

وقال أيضاً: «فإن قيل: ففي المصحف الأصلي قراءات واختلافات فبأي يقرأ؟ قلنا: وهي: المسألة الثالثة، بجميعها بإجماع من الأمة، فما وضعت إلا لحفظ القرآن، ولا كتبت إلا للقراءة بها، ولكن ليس يلزم أن يعين المقروء به منها، فيقرأ بحرف أهل المدينة، وأهل الشام، وأهل مكة، وإنما يلزمه ألا يخرج

(١) مجموع الفتاوى ٢٢ / ٤٤٥.

(٢) أحكام القرآن لابن العربي ٢ / ١٠٤١.

عنها، فإذا قرأ آية بحرف أهل المدينة، وقرأ التي بعدها بحرف أهل الشام كان جائزاً، وإنما ضبط أهل كل بلد قراءتهم بناءً على مصحفهم، وعلى ما نقلوه عن سلفهم، والكل من عند الله»^(١).

وقال الرحيباني في المطالب: «وقراءة الكلمة الواحدة بقراءة قارئ، يعني: من القراء السبعة وغيرهم - رحمهم الله تعالى - وقراءة الأخرى بقراءة قارئ آخر، جائز، ولو بصلاة، ما لم يكن في ذلك إحالة، أي: تغيير لمعنى القراءة فيمتنع، والأولى بقاؤه على الأولى في ذلك المجلس، ثم نقل كلام ابن الجزري السابق»^(٢).

وقال النووي: «وإذا قرأ بقراءة من السبعة استحب أن يتم القراءة بها، فلو قرأ بعض الآيات بها وبعضها غيرها من السبعة جاز، بشرط أن يكون ما قرأه بالثانية مرتبطاً بالأولى»^(٣).

وقال أيضاً: «إذا ابتدأ بقراءة أحد القراء، فينبغي أن لا يزال على القراءة بها ما دام الكلام مرتبطاً، فإذا انقضى ارتباطه، فله أن يقرأ بقراءة آخر من السبعة، والأولى دوامه على الأولى في هذا المجلس»^(٤).

(١) أحكام القرآن لابن العربي ٤/ ١٦٩٢.

(٢) مطالب أولي النهي في شرح غاية المنتهى ١/ ٤٣٠.

(٣) المجموع، ٣/ ٣٥٩.

(٤) التبيان، ص (٧٩).

وقال ابن الصلاح: «الأولى أن يتم العُشْرُ بما ابتدأ به من القراءة، بل ينبغي أن لا يزال في القراءة التي ابتدأ بها ما بقي للكلام تعلق بما ابتدأ به، وليس ذلك منوطاً بالعُشْرِ وأشباهه، ولا الجواز والمنع منوطين فيه بذلك»^(١).
والخلاصة أن التلفيق يجوز بشروط أربعة:

- ١- أن تكون القراءة الملفقة صحيحة. (وهذا لا إشكال فيه).
- ٢- أن لا يكون لها تعلق بكلمة أخرى. كما مثل ابن الجزري بقراءة ابن كثير لقوله تعالى: (فتلقى آدم من ربه كلمات) فإن رفع آدم، ونصب كلمات، مرتبط أحدهما بالآخر.
- ٣- أن لا يكون على سبيل الرواية والنقل، وإنما على سبيل القراءة فقط.
- ٤- أن لا يكون بحضرة عامة، حتى لا يخلط عليهم قراءتهم، إلا أن يبين لهم.

الفرق بين التلفيق عند القراء، والتلفيق عند الفقهاء:
التلفيق عند القراء، ويطلق -كما مر- على تركيب القراءات، وخلط بعضها ببعض.

أما عند الفقهاء، فهو: أخذ المقلد بأقوال متعددة لأكثر من مجتهد في الفعل الواحد، دون التزام مذهب واحد منهم.

وفي الموسوعة الفقهية، هو: التوفيق والجمع بين الروايات المختلفة في المسألة الواحدة.

(١) فتاوى ابن الصلاح، ص (١١٤)، مسألة (٧٧).

المبحث السادس عشر

تقسيم العلماء القراءات إلى أصول وفرش

قد اعتنى العلماء -رحمهم الله- بالقراءات عناية بالغة في إقراءهم وتأليفهم، وغير ذلك، فقسموا القراءات إلى قسمين:

١- الأصول هي: الأحكام الكلية المطردة التي يندرج تحتها الجزئيات المتماثلة، مثل: صلة ميم الجمع، وهاء الضمير، والأحكام المتعلقة بالهمزات، والفتح والإمالة، والإدغام والإظهار^(١).

٢- الفرش: ويقصد به تلك الكلمات القرآنية المنفرشة والمتناثرة في القرآن الكريم، التي ليس لها قاعدة مطردة تضبطها، فهي أحكام جزئية غير مطردة في القرآن الكريم، فكل كلمة من هذه الكلمات لها حكم يخصها - غالباً - فلا تجتمع في حكم كلي، بل لكل موضع حكم يخصه، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] قرأه عاصم والكسائي بألف، وقرأ باقي السبعة بغير ألف، ولا ينسحب هذا على كل لفظ ﴿مَلِكٌ﴾ في القرآن الكريم، وإنما يخص موضع الفاتحة فقط، فقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ﴾ [آل عمران: ٢٦] قرأها جميع القراء بالألف، وقوله تعالى: ﴿مَلِكُ النَّاسِ﴾ [الناس: ٢] فقرأه جميع القراء بغير ألف.

(١) المدخل إلى علم القراءات. للدكتور/ شعبان إسماعيل، ص (٢٩).

كذلك قوله تعالى: ﴿أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا﴾ [النساء: ١٩] وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ التوبة، الآية (٥٣) قرأهما حمزة والكسائي بضم الكاف، والباقون بفتحها، أما قوله تعالى: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا﴾ [الأحقاف: ١٥] فوافقهما ابن ذكوان وعاصم على الضم، وفتحها الباقون.

كذلك لفظ ﴿يُوصِي﴾ في قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيِّ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينٍ﴾ [النساء: ١١، ١٢] قرأه بفتح الصاد في الموضع الأول ابن كثير وابن عامر وشعبة، أما الموضع الثاني فوافقهم حفص على الفتح، وقرأ الباقون بالكسر في الموضعين.

فليس هناك قاعدة مطردة في جميع القرآن الكريم لكل من لفظ: ﴿مَلِكٍ﴾ أو ﴿كُرْهًا﴾ أو ﴿يُوصِي﴾ ونحو ذلك.

كان المتقدمون لا يفصلون في مؤلفاتهم بين الأصول والفرش، حتى أتى الإمام الدارقطني -صاحب السنن- ففصل الأصول عن الفرش، فيعتبر هو أول من فصلهما^(١)، فسار غالب من أتى بعده على تقسيم القراءات إلى أصول وفرش.

وقد كان المصنفون قبله يذكرون خلاف القراء في كل حرف على حسب ترتيب المصحف، فإذا جاء حكم أصولي شرحوه في أول موضع، وربما أحالوا إليه إذا تكرر، كما في كتاب (السبعة) لابن مجاهد.

المبحث السابع عشر

إفراد القراءات وجمعها

لقراءة القرآن الكريم بالقراءات طريقتان:

١- إما عن طريق الإفراد.

٢- أو عن طريق الجمع.

فطريق الإفراد: هو أن تفرد كل رواية، أو قراءة بختمة مستقلة.

والمناهج السليم لسلوك هذه الطريق، هو أن تضبط أصول تلك الرواية، أو القراءة على شيخ متقن، ثم بعد ذلك تبدأ بعرض تلك الرواية، أو القراءة عليه، أو على غيره، حتى تختم القرآن الكريم كاملاً، ثم تبدأ برواية، أو قراءة أخرى، وهكذا، وهذه الطريقة هي طريقة المتقدمين من علماء القراءات.

وقد ألفت مؤلفات خاصة ببعض القراءات والروايات ليستعين بها من أراد سلوك هذه الطريقة، وقد ذكرنا بعضها في معرض الكلام عن التأليف في القراءات.

أما طريقة الجمع، فهي طريقة يسلكها بعض المقرئين لعرض القراءات.

وهي أن يقرأ لأحد القراء وهو قالون - لأنه صاحب الرتبة بناء على ترتيب القراء ورواتهم - حتى يأتي على موضع يحسن الوقف عليه، فيقف عليه، ثم يعطف المخالف فالمخالف حتى تنتهي القراءات في هذا المقطع. وهكذا.

قال ابن القيم رحمه الله لما تكلم على جمع القراءات في الصلاة وخارجها: «وإنما يفعل ذلك القراء أحياناً لِيَمْتَحِنَ بذلك حفظَ القارئ لأنواع القراءات، وإحاطته بها، واستحضارَه إياها، والتمكن من استحضارها عند طلبها، فذلك تمرين وتدريب، لا تعبد يستحب لكل تال وقارئ، ومع هذا ففي ذلك للناس كلام ليس هذا موضعه»^(١).

وقال ابن الجزري في طيبته مبيناً طريقة الجمع التي اختارها:

وجمعنا نختاره بالوقف وغيرنا يأخذه بالحرف
فالماهر الذي إذا ما وقفا يبدأ بوجه من عليه وقفا
يعطف أقرباً به فأقرباً مختصراً مرتباً مستوعباً
وقال في موضع آخر: «وأما الجمع وكيفيته: فلم أر أحداً نبه عليه، ولم يكونوا في الصدر الأول يُقرِءون بالجمع، وقد تتبعت تراجم القراء، فلم أعلم متى خرج الجمع، وبلغني أن شخصاً من المغاربة ألف كتاباً في كيفية الجمع، ولكن الذي ظهر لي أن الإقراء بالجمع ظهر من حدود الأربعمئة وهلم جرّاً. وتلقاه الناس بالقبول، وقرأ به العلماء وغيرهم، لا نعلم أحداً كرهه»^(٢).

أقرأ به الحافظ أبو عمرو الداني، ومكي القيسي، وابن مهران، وأبو القاسم الهذلي، وأبو العز القلانسي، والحافظ أبو العلاء الهمذاني، والشاطبي، وخلق.

(١) جلاء الأفهام، ص (٤٥٥) تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان .

(٢) وقال في النشر ٢ / ١٩٥: «وكان بعض الأئمة يكره ذلك، من حيث إنه لم تكن عادة السلف عليه، ولكن الذي استقر عليه العمل هو الأخذ به، والتقرير عليه وتلقيه بالقبول». أهـ.

وممن قرأ به من المتأخرين: الإمام الكبير الحافظ أبو شامة، والإمام المجتهد أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي، والإمام الجعبري، والناس^(١). ولا بد لمن أراد أن يقرأ بالجمع أن يحدد الكتاب الذي يريد القراءة بمضمونه، ثم يحفظه - حتى يستوعب ويستحضر القراءات والأوجه الذي تضمنها الكتاب - بعد إتقان أصول كل قارئ، ويكون ذلك بالتلقي على شيخ، ثم يبدأ بالقراءة والعرض على الشيخ بالطريقة المذكورة آنفاً - أعني طريقة الجمع -.

ولا بد من التنبه على أن هذا الفن لا يؤخذ إلا بالتلقي، فمهما حفظ الطالب من الكتب في هذا الفن، لا يجوز له أن يقرأ أو يقرئ إلا بعد التلقي والمشافهة من شيخ متقن.

قال ابن الجزري رحمه الله: والمقرئ: العالم بها رواها مشافهة، فلو حفظ التيسير - التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ) وهو أصل الشاطبية - مثلاً ليس له أن يقرئ بها فيه إن لم يشافهه من شوفه به مسلسلاً، لأن في القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسمع والمشافهة.

والجمع له طريقتان: الجمع بالوقف، وهو ما ذكرنا، والجمع بالحرف: وهو أن يجمع كلمة كلمة، وهذه الطريقة كرهها بعض العلماء.

يقول ابن الجزري: «وأما ما أخذ به بعض المتأخرين من أنهم يجمعون كلمة

(١) منجد المقرئين، ص (٧٣، ٧٤).

كلمة، فبدعة وحشة، تُخرج القرآن عن مقصوده ومعناه، ولا يحصل منها مراد السامع، والله أعلم بما على من يتعمد ذلك»^(١).

واستنكار ابن الجزري هذه الطريقة فيه دلالة على أن القراء يهتمون بتمام المعنى في أداء القرآن الكريم، ولا يرضون أن تؤثر طريقتهم في العرض على ألفاظ القرآن الكريم ومعانيه، أو سمع السامع لكتاب الله.

ولذلك قال ابن الجزري أيضاً: «والذي ينبغي: أن القارئ لا يقصد بتكرار الأوجه الرواية فقط، وإنما يقصد التدبر والتفكير، وتكثير الأجر، أن له بكل حرف عشر حسنات.

كذلك يدل عليه عنايتهم بالوقف والابتداء، حتى في حالة الجمع، قول ابن الجزري: وينبغي أن لا يقف إلا على وقف أجازة العلماء، ولا يبتدئ إلا بما تظهر به الفائدة، وليكرر الوجه بعد الوجه من الابتداء إلى الوقف»^(٢).
وأتم من هاتين الطريقتين، الجمع بالآية.

والحاصل أنه لا بد من مراعات شروط الجمع وهي: (رعاية الوقف، ورعاية الابتداء، وحسن الأداء، وعدم التركيب).

قال ابن الجزري في طبيته:

بشرطه فليرع واقفاً وابتداً ولا يركب وليجد حسن الأداء

(١) انظر منجد المقرئين، ص (٧٤).

(٢) انظر منجد المقرئين، ص (٧٤).

هذه هي طريقة الجمع باختصار.

أما الكتب التي يقرأ بمضمونها اليوم فهي ثلاثة:

١ - الشاطبية، وهي في القراءات السبع، وكما مر بنا، هي نظم لكتاب التيسير لأبي عمرو الداني، وتقع في (١١٧٣) بيتاً، فلا بد من حفظها لمن أراد أن يقرأ السبع من طريق الشاطبية.

٢ - الدرة، وهي في القراءات الثلاث المتممة للعشر، وهي لابن الجزري، نظم فيها قراءة القراء الثلاثة من كتابه: (تجويد التيسير في القراءات العشر) - أبو جعفر ويعقوب وخلف - وتقع في (٢٤١) بيتاً، فلا بد من حفظها لمن أراد أن يقرأ بالثلاث.

لكن لا بد من التنبيه إلى أنه لا يمكن أن يقرأ الطالب بالثلاث من الدرة إلا بعد الانتهاء من الشاطبية، لأن ابن الجزري بنى الدرة على الشاطبية، فجعل أصل كل واحد من الثلاثة أحد السبعة، فأبو جعفر أصله نافع، ويعقوب أصله أبو عمرو، وخلف العاشر أصله خلف عن حمزة.

قال ابن الجزري في مقدمة الدرة:

أبو جعفر عنه ابن وردان ناقل

كذلك ابن جواز سليمان ذو العلا

ويعقوب قل عنه رويس وروحهم

وإسحاق مع إدريس عن خلف تلا

لثان أبو عمرو والأول نافع
وثالثهم مع أصله قد تأصلا
ورمزمهم ثم الرواة كأصلهم
فإن خالفوا أذكر وإلا فأهملا
فلا تستطيع أن تقرأ لأحد منهم حتى تعلم أصول وفرش أصله، فما خالف
فيه أصله ذكره، وما وافق فيه أصله سكت عنه.
٣ - الطيبة، وهي في القراءات العشر، وهي لابن الجزري أيضاً، نظم فيها
كتابه (النشر في القراءات العشر) وتقع في (١٠١٥) بيتاً، وتسمى العشر
الكبرى.

فلا بد من حفظها لمن أراد أن يقرأ بالعشر من طريق الطيبة.

المبحث الثامن عشر

الاحتجاج للقراءات

الاحتجاج هو: تقديم الحجة، والحجة هي البرهان، وجمعها حُجَج واحتجاج، واحتج بالشيء اتخذه حجة، ومن هنا جاء لفظ: (الاحتجاج) ويسمى بتوجيه القراءات، وعلل القراءات.

فقد انبرى العلماء المحتجون لتوضيح حججهم مبرهنين على صحة القراءات الصحيحة، ردّاً على من يرتاب بصحتها.

وقد يقول قائل -وقوله صحيح- الأصل والمعقول في المنهج العلمي الصحيح أن يحتج للمذاهب اللغوية والنحوية بالقراءات الصحيحة، لا العكس، لأن القراءات قد توافر لها من الضبط والوثوق والتحري ما لم يتوافر بعضه لأوثق شواهد العربية.

نقول: هذا صحيح، لكن العلماء فعلوا هذا، وكتبوا فيه للدفاع عن كتاب الله، لا اعتبار القواعد العربية التي وضعها البشر هي الأصل، ويدل على هذا أن هناك قراءات خالفت قواعد اللغة، ولم يردّها علماء القراءات، لأنها ثبتت عندهم واتصلت أسانيدهم بها برسول الله ﷺ.

والاحتجاج له عدة أنواع تتمثل فيما يلي:

١ - الاحتجاج بآيات قرآنية أخرى، مثاله ما احتج به أبو علي الفارسي في معرض احتجاجه لقراءة أبي عمرو: ﴿لَا تُفْتَحْ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ﴾ بسكون

الفاء، وتخفيف التاء^(١). إذ قال: «وحجة من خفف على معنى أن التخفيف يقع للمرة والأكثر، وقد أجمعوا على التخفيف في قوله: ﴿وَلَوْ فَدَحْنَا عَلَيْهِم بِآبَا﴾ [الحجر: ١٤]^(٢).

٢- الاحتجاج بأسباب النزول، مثاله الاحتجاج لقوله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ بكسر الخاء على الأمر^(٣)، لما جاء في البخاري عن عمر رضي الله عنه قال: وافقت ربي في ثلاث فقلت يا رسول الله لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى؟ فنزلت: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾.

٣- الاحتجاج برسم القرآن الكريم، ومن ذلك ما قاله ابن خالويه في قراءتي إثبات الياء، وحذفها، من قوله: ﴿يَلْعَبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَسِعَةٌ فَإِنِّي فَأَعْبُدُونِ﴾ في العنكبوت، إذ قال: «والاختيار لمن حرك الياء بالفتح أن يقف بالياء، لأنها ثابتة في السواد»^(٤).

٤- الاحتجاج بالرواية والسند، مثاله ما قاله ابن أبي مريم في كتابه «الموضح» عند كلامه على الإمالة إذ قال: «إلا أنه لا تشرب على من تمسك

(١) وهي قراءة أبي عمرو البصري.

(٢) انظر الكشف عن وجوه القراءات ١/ ٤٦٢.

(٣) وهي قراءة جميع السبعة، ما عدا نافع وابن عامر فقرأ بفتحها، على الإخبار.

(٤) الحجة في القراءات السبع، ص (١٧٧).

بالأصل، وترك الإمالة، وإن كانت حسنة، لأنه ليس إذا حسنت الإمالة قبح الأصل، ثم إنه لا بد من اتباع الأثر فيه»^(١).

٥- الاحتجاج بالقياس اللغوي. ومثاله ما قاله ابن خالويه في قوله تعالى:

«بُرُوجَ الْقُدُسِ» إذ قال: «قرأه ابن كثير بإسكان الدال، والحجة له أنه كره توالي ضمتين في اسم، فأسكن تخفيفاً، أو يكون الإسكان لغة، والحجة لمن ضم: أنه أتى بالكلمة على أصلها»^(٢).

ولعلنا نشير إلى الكتب التي يحتاج إليها طالب العلم في معرفة حجج أو علل القراءات، فنقول: إن العلماء اختلفت مصنفاتهم في الاحتجاج، فمنهم من صنف في الاحتجاج للقراءات السبع المعروفة، ومنهم من صنف في الاحتجاج للقراءات الثمان - السبع مع يعقوب الحصري - ومنهم من احتج للقراءات العشر، ومنهم من احتج للقراءات الشاذة... وهكذا.

ومن هذه الكتب:

١- الكشف عن وجوه القراءات السبع، لمكي.

٢- حجة القراءات، لأبي زرعة بن زنجلة.

٣- الحجة للقراء السبعة، لأبي على الفارسي.

(١) الموضح ١ / ٢٦٠.

(٢) الحجة في القراءات السبع، ص (٣٥).

- ٤- الموضح في وجوه القراءات وعللها لابن أبي مريم. في القراءات الثمان.
- ٥- الحجة في القراءات السبع، المنسوب إلى ابن خالويه.
- ٦- شرح الهداية، لأبي العباس المهدوي.
- ٧- علل القراءات، للأزهري.
- ٨- مفاتيح الأغاني، للكرماني.
- ٩- طلائع البشر في توجيه القراءات العشر، للشيخ / محمد الصادق قمحاوي.
- ١٠- قلائد الفكر في توجيه القراءات العشر، للشيخين / محمد الصادق قمحاوي، وقاسم بن أحمد الدجوي.
- أما في الشواذ فمنها:
- ١- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني.
- ٢- إعراب القراءات الشواذ، للعكبري.
- ٣- القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، للشيخ عبدالفتاح القاضي.

المبحث التاسع عشر

نبذة عن الرسم العثماني

تعريف الرسم لغة: عرفه بعضهم بقوله: الرسم في اللغة: الأثر، ويرادفه الخط والكتابة، والزبر والرقم والوشم^(١)، إن غلب الرسم على خط المصاحف.

وينقسم الرسم إلى قسمين: ١ - قياسي. ٢ - اصطلاحي.

فالرسم القياسي: هو تصوير اللفظ بحروف هجائية، مع مراعات الابتداء بالكلمة والوقف عليها (وهو الرسم الإملائي).

والرسم الاصطلاحي، ويقال له العثماني (نسبة إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه) لأنه هو الذي ارتضاه وأمر به: وهو ما كتَبَ به الصحابة رضي الله عنهم المصاحف.

وقال بعضهم: هو الوضع الذي ارتضاه الصحابة في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه في كتابة كلمات القرآن الكريم وحروفه.

وعرفه الضباع بقوله: «علم تعرف به مخالفة المصاحف العثمانية لأصول الرسم القياسي»^(٢).

وأكثره موافق لقواعد الرسم القياسي، إلا أنه خالفه في أشياء، وهي المدونة في المصنفات.

(١) انظر لسان العرب، مادة (رسم) ٣/ ١٦٤٦.

(٢) سمير الطالين في رسم وضبط الكتاب المبين، ص (٢٢).

والأصل في المكتوب أن يطابق المنطوق، إلا أننا نجد مخالفة لهذا الأصل، ليس في الكتابة العربية فحسب، بل حتى في اللغات الأجنبية، فمن الحروف ما ينطق ولا يكتب، والعكس.

وكتابة القرآن الكريم نوع من أنواع الكتابة التي يخالف نطقها كتابتها في بعض المواضع.

قد يقال: لعل الكتابة الإملائية في عصر الصحابة كانت موافقة للرسم العثماني، بدليل أن أكثر العلماء في الصدر الأول يوافقون الرسم العثماني في أكثر ما يكتبون، ولو لم يكن قرآناً.

واستمر الأمر على ذلك حتى ظهر علماء اللغة في البصرة والكوفة، وأسسوا لفن الكتابة ضوابط وروابط، بنوها على أقيستهم النحوية وأصولهم الصرفية، وسموها علم الخط القياسي، أو الاصطلاحي، وسموا رسم المصحف بالخط المتبع.

إلا أن علماء المسلمين - بتوفيق من الله - أبقوا رسم المصحف على الكتابة الأولى صيانة للقرآن الكريم من أن يتعرض للتغيير والتبديل.

ولم يخالف الصحابة في هذه الأشياء إلا لحكم بليغة قد تحققت عندهم، منها ما تبين لنا السرف فيه (نحو الإشارة إلى قراءة أخرى، أو إلى لغة من لغات العرب، كحذف ياء المضارعة في غير الجزم، على لغة هذيل كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ

يَأْتِ لَا تَكَلِّمْ نَفْسٌ إِلَّا بِذَنِّهِ» أو إلى أصل الحرف نحو لفظ: «الصَّلَاةُ»
و«الزَّكَاةُ» رسمت بالواو للدلالة على أن أصلها واوياً) ومنها ما زال
خافياً علينا.

لكن يشكل على هذا اختلاف الرسم في الكلمة الواحدة، فترسم برسمين
في موضعين، وهذا لا يفعل أبداً في الكتابة الإملائية حتى عند المتقدمين.
ولذلك عرف بعضهم الرسم الاصطلاحي بقوله: «علم تعرف به مخالفة
خط المصاحف العثمانية لأصول الرسم القياسي».

وبعضهم جعل نوعاً ثالثاً للرسم، وهو الرسم العروضي، وهو: تصوير
اللفظ بالحركات والسكنات، كما هو عند العروضيين لوزن الأبيات، ونظمها،
ونسبتها إلى بحورها، والخط العروضي يكتب كما يلفظ.

هناك مسألة لن نخوض فيها - وهي طويلة - وهي الكتابة عند العرب قبل
الإسلام^(١)، وهل معنى أمية العرب عدم الكتابة مطلقاً، ومن أول من نقل
الكتابة إلى قریش وما أصل الكتابة العربية، زماناً ومكاناً؟

فابن قتيبة يرى أنها قليلة عند العرب، وابن فارس يرى أن العرب كلها قد
عرفت الكتابة، واستدل بأنهم قد عرفوا الكتابة من خلال كتابة عهودهم
ومواثيقهم، وصكوكهم ومكاتبة رقيقهم ورسائلهم ومعلقاتهم... إلخ.

(١) يراجع في هذه المسألة كتاب «رسم المصحف، دراسة لغوية تأريخية» للدكتور: غانم قدوري
الحمد.

فهي مسألة يطول الكلام عليها.

والقرآن جمع، وكتب ثلاث مرات:

١ - في العهد النبوي: فالنبي ﷺ جعل له كُتَّاباً يكتبون الوحي كلما نزل، فكان يملئ عليهم ما ينزل، ويحدد لهم الموضع، وبعضهم يكتب ما تعلمه من غير النبي ﷺ أو من صحف غيره، فكتب القرآن جميعه في هذا العهد، إلا أنه مفرقاً في العصب... إلخ.

ومما يدل على أن بعضهم يكتب بغير حضرة النبي ﷺ ومن غير إملائه قوله: (لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمح) (١).

ولذلك كثر كتاب الوحي للنبي ﷺ حتى أوصلهم العراقي إلى اثنين وأربعين (٢).

وكتابه في هذه المرحلة كانت بجميع حروفه، بل كان بعضهم يكتب حتى المنسوخ تلاوة، وبعض التفسيرات والتأويلات لمعانيه، كما فعل ابن مسعود وأبي وغيرهما.

لكن كانوا يميزونه عن القرآن الكريم، وكانت مصاحف خاصة بهم. ومما يدل على أن القرآن الكريم كله كتب في العهد النبوي، أن زيدا توقف في كتابة الآية من آخر سورة براءة، حتى وجدها مكتوبة عند أحد الصحابة، مع أنه كان يستحضرها هو ومن ذكر معه.

(١) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرفاق، باب الثبت في الحديث، وحكم كتابته،

رقم: (٣٠٠٤) ٤ / ٢٢٩٨، ٢٢٩٩، ترقيم عبد الباقي.

(٢) الدرر السنية في نظم السيرة الزكية، ص (٥٥).

ولم يجمع القرآن الكريم في هذه المرحلة في مكان واحد وبين دفتين لأمر:

أ- ما كان يترقبه النبي ﷺ من تتابع نزول الوحي، ونزول بعض آيات ناسخة لبعض أحكامه وألفاظه.

ب- ترتيب الآيات والسور لم يكن على حسب النزول، بل كان على حسب تناسب الآي والسور.

ج- أن الصحابة رضوا كانوا يعتنون بالحفظ أكثر من الكتابة.

٢- جمعه في عهد أبي بكر الصديق: لما قامت حروب الردة، وقتل فيها جمع كبير من قراء القرآن الكريم وحفاظه، خشي عمر رضي الله عنه أن يكثر القتل في القراء، فيضيع القرآن الكريم، أو شيء منه بموت حفاظه، فأشار على أبي بكر رضي الله عنه بجمع القرآن الكريم في مكان واحد وصحف مجموعة.

فتردد أبو بكر رضي الله عنه أول الأمر حتى أقنعه عمر رضي الله عنه، فبعث إلى زيد ابن ثابت رضي الله عنه، وقال له: إنك رجل شاب، عاقل، لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ فتتبع القرآن فاجمعه.

فتردد زيد رضي الله عنه فلم يزل به حتى رأى المصلحة في هذا فوافق، فجمعه في صحف، فبقيت عند أبي بكر، ثم عند عمر، ثم عند حفصة رضي الله عنها.

ولم يكن زيد يكتب شيئاً إلا أن يؤتى عليه بشاهدين.

يقول السخاوي رحمه الله: «المراد بالشاهدين، أنهما يشهدان أن ذلك كتب

بين يدي النبي ﷺ» (١).

أما ابن حجر رحمه الله فيرى أن الشاهدين: الحفظ والكتابة.

فلم يقبلوه إلا من المصدرين: (الحفظ، والكتابة).

وعلى هذا يحمل قول زيد رضي الله عنه في الآيتين من آخر سورة براءة: «لم أجدهما

إلا مع أبي خزيمة الأنصاري. أي: مكتوبتين».

السبب الباعث لكتابة القرآن الكريم في زمن أبي بكر رضي الله عنه: خشية ضياع

شيء من القرآن الكريم.

وقد تميز هذا الجمع بأمور:

أ- اقتصر على ما لم تنسخ تلاوته.

ب- جرده من كل ما ليس بقرآن.

ج- لم يقبل إلا ما أجمع على أنه قرآن وتواترت روايته.

د- أنه كتب بأحرفه السبعة.

هـ- مرتب الآيات لا السور، لأنه كان في صحف، وليس في مصحف.

٣- جمعه في عهد عثمان: لما انتشر الصحابة رضي الله عنهم في الأقطار، وكثر القراء،

وصار كل يقريء بما تلقاه عن شيوخه مما ليس عند غيره، اختلف الناس في

القراءات، وصار كل ينتصر لقراءته، بل ربما خطأ بعضهم بعضاً، فعظم الأمر

واشتد الخلاف، فقال عثمان رضي الله عنه: «أنتم عندي تختلفون، فمن نأى عني من

الأمصار أشد اختلافاً».

وقد تحقق ظنه لما جاء حذيفة رضي الله عنه وأخبره بما وقع بين أهل الشام

والعراق، من الاختلاف في القراءة بعد غزوة أرمينية، فهاله الأمر، فاستشار

الصحابة رضي الله عنهم في الأمر، فاستقر رأيهم أن يجمع الناس على مصحف واحد.

فأرسل إلى حفصة رضي الله عنها أن أرسلني إلينا الصحف لتكون أساساً في جمع القرآن الكريم، ثم عهد إلى زيد بن ثابت، وابن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث، أن ينسخوه في مصاحف، وقال: «إذا اختلفتم أنتم وزيد، فاكتبوه بلسان قريش».

فكتبوه مرتب السور على ما هو عليه الآن، ثم أرسل إلى كل مصر من الأمصار المشهورة بمصحف ليجتمع الناس في القراءة عليه. وأمر بما سواها من المصاحف أن يحرق أو يخرق.

الباعث لهذا الجمع: هو خوف الفتنة وافتراق الأمة بسبب الخلاف في كتاب الله.

أما مميزات هذا الجمع:

أ- الاقتصار على حرف واحد. (على خلاف في معنى الحرف).

ب- الاقتصار على ما ثبت واستقر في العرصة الأخيرة.

ج- أنه مرتب الآيات والسور.

د- أنه مجرد من النقط والشكل، ومن كل ما ليس بقرآن.

عدد المصاحف العثمانية: اختلف العلماء فيها على أقوال:

ف قيل أربعة: وهي المرسلة إلى كل من: (المدينة، والبصرة، والكوفة،

والشام) وهذا ما رجحه الداني.

وقيل: خمسة، الأربعة السابقة مع المصحف الإمام، وهذا قول ابن حجر.

وقيل: سبعة الأربعة السابقة، مع ما أرسل إلى: (اليمن والبحرين ومكة).

وقيل: ثمانية بإضافة المصحف الإمام.

وقيل: ستة، لأن مصحف اليمن والبحرين لا يعلم خبرهما، وهذا قول

السخاوي.

ورجح بعض المتأخرين هذا القول لأمرين:

١- أن النقل في كتب الرسم كـ (المقنع، والتنزيل) ورد عن هذه المصاحف.

٢- أن هذه المصاحف عرف من أرسل معها (زيد بالمديني، وابن السائب

بالمكي والمغيرة بن شهاب بالشامي، وأبي عبدالرحمن السلمي بالكوفي، وعامر

ابن عبد القيس بالبصري).

وكتبوا هذه المصاحف متفاوتة في الحذف والإثبات، والزيادة والنقص،

وغير ذلك على ما سوف يمر بنا.

مصادر الرسم العثماني: مصادره ثلاثة:

١- المصاحف العثمانية التي كتبها الصحابة، بتكليف من عثمان رضي الله عنه.

فقد روى علماء الرسم وسجلوا في كتبهم وصف هجاء كل كلمة وردت في

المصحف، خاصة التي تميزت برسم معين، فما إن وصلت تلك المصاحف

العثمانية إلى الأمصار حتى سارع المسلمون إلى نسخها حرفاً بحرف وكلمة

بكلمة، وإقامة مصاحفهم بعرضها عليها.

٢- المؤلفات التي صنفها العلماء مقتبسين مادتها العلمية من المصاحف

التي وصلت إليهم.

فاتجه العلماء إلى حصر الكلمات التي جاءت في المصاحف مكتوبة بصورة تخالف ما اصطلاح عليه الناس في الرسم الإملائي، وكانت حصيلة ذلك مؤلفات كثيرة عرفت بكتب الرسم، وسوف نذكر بعضها في موضعه إن شاء الله.

٣- الرواية.

فقد روى بعض العلماء طريقة رسم بعض الكلمات القرآنية رواية - وهذا يدل على شدة اهتمامهم بالرسم - ولذلك تجد بعض المؤلفين يسند ما يذكره في كتابه إلى الأئمة المتقدمين.

فكان ممن روي عنه الرسم في المدينة ابن هرمرز الأعرج، ونافع، وأبو عمرو بالبصرة، وحمزة والكسائي بالكوفة... إلخ.

قواعد الرسم العثماني:

ذكرنا أن أكثر كلمات القرآن موافقة لقواعد الرسم الإملائي، إلا أن هناك كلمات خالفت الرسم الإملائي في رسمها، فللمصحف العثماني قواعد في خطه ورسمه، حصرها علماء الفن في ست قواعد:

١ - قاعدة الحذف: جاء الحذف في المصاحف العثمانية على ثلاثة أقسام:

أ- حذف إشارة: وهي الإشارة إلى قراءة أخرى نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ

وَعَدْنَا﴾ فحذفت الألف فيها إشارة إلى قراءة أبي عمرو (وعدنا) بغير ألف.

ب- حذف اختصار: وهو ما لا يختص بكلمة دون مماثلتها، فيصدق بها تكرار من الكلمات وما لم يتكرر، كحذف ألف جموع السلامة نحو: ﴿الْفَالَمِينَ﴾ وغيرها.

ج- حذف اقتصار: وهو ما اختص بكلمة أو كلمات دون نظائرها من الكلمات، نحو لفظ: ﴿الْمِيعَدِ﴾ في الأنفال، و لفظ: ﴿بِسْمِ﴾ حذفت من: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ و﴿بِسْمِ اللَّهِ بَجَرْنَهَا وَمُرْسَلَهَا﴾. وأثبتت في: ﴿بِاسْمِ رَبِّكَ﴾.

كذلك لفظ: ﴿تَبَارَكَ﴾ حذفت في: ﴿نَبْرَكَ أَتَمَّ رَبِّكَ﴾ و﴿تَبْرَكَ الَّذِي يَدُهُ الْمُلْكُ﴾.

وأثبتت في غيرها نحو: ﴿تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ و﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ و﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ﴾ و﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ﴾. ولفظ: ﴿الْبَنَاتُ﴾ حذفت من: ﴿وَحَرُّوْا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ و﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ﴾ و﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ﴾.

وأثبتت في قوله: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتٌ﴾ و﴿فَاسْتَفْتِهِمُ الرِّبَّكَ الْبَنَاتُ﴾ و﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾ و﴿مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ﴾.

ولفظ: ﴿أَعْنَابٍ﴾ أثبتت في: ﴿أَيُّودُ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّجِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾ في البقرة، و﴿وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾ في الأنعام.

وحذفت فيما عداها نحو: ﴿حَدَّاقٍ وَأَعْتَبًا﴾ و ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ﴾ و ﴿وَجَنَّتْ مِّنْ أَعْتَبٍ﴾ في الرعد.
ولفظ: ﴿سُبْحَانَ﴾ أثبت في: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي﴾ في الإسراء وحذفت فيما عداها.

فحذف الألف منه ما يدخل تحت قاعدة، ومنه ما لا يدخل تحت قاعدة.
ومنه - حذف الاقتصار - حذف الألف في: ﴿الرَّحْمَنُ﴾ و ﴿سُبْحَانَ﴾ أو الياء ﴿بَاغٍ﴾ و ﴿عَادٍ﴾ أو الواو ﴿يَسْتَوُونَ﴾ و ﴿تَلَوُّهُ﴾ أو اللام ﴿الَّذِي﴾.
ومن أمثلة حذف الياء: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ﴾ و ﴿الْجَوَارِ﴾ و ﴿فَارْهَبُونِ﴾ و ﴿فَأَنْقُوتِ﴾.
وأما حذف الواو فهو قسمان:
أ- مفردة: وهو في أربعة أفعال: ﴿سَدَّعُ﴾ و ﴿وَمَعَ اللَّهُ أَبْطَلَ﴾ و ﴿وَيَدْعُ﴾ و ﴿الْإِنْسَنُ﴾ و ﴿يَدْعُ الدَّاعِ﴾.

ب- غير مفردة، أي: اجتمعت معها واو أخرى في نفس الكلمة، فتحذف إحداها نحو: ﴿يَسْتَوُونَ﴾ و ﴿الْمَوْدَّةُ﴾ وقد تحذف إشارة، نحو: ﴿تَلَوُّهُ﴾.
أما حذف اللام، فإن اجتمع في الكلمة لامين وتلاصقتا، فإن قل ورودهما كتبنا نحو: ﴿اللَّعْنَةُ﴾ و ﴿اللَّعْوِ﴾ و ﴿اللُّؤْلُؤُ﴾.
وإن كثر ورودهما فقد اتفقت المصاحف على حذف أحدهما اختصاراً نحو: ﴿الْيَلِ﴾ و ﴿الَّذِي﴾.

أما حذف النون فحذفت من كلمات نحو: ﴿فَنُنَجِّي مَن نَّشَاءُ﴾ إشارة إلى قراءة ﴿فَنُنَجِّي﴾ و ﴿تَأْمَنَّا﴾ للإدغام.

٢- قاعدة الزيادة: الحروف التي تزداد ثلاثة (الألف، والواو، والياء).

تزداد الألف بعد واو الجمع، نحو: ﴿قَالُوا﴾ إلا ما استثني.

وفي نحو: ﴿وَجَاءَ﴾ ونحو: ﴿مِائَةٌ﴾.

وتزداد في القرآن الكريم بعد واو الفرد، نحو: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ﴾. إلا

ما استثني أيضاً.

وتزداد الياء، نحو: ﴿ءَانَايَ﴾ و﴿نَبَايَ﴾ و﴿بَايِيكُمْ﴾ - للدلالة على أنها

حرفان في الأصل والوزن - و﴿بَايِيْدَ﴾ - للفرق بين الأيد، والآد.

أما الواو فاتفقت المضاحف على زيادتها في أربع كلمات، حيث وقعن في

القرآن الكريم، وهي: ﴿أُولِي﴾ و﴿أُولَتٍ﴾ و﴿أُولَتِكَ﴾ و﴿أُولَاءَ﴾ والمختلف

فيها: ﴿سَآوِرِيكُمْ﴾ و﴿لَاَصْلِبَنَّكُمْ﴾.

٣- قاعدة الهمز: الأصل في الهمز التحقيق، إلا أنه يخفف أحياناً بأحد أنواع

التخفيف وهي: (التسهيل، أو الإبدال، أو الحذف).

والحذف لا يكون إلا في المتحركة، وهو نوعان:

أ- حذف لها مع حركتها، وهو الإسقاط.

ب- حذف لها بعد نقل حركتها، وهو ما يسمى بالنقل.

والأصل في هذه أن ترسم بصورة ما تؤول إليه (ألفاً، أو واواً، أو ياءً) كل

ذلك إذا لم تكن أول الكلمة، فإن كانت أول الكلمة رسمت ألفاً، سواء اتصل

بها زائد نحو: ﴿سَآوِرِيكُمْ﴾ أو لم يتصل بها زائد نحو: ﴿أَنْعَمْتَ﴾.

إلا أنها خرجت أحرف عن هذا القياس.

فإن كانت مبتدأة - في أول الكلمة - فاتفق على رسمها ألفاً، سواء فتحت أو ضمت أو كسرت.

وإن كانت متوسطة وهي ساكنة، كتبت بصورة ما قبلها نحو: ﴿أُتَذِّنْ﴾ و﴿فَلْيُؤَدِّ﴾ و﴿أَلْبَأْسَاءُ﴾.

وإن كانت متحركة، فإن كان قبلها ساكن، فلم ترسم إلا في كلمتين، وهما: ﴿النَّشَاءُ﴾ و﴿مَوْبِلًا﴾.

وإن كان قبلها متحرك، رسمت ألفاً إن فتحت بعد فتح نحو: ﴿سَأَلَ﴾.

وترسم واوا إن ضمت بعد فتح، نحو: ﴿رَأَوْهُ﴾ أو مفتوحة بعد ضم.

وترسم ياء إن كانت مكسورة بعد الحركات الثلاث، أو مفتوحة أو

مضمومة بعد كسر، نحو: ﴿يَيْسُوا﴾ و﴿سُئِلَتْ﴾ و﴿بَارِكُمْ﴾ و﴿فَتَةٍ﴾ و﴿سُنْفُرُكَ﴾.

أما إن تطرفت، فإن كانت ساكنة صورت بجنس حركة ما قبلها، نحو:

﴿نَيْءٌ﴾ و﴿إِنْ يَشَأْ﴾ و﴿الَّذُلُولُ﴾ وهناك كلمات مستثناة.

وإن كانت متحركة، فإن كان قبلها ساكن حذفت إلا في كلمتين وهما:

﴿تَبَوَّأُ﴾ و﴿لَنَنْوَأُ﴾.

يقول أبو عمرو الداني: «ولا أعلم همزة متطرفة قبلها ساكن صورت خطأ إلا في هذين الموضعين لا غير»^(١).

وإن كان قبلها متحرك، صورت من جنس حركتها، واستثني من هذا كلمات.

٤- قاعدة البديل: أي إبدال حرف مكان حرف.

وهو خمسة أنواع:

أ- إبدال الألف من الياء، نحو: ﴿رَمَى﴾.

ب- إبدال الألف من الواو، نحو: ﴿رَبَّأَ﴾ و﴿الزَّكَاةَ﴾.

ج- إبدال الصاد من السين، نحو: ﴿الصِّرَاطَ﴾.

د- إبدال التاء من الهاء، نحو: ﴿رَحِمَتْ﴾ واختلفوا أيهما الأصل، فالبصريون إلى أن الأصل التاء، والكوفيون إلى أن الأصل الهاء.

هـ- إبدال الألف من النون، نحو: نون ﴿إِذَا﴾ ونون التوكيد الخفيفة في: ﴿وَلَيَكُونَنَّ﴾ و﴿لَنَسْفَعًا﴾.

٥- قاعدة الوصل والفصل: أي أنه أحياناً توصل كلمتان في الرسم نحو:

﴿أَلَا﴾ و﴿نَعِمًا﴾ و﴿رُبَّمَا﴾ و﴿مِمَّا﴾ وهو ما يسمى في كتب التجويد بالمقطوع والموصول.

(١) المقنع في رسم مصاحف الأمصار، ص (٤٩).

٦ - قاعدة ما فيه قراءتان: وهذا الباب ينقسم ثلاثة أقسام:

١ - كلمات فيها قراءتان، ورسمت على إحداهما اقتصاراً، نحو: ﴿الصِّرَاطِ﴾

و﴿وَيَبْصُرُ﴾^(١) و﴿لَا هَبَ﴾^(٢) و﴿لَنَخْذَتَ﴾^(٣).

٢ - ما فيه قراءتان أو أكثر، ورسم برسم واحد صالح للجميع، نحو:

﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾^(٤) و﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾^(٥) و﴿الْغُرَفَاتِ﴾^(٦).

٣ - ما فيه قراءتان، ورسم بهما، نحو: ﴿وَسَارِعُوا﴾^(٧) و﴿يَرْتَدَّ﴾^(٨).

(١) في البقرة، قرأها نافع، والبزي، وشعبة، والكسائي، وروح، وأبو جعفر، بالصاد، وقرأ الباقون بالسين، إلا ابن ذكوان وخلاد فلهما الوجهان.

(٢) قرأها ورش، وأبو عمرو، وقالون بخلف عنه، ويعقوب، بياء مكان الهمزة، والباقون بهمزة مفتوحة بعد اللام.

(٣) قرأها ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، بتخفيف التاء وكسر الخاء، من غير ألف وصل، هكذا: ﴿لَنَخْذَتَ﴾ وقرأ الباقون بألف الوصل، وتشديد التاء الأولى، وفتح الخاء.

(٤) قرأها عاصم والكسائي، ويعقوب، وخلف العاشر، بألف بعد الميم (مالك) وقرأ الباقون بدون ألف (ملك).

(٥) قرأها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، بضم الياء وفتح الخاء وألف بعدها وكسر الدال، كالموضع الأول، وقرأ الباقون بفتح الياء وسكون الخاء بدون ألف وفتح الدال.

(٦) قرأها حمزة، بسكون الراء، وحذف الألف بعد الفاء، على الأفراد، وقرأ الباقون بالجمع.

(٧) قرأها نافع، وابن عامر، وأبو جعفر، بدون واو قبل السين، (سارعوا) وقرأ الباقون بواو (وسارعوا).

(٨) في المائدة، قرأها نافع، وابن عامر، وأبو جعفر، بدالين الأولى مكسورة، والثانية مجزومة، أي: بفك الإدغام. وقرأ الباقون بدال واحدة مشددة مفتوحة، أي: بالإدغام.

ولما كان الرسم الواحد لا يحتملها كتباً في رسمين في المصاحف العثمانية،
فالكلمة ﴿يَرْتَدَّ﴾ رسمت في المصحف المدني والشامي بفك الإدغام - أي
بدالين - وفي الباقي بالإدغام - أي بدال واحدة مشددة -.

وخلاصتها أن الكلمة إذا قرئت بقراءتين، تكتب برسم إحداهما،
نحو: ﴿تِلْكَ يَوْمَ الَّذِينَ﴾ و﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾ و﴿غَيَّبَتْ﴾^(١) و﴿ثَمَرَتْ﴾^(٢)
و﴿الصِّرَاطِ﴾^(٣).

حكم كتابة المصحف بغير الرسم العثماني:

لما لم يأت نص عن النبي ﷺ بلزوم كتابة القرآن الكريم بهذا الرسم،
وعدم مخالفته، وإنما وقع الخلاف بين العلماء في لزوم رسم المصاحف أو عدمه:
فذهب الشوكاني، ومن وافقه إلى عدم التزام رسم المصحف، كذلك ابن
خلدون في مقدمته، والباقلاني في الانتصار، ونسب إلى العز بن عبد السلام،
فتجاوز عندهم مخالفته.

(١) قرأها نافع وأبو جعفر، بألف بعد الباء، على الجمع، وقرأ الباقون بحذف الألف، على
الإفراد.

(٢) في فصلت، قرأها نافع، وابن عامر، وحفص، وأبو جعفر، بألف بعد الراء، على الجمع، وقرأ
الباقون بحذف الألف، على الإفراد.

(٣) قرأها قنبل عن ابن كثير، ورويس، بالسين، وقرأها خلف عن حمزة بالإشمام، إلا الموضع
الأول من الفاتحة فلحمزة بكهاله. وقرأ الباقون بالصاد الخالصة.

وذهب جمهور العلماء، من السلف والخلف، إلى وجوب التزام رسم المصحف وعدم جواز مخالفته.

واستدل المجيزون للمخالفة بأدلة، منها:

١- عدم الدليل على وجوب كتابة المصحف على الكتابة الأولى.

٢- أن الخط العربي عند ظهور الإسلام وكتابة المصاحف كان في مرحلة

التكوين ولم يحذق الكتاب، فكتبوا على ما تيسر لهم.

ويرد على هذا أن الصحابة رضي الله عنهم كتبوه على قواعد، ولذلك فرقوا بين

كلمات متشابهات، فألحقوا الواو في: ﴿أُولَئِكَ﴾ للفرق بينها وبين: ﴿إِلَيْكَ﴾

لعدم وجود النقط والشكل آنذاك.

يقول الشوكاني: «هذا مجرد اصطلاح لا يلزم المشي عليه، فإن هذه النقوش

الكتابية أمور اصطلاحية لا يشاح في مثلها... وعلى كل حال فرسم الكلمة

وجعل نقشها الكتابي على ما يقتضيه اللفظ بها هو الأولى»^(١).

فهم يقولون: إن رسم المصحف أمر اصطلاحى، أو اتفاقي كتبه الصحابة

رضي الله عنهم على ما هو متفق وشائع في عصرهم، والخط صنعة من الصنائع يترقى

حسب ترقى الأمم، وهو أمر اصطلاحى.

وقالوا أيضاً: إن كتابة المصحف على الرسم العثماني توقع الناس في لبس

وحيرة ومشقة وخرج، ولا تمكنهم من القراءة الصحيحة، بعكس كتابته

بالرسم الحديث.

واستدل المانعون بأدلة، منها:

١ - حديث ابن مسعود رضي الله عنه في الصحيحين: (من قرأ حرفاً من كتاب الله فله به حسنة والحسنة بعشر أمثالها. . .) الحديث.

وجه الاستدلال: أن الأجر رتب على الحرف المرسوم والمتعارف بتسميته حرفاً عند العرب، «آل» ثلاثة أحرف، ولو رتب الأجر على الملفوظ في الثلاثة لكانت تسعة أحرف.

وسئل الإمام مالك رحمته الله هل يكتب المصحف على ما أخذته الناس في الهجاء؟ فقال: «لا. إلا على الكتبة الأولى»^(١).

وقال الإمام أحمد رحمته الله: «تحرم مخالفة خط مصحف عثمان في ياء أو واو أو ألف أو غير ذلك»^(٢).

وقال البيهقي رحمته الله في شعب الإيمان: «من يكتب مصحفاً فينبغي أن يحافظ على الهجاء التي كتبوا بها تلك المصاحف، ولا يخالفهم فيها، ولا يغير مما كتبه شيئاً، فإنهم كانوا أكثر علماً وأصدق قلباً ولساناً، وأعظم أمانة منا، فلا ينبغي لنا أن نظن بأنفسنا استدراكاً عليهم ولا سقطاً لهم»^(٣).

وقد صدرت فتوى هيئة كبار العلماء في السعودية بأن المحافظة على كتابة المصحف بهذا الرسم هو المتعين، اقتداء بعثمان وعلي وسائر الصحابة، وعملاً بإجماعهم.

(١) انظر المقنع، للداني، ص (١٩).

(٢) البرهان في علوم القرآن ١٤/٢.

(٣) شعب الإيمان (فصل في أفراد المصحف للقرآن وتجريده فيه عما سواه) ٥٤٨/٢.

وقد أيد هذه الفتوى مجلس المجمع الفقهي بمكة، كما أيدته دار الإفتاء بمصر.

وجه استدلالهم: أن هجاء المصاحف توقيفي، تناقله الخلف عن السلف، فهم بالقرآن أعلم، وكتابتهم له أحكم وأسلم، وكتابته بالطريقة الإملائية تخطئة لهم، واستدراك عليهم.

وهناك قول ثالث: وهو التفصيل، وهو جواز كتابته بالرسم الإملائي للعامة وللتعليم، مع الإبقاء على الرسم العثماني في المصاحف.

بل بعضهم جعل المحافظة عليه من باب التراث الإسلامي.

والراجع - والعلم عند الله - قول المانعين. وسبب الترجيح أمور:

١ - ما أورده علماء الإسلام من نصوص تعتبر دليلاً واضحاً على وجوب اتباع الرسم العثماني.

٢ - إن القواعد الإملائية تكون دائماً عرضة للتغيير والتبديل في كل عصر وفي كل جيل، فلو أخضعنا رسم المصاحف لهذه القواعد الإملائية لأصبح القرآن الكريم عرضة للتغيير والتبديل.

٣ - هناك كثير من القراءات القرآنية المتواترة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالرسم العثماني، فلو اتبعنا الرسم الإملائي لذهبت تلك القراءات، واختلقت اختلافاً كلياً عما وردت به عن النبي ﷺ إذ أن من شروط القراءة الصحيحة موافقة الرسم العثماني.

٤- لقد مضى على نزول القرآن الكريم أكثر من ألف وأربعمائة سنة، والأطفال يقرءون القرآن الكريم، ويحفظونه في الكتاتيب، ودور التعليم المختلفة، دون أن تكون هناك أية مشقة تستدعي تغيير الرسم العثماني، كما يدعيه المنادون بذلك.

٥- القرآن الكريم دون غيره من الكتب السماوية يشترط فيه التلقي من أفواه الشيوخ، والقراء متصلي السند بالنبي ﷺ فإذا واجهت من يريد قراءة القرآن صعوبة في نطق كلمة لا تتفق مع الرسم الإملائي، فما عليه إلا أن يسأل عنها أحد الحفاظ المقرئين.

٦- هناك في اللغة الإنجليزية وغيرها من اللغات الكثيرة، كثير من الكلمات التي يختلف فيها النطق مع الكتابة، ولم يكن لهذا منكر ولا مستشكل.

٧- الدلالة على بعض اللغات، مثل حذف ياء المضارعة في غير الجزم على لغة هذيل نحو: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ أو الدلالة على أصل الحرف نحو: ﴿الصَّلَاةَ﴾ و﴿الزَّكَاةَ﴾ أو الدلالة على بعض المعاني نحو: ﴿بِأَيِّدٍ﴾.

بل بعضهم -كابن المبارك- بالغ في ذلك فرأى أن الرسم توقيف من النبي ﷺ.

ملؤفات في الرسم العثماني:

ألف العلماء في علم الرسم العثماني كتباً كثيرة، بين مخطوط ومطبوع، ذكر بعض من جمعها ثمانين كتاباً، منها:

- ١- اختلاف مصاحف الشام والحجاز والعراق لابن عامر (ت ١١٨ هـ).
 - ٢- هجاء المصاحف، ليحيى الذماري (ت ١٤٥ هـ).
 - ٣- اختلاف مصاحف أهل المدينة والكوفة والبصرة، للكسائي (ت ١٨٩ هـ).
 - ٤- اختلاف مصاحف أهل الأمصار لأبي عبيد (ت ٢٢٤ هـ).
 - ٥- اختلاف المصاحف لأبي حاتم السجستاني (ت ٢٥٥ هـ).
 - ٦- اختلاف المصاحف لأبي جعفر الطبري (ت ٣١٠ هـ).
 - ٧- المصاحف لأبي بكر السجستاني (ت ٣١٦ هـ).
 - ٨- هجاء المصاحف، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ).
 - ٩- البديع في رسم المصاحف، للجهمي (ت ٤٤٢ هـ).
- ومن أشهر هذه الكتب الآن:
- ١٠- المقنع، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ).
 - ١١- التنزيل في هجاء المصاحف، لسليمان بن نجاح (ت ٤٩٦ هـ).
 - ١٢- عقيلة أتراب القصائد، للشاطبي، وقد نظم فيها كتاب المقنع، للداني، وتقع في مائتين وثمانية وتسعين بيتاً، وقد شرحها السخاوي.
 - ١٣- منظومة مورد الظمان، للخراز، واعتمد فيه على المقنع، والعقيلة، والتنزيل، مع ما تفرد به المرادي في المنصف، فجاءت جامعة لما ورد في أمهات مصادر الرسم، وقد شرحها تلميذ الناظم، أبو محمد الصنهاجي، كذلك

حسين الرجراجي، والتنسي - شرح القسم الخاص بالضبط - وشرحها أيضاً
ابن عاشر.

فائدة معرفة الرسم العثماني:

- ١ - الوقف السليم.
- ٢ - وجوب التزامه عند كتابة المصحف.
- ٣ - ظهور عناية العلماء بهذا الجانب.

المبحث العشرون

نبذة عن ضبط القرآن الكريم

الفرق بين الرسم والضبط:

١- أن علم الرسم مبني على ملاحظة البدء بالكلمة والوقف عليها،
ولذلك أثبتت همزة الوصل، وحذفت نون التنوين في نحو: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾.

أما الضبط فهو مبني على الوصل بالإجماع، إلا ما استثنى، ولهذا عريت
النون من السكون في نحو: ﴿مِنْ رَبِّهِمْ﴾ لإدغامها وصلًا.

٢- أن الرسم يتعلق بحروف الكلمة إثباتاً ووصلاً، والضبط يتعلق
بالعوارض التي تكون على حروف الكلمة.

تعريف علم الضبط:

الضبط لغة: بلوغ الغاية في حفظ الشيء.

واصطلاحاً: «علم يعرف به ما يدل على عوارض الحروف التي هي الفتح
والضم والكسر والسكون والشدة والمد، ونحو ذلك»^(١)، ويرادفه (الشكل،
والنقط)».

وعرفه الضباع أيضاً بقوله: «علامات مخصوصة تلحق الحرف للدلالة على
حركة مخصوصة، أو سكون، أو مد، أو تنوين، أو شدة، أو نحو ذلك»^(٢).

(١) سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، ص (٨٦).

(٢) سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، ص (٧٩).

لأن النقط ينقسم إلى قسمين: نقط إعراب، ونقط إعجام.
فنقط الإعراب: «هو نقط الحركات، وهو العلامات الدالة على ما يعرض
للحرف من حركة أو شد أو مد»^(١).

ونقط الإعجام: «هو وضع العلامات (النقط) على بعض الحروف للتمييز
بين الحروف المتفقة في الصورة، لكي لا يلتبس معجم بمهمل»^(٢). نحو (الثاء
والثاء والباء) ونحو: (الغين والعين) وهكذا.

وسمي نقطاً لأنه كان في بداية الأمر صورة نقطة توضع فوق الحرف، أو
أسفله، أو بين يديه، أو عن شماله.

وأول من وضع الضبط - على الصحيح - أبو الأسود الدؤلي.
وهذا النقط نوعان:

أ- النقط: ويقال له النقط المدور، وسمي بذلك لكونه على صورة نقط
الإعجام الذي يرسم نقطاً مدوراً، وهذا النوع هو الذي استعمله النقاط
وأصحاب القراءات والرسم في أول الأمر.

وإن كان أصحاب أبي الأسود تفتنوا في شكله، فمنهم من جعلها مربعة،
ومنهم من جعلها مدورة مسدودة الوسط، ومنهم من جعلها مدورة خالية
الوسط.

(١) في رحاب القرآن، للدكتور/ محمد سالم محيسن، ص (١٩٨).

(٢) في رحاب القرآن، ص (٢٠٠).

ثم بعد ذلك زادوا علامات أخرى للشكل، فوضعوا للسكون جرة أفقية فوق الحرف، سواء كانت همزة أم غيرها، ولألف الوصل جرة في أعلاها متصلة بها إن كان قبلها فتحة، وأسفلها إن كان قبلها كسرة، وأوسطها إن كان قبلها ضمة.

ب- الشكل: وسمي بذلك لأنه يزيل الإشكال، وهو من وضع الخليل بن أحمد.

ومعنى هذين النوعين ومؤداهما واحد.

قال ابن مجاهد: «والشكل والنقط شيء واحد»^(١).

وكان في البداية نقطاً بالمداد الأحمر والأصفر، حتى جاء الخليل بن أحمد فأدخل عليه تحسيناً فجعل الفتحة ألفاً، والكسرة ياءً، والضمة واواً، وهو المسمى الآن بالشكل.

ذكر بعضهم أنه لما ازداد التحريف، وعم التصحيف، فزع الحجاج إلى نصر بن عاصم، وطلب منه وضع حل لهذا اللحن، فعمم نقط الإعراب على كل حروف الكلمة.

أما نقط الإعجام فهو العلامات الدالة على تمييز الحروف بعضها من بعض لكي لا يلتبس معجم بمهمل.

لماذا جردت المصاحف من النقط؟

يقول ابن الجزري: «وجردت المصاحف العثمانية جميعها من النقط والشكل ليحتمل رسمها ما صح نقله، وثبت تلاوته عن النبي ﷺ إذ كان الاعتماد على الحفظ لا على مجرد الخط»^(١).

وكان هذا النقط بأمر من الحجاج في أواخر القرن الأول، لما أمر نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر، وذكر بعضهم أن معهم الحسن البصري.

قد يقول قائل: لماذا اختيرت هذه المواضع للنقط؟

نقول إن الكلام على هذا يطول، لكنهم اعتمدوا على أشياء من عمل تلك الحروف وخصائصها.

فمثلاً: اختاروا أن تنقط الباء بنقطة واحدة من أسفل، فجعلوها نقطة واحدة لأنها أول هذه الحروف المعجمة، وجعلوها أسفل إتباعاً لعملها، لأنها غالباً تكون زائدة للجبر، ولا تعمل إلا جراً، والجر لأسفل، وهكذا غيرها من الحروف.

أصبحت المصاحف حتى عصر الخليل بن أحمد منقوطة نقط إعراب، ونقط إعجام، وقد ملئت صفحاتها بالألوان المتعددة، فكان هذا ثقیل على الكاتب والتالي، ولم يمنع ذلك من الخطأ، لتشابه نقط الإعجام بنقط الإعراب، فعمد الخليل بن أحمد إلى إبدال نقط الإعراب بعلامات تميزها عن نقط الإعجام،

فجعل الفتحة ألفاً صغيرة مبطوحة فوق الحرف، وجعل الضمة واواً صغيرة فوق الحرف، وجعل الكسرة ياء صغيرة تحت الحرف - مع حذف رأسها وعجزها، فأشبهت الفتحة - لأن الفتحة جزء من الألف، والكسرة جزء من الياء، والضمة جزء من الواو.

قال الخراز في متن الذيل في الضبط:

القول في أحكام وضع الحركة	في الحرف كيفما أتت بحركة
ففتحة أعلاه وهي ألف	مبطوحة صغرى وضم يعرف
واواً كذا أمامه أو فوقاً	وتحت الكسرة ياء تلقى ^(١)

كما أنه زاد علامات:

- ١ - وضع للسكون الشديد، رأس شين غير منقوط (س).
- ٢ - وضع للسكون الخفيف، رأس خاء غير منقوط (ح).
- ٣ - وضع للهمز رأس عين، لقرب مخرج الهمزة من العين.
- ٤ - وضع لألف الوصل رأس صاد (ص) مهما كانت حركتها.
- ٥ - وضع للمد الواجب كلمة (مد).

أما نقط الإعجام، فلم يتعرض له الخليل بن أحمد بشيء. وبقي هذا الشكل هو المعمول به إلى يومنا هذا، سوى تعديلات بسيطة، كحذف رأس الياء من الكسرة، وحذف رأس الميم من علامة المد، ووضع كسرة الحرف المشدد تحت الشدة، أو تحت الحرف.

(١) مورد الظمان، مع دليل الحيران، ص (٣٤٧).

حالات تجريد الياء من النقط:

١- إذا كانت متطرفة.

٢- إذا كانت صورة للهمزة، نحو: ﴿لَتَأْتِيَ﴾.

٣- إذا كانت عوضاً عن حرف، سواء كانت متطرفة، نحو: ﴿نَهَوَى﴾ أم

متوسطة، نحو: ﴿هُدَاهُمْ﴾.

٤- إذا كانت محذوفة لاجتماع مثلين وأريد إلحاقها، نحو: ﴿يَسْتَحْيِ﴾.

٥- إذا ألحقت للدلالة على الصلة، نحو: ﴿يَهُدَّ كَثِيرًا﴾.

والصحيح أن أول من نَقَطَ نقط الإعجام هو نصر بن عاصم، ويحيى بن

يَعْمَر، وذلك بأمر الحجاج.

نقط الإعراب متقدم على نقط الإعجام، والشكل متأخر عنهما.

العلامات التي تضبط بها الحروف خمسة أشياء وهي:

١- الحركة. ٢- السكون. ٣- الشد. ٤- المد. ٥- الهمزة.

المؤلفات في الضبط:

التأليف في النقط كثر، حتى عد الفرماوي عشرين ممن ألفوا في النقط.

ومن هذه المؤلفات:

١- متن الذيل.

٢- المؤنس في ضبط كلام الله المعجز.

٣- الطراز في شرح ضبط الخراز.

- ٤- أصول الضبط، لأبي داود سليمان بن نجاح.
- ٥- أوفى الكيل في شرح ضبط الذيل.
- ٦- رسم القرآن وضبطه. د. شعبان إسماعيل.
- ٧- رسم المصحف ونقطه. د. عبدالحى الفرماوي.
- ٨- سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين. للشيخ / علي بن محمد الضباع.

المبحث الحادي والعشرون

عدد آي القرآن الكريم

تعريفه: فن يبحث فيه عن أحوال آيات القرآن، من حيث إن كل سورة كم آية، وما رؤوسها، وما خاتمها^(١).

وقيل: هو فن يبحث فيه عن سور القرآن وآياته، من حيث بيان عدد آي كل سورة، ورأس كل آية ومبدئها^(٢).

تعريف الآية: لغة: الآية في اللغة تدل على معان عدة، منها:

١ - المعجزة. ومنه قوله تعالى: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَاهُمْ مِنْ ءَايَةٍ بَيِّنَةٍ﴾ أي: معجزة واضحة.

٢ - العلامة الظاهرة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّنْ رَبِّكُمْ﴾ وقوله: ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِّي ءَايَةً﴾.

ومنه قول العرب: بيني وبين فلان آية، أي علامة. ومنه قول النابغة:

توهمت آيات لها فعرفتها لستة أعوام وذا العام سابع

٣ - الأمر العجيب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ ءَامَةً ءَايَةً﴾.

(١) شرح المخللاتي على ناظمة الزهر، ص (٩٠).

(٢) معالم اليسر، شرح ناظمة الزهر، ص (١٦).

٤- العبرة، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ أي:

عبرة لمن بعدهم.

٥- البرهان والدليل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ

وَالْأَرْضِ وَأَخْلَافُ السِّنِّكُمْ وَالْوَنُكُورُ﴾ وقوله: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ

تُرَابٍ﴾، أي: دلائل قدرته.

٦- الجماعة، ومنه قوله: خرج القوم بأيّتهم، أو بأيّاتهم أي: بجماعتهم.

قال برج بن مسهر الطائي - وهو شاعر جاهلي -:

خرجنا من النقبين لا حي مثلنا بأيّاتنا نزجي اللقاح المطافلا.

وهذه الإطلاقات يستلزم بعضها بعضاً.

تعريفها اصطلاحاً: قالوا: «هي طائفة من القرآن الكريم، ذات مبدأ

ومقطع مستغنية عما قبلها وما بعدها، تحقيقاً أو تقديرًا، غير مشتملة على

مثلها»^(١).

وقال المخللاتي: «أنها: إما جماعة حروف من القرآن، وطائفة منه، مستغنية

عما قبلها وعما بعدها، أو: حروف دالة، وعلامة لانقطاع الكلام الذي قبلها

من الكلام الذي بعدها»^(٢).

(١) معالم اليسر شرح ناظمة الزهر، ص (٤٤).

(٢) شرح المخللاتي على ناظمة الزهر، ص (١٤٥، ١٤٦).

وقال الزرقاني: «هي طائفة ذات مطلع ومقطع، مندرجة في سورة من القرآن»^(١).

قال الشيخ عبدالرزاق موسى: «وهذا التعريف أولى في نظري، لأنه لا ينفي تعلق الآية بما قبلها وما بعدها، فقوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ متعلقة بما قبلها، وقوله تعالى: ﴿لَكُمْ تَنفَكُّوْنَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ أيضاً متعلقة بما بعدها»^(٢).

ومعرفتها توقيفي، على القول الراجح.

والمناسبة بين التعريف اللغوي، والاصطلاحي ظاهرة.

لأنها علامة على نفسها بانفصالها عما قبلها وما بعدها.

أو لأن فيها عبراً، ودلائل لمن أراد أن يتذكر.

أو لأنها بانضمامها إلى غيرها تكون معجزة دالة على صدق الرسول ﷺ.

وهي من الأمور العجيبة، لمكانها من السمو والإعجاز.

وفيها معنى الجماعة، لأنها مؤلفة من جملة حروف وكلمات.

وهي برهان ودليل على قدرة الله سبحانه وتعالى.

وآيات القرآن تختلف في الطول والقصر، وأكثر الآيات الطوال في السور

الطوال، وأكثر الآيات القصار في السور القصار.

(١) مناهل العرفان ١/ ٣٣٩.

(٢) المحرر الوجيز في عد آي الكتاب العزيز، ص (٤١، ٤٢).

وأطول آية هي آية الدين. وأقصر آية: ﴿طه﴾ و: ﴿يس﴾ عند من عدّهما.

وقد تكون الآية مكونة من كلمة واحدة نحو: ﴿مُدَّهَا مَتَانٍ﴾.

وقد تكون مؤلفة من كلمتين نحو: ﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾.

وقد تكون من أكثر، وهو غالب آيات القرآن الكريم.

وقال بعض العلماء: ليس في القرآن الكريم كلمة واحدة آية إلا:

﴿مُدَّهَا مَتَانٍ﴾.

ولعل مراده مما اتفق على كونه آية، بخلاف ما سواها مما اختلف فيه ك:

﴿طه﴾ و: ﴿يس﴾ و: ﴿الْحَاقَّةُ﴾ و: ﴿الْفَارِغَةُ﴾ فقد عدّها الكوفيون فقط.

يطلق اسم الآية ويراد بعضها. كقول ابن عباس: «أرجى آية في القرآن:

﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾». وهي جزء من آية باتفاق.

ووقع إطلاق اسم الآية على أكثر من آية، كقول ابن مسعود: «أحكم آية:

﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ. وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا

يَرَهُ﴾». وهما آيتان باتفاق.

آخر الآية يسمى فاصلة، وهي الكلمة التي تكون آخر الآية، وهي كفاية

الشعر وقرينة السجع.

وقال بعض القراء: الفاصلة هي الكلمة التي تكون آخر الجملة، فهي أعم

من رؤوس الآي، فكل رأس آية فاصلة، ولا عكس.

واستدل على ذلك بأن سيبويه ذكر في التمثيل للفواصل: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ و﴿مَا كُنَّا نَبْعُ﴾ وليساً رأس آية باتفاق، مع: ﴿إِذَا يَسِرُّ﴾ مع أنه رأس آية باتفاق.

ورد هذا القول بأنه مخالف لاصطلاح القراء، وما ذكره سيبويه مشى فيه على مصطلح النحويين لا القراء.

وقد اعتنى العلماء عناية بالغة بتتبع الفواصل في القرآن الكريم، حيث كانت المصاحف القديمة خالية من تحديد مواضعها، حتى تطور الأمر إلى وضع ثلاث نقط عند رأس الآية، ثم تطورت النقط الثلاث فصارت دائرة، ثم كتب رقم الآية في داخلها^(١).

طريق معرفة الآية:

للعلماء في طريق معرفة الآية ونهايتها قولان:

القول الأول: أنه لا سبيل إلى معرفة الآية إلا بتوقيف من الشارع، لأنه ليس للقياس والرأي مجال فيه، وإنما هو محض تعليم وإرشاد من الرسول ﷺ واستدلوا على ذلك بأدلة منها:

١ - النصوص الواردة عن الرسول ﷺ بتحديد عدد الآيات في بعض السور، أو تحديد مواضعها.

(١) مقدمات في علم القراءات، لكل من الدكتور/ محمد القضاة، وأحمد شكري، ومحمد خالد

كقوله فيما رواه البخاري من حديث أبي سعيد بن المولى - عن الفاتحة (هي السبع المثاني).

وقوله في المتفق عليه من حديث أبي مسعود البدرى: (من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه).

وما رواه مسلم من حديث أبي بن كعب قال قال رسول الله (يا أبا المنذر، أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم؟ قلت: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ...﴾ فضرب في صدري وقال: ليهنك العلم أبا المنذر).

وغير ذلك من الأحاديث الكثيرة، مما يدل على أنه لولا أن الرسول ﷺ هو الذي بين الآيات، من حيث بداياتها، ونهاياتها، لما عرفنا بداية الآيتين في آخر سورة البقرة مثلاً، ولا الآيات السبع في الفاتحة.

٢- أن الكوفيين من القراء عدوا: ﴿الْمَ﴾ آية، ولم يعدوا نظيرها: ﴿الر﴾ آية، وعدوا: ﴿الْمَصَّ﴾ آية، ولم يعدوا نظيرها: ﴿الْمَرَّ﴾ آية، وعدوا: ﴿يَسَّ﴾ آية، ولم يعدوا نظيرها: ﴿طَسَّ﴾ آية، وعدوا: ﴿حَمَّ . عَسَقَ﴾ آيتين، ولم يعدوا نظيرها: ﴿كَهَيْعَصَ﴾ آيتين، بل عدوها آية واحدة.

فلو كان الأمر مبنياً على القياس لم يفرقوا بين المثليين، وغير الكوفيين لا يعدون شيئاً من فواتح السور آية.

وهذا الخلاف بين العادين لا يُشكِّل على قولنا: إن معرفة الآية توقيفي من الشارع، لأن كلاً منهم وقف عند حدود ما بلغه أو علمه.

القول الثاني، قيل: إن معرفة بداية الآيات ونهاياتها منه ما هو سماعي، ومنه ما هو قياسي، ومرجع ذلك إلى الفاصلة للآية، فما ثبت أن الرسول ﷺ وقف عليه دائماً تحققنا أنه رأس آية، وما وصله دائماً علمنا أنه ليس برأس آية، وما وقف عليه مرة، ووصله أخرى، احتمل الأمرين، وهذا مجال للقياس، ولا محذور فيه لأنه لا يؤدي إلى زيادة ولا نقصان في آيات القرآن الكريم، وإنما غايته تعيين محل الفصل أو الوصل.

القول الراجح: هو أن معرفة بداية الآيات ونهاياتها توقيفي لا مجال للقياس فيه.

قال الزركشي: «قال بعضهم: الصحيح أنها إنما تعلم بتوقيف من الشارع، لا مجال للقياس فيه، كمعرفة السور»^(١).

وقال: «وهذا الترتيب كان منه ﷺ بتوقيف لهم على ذلك، وأن هذه الآية عقب تلك الآية، فثبت أن سعي الصحابة في جمعه في موضع واحد، لا في ترتيبه، فإن القرآن مكتوب في اللوح المحفوظ على هذا الترتيب الذي هو في مصاحفنا الآن»^(٢).

وقال الزمخشري: «قلت: هذا علم توقيفي لا مجال للقياس فيه، كمعرفة السور»^(٣).

(١) البرهان ١/ ٣٦٤.

(٢) البرهان ١/ ٣٣٠.

(٣) الكشف، للزمخشري ١/ ١٠٥.

وقال الباقلاني: «ترتيب الآيات أمر واجب، وحكم لازم، فقد كان جبريل يقول: ضعوا آية كذا في موضع كذا»^(١).

عدد آيات القرآن:

أجمع العلماء على أن عدد آيات القرآن ستة آلاف آية ومائتا آية، ثم اختلفوا في الزيادة حسب اختلاف عدد الأمصار: فمنهم من قال: وأربع آيات، ومنهم من قال عشر آيات، ومنهم من قال: وأربع عشرة آية، ومنهم من قال: وسبع عشرة آية، ومنهم من قال: وتسع عشرة آية، ومنهم من قال: وعشرون آية، ومنهم من قال: وست ثلاثون آية، وقيل غير ذلك^(٢).

وسبب هذا الاختلاف: أن النبي ﷺ كان يقف على رؤوس الآي للتوقيف، ليعلم أصحابه أنها رأس آية، حتى إذا علموا ذلك صار يصل الآية بما بعدها لتمام المعنى، فيحسب من لم يسمعه أولاً أنها ليست فاصلة، فيعد الآيتين آية واحدة، ولذا يختلف العدد.

فوائد معرفة الآيات:

ذكر العلماء لتقسيم السور إلى آيات حكماً كثيرة، منها:

- ١ - معرفة القدر المعجز من القرآن الكريم، إذ بعض أهل العلم يرى أن كل ثلاث آيات قصار معجزة للنبي ﷺ وفي حكمها الآية الطويلة.

(١) الإتيقان، للسيوطي ١/ ١٧٥.

(٢) انظر البيان في عد آي القرآن، للداني، ص (٧٩ - ٨٢).

وبيان ذلك أن الله تحدى الناس أن يأتوا بسورة من مثل القرآن الكريم، وأقصر سورة في القرآن الكريم هي سور الكوثر، وهي ثلاث آيات قصار، فدل على أن كل ثلاث آيات قصار معجزة.

٢- يرى بعض العلماء أن الوقف على رؤس الآي سنة، وتحديد رأس الآية معين على اتباع السنة.

٣- بعض الفقهاء يرى أن من جهل الفاتحة لزمه أن يقرأ بدلها سبع آيات، وهذا متوقف على معرفة الآية.

٤- بعض الفقهاء يرى اعتبارها في خطبة الجمعة، فيوجب فيها قراءة آية كاملة، أو شطر آية، إن كانت طويلة، وهذا متوقف عليه.

٥- اعتبارها في طول الصلاة وقصرها، فقد ورد أن النبي ﷺ يقرأ في الصبح بالسنتين إلى المائة آية^(١).

٦- اعتبارها في قيام الليل وعدد الآيات للقيام، كما روى أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: (من قام بعشر آيات لم يكتب من الغافلين، ومن قام بمائة آية كتب من القانتين، ومن قام بألف آية كتب من المقنطرين)^(٢).

(١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت الظهر عند الزوال، برقم:

(٥٤١) ٢٧/٢ مع الفتح، ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب القراءة في

الصبح، من حديث أبي برزة الأسلمي ٣٣٨/١.

(٢) رواه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب تحزيب القرآن، من حديث عبد الله بن عمرو بن

العاص، انظر صحيح سنن أبي داود، للألباني ٢٦٣/١.

وروي آثار عن بعض الصحابة رضي الله عنهم في هذا.

العلماء السابقون كانوا يهتمون بعدّ الآي، ونقلوه، ودونوه في كتبهم، كما قال الشاطبي في ناظمة الزهر:

ولما رأى الحفاظ أسلافهم عنوا بها دونوها عن أولى الفضل والبر^(١)

الأعداد المشهورة:

أما الأعداد المشهورة التي يتداولها الناس بالنقل قديماً وحديثاً في سائر الآفاق فهي ستة، وهي:

١- المدني الأول: (العدد الأول لأهل المدينة).

وهو ما رواه الداني بسنده إلى نافع، وهو الذي رواه عن أبي جعفر، عن شيبه بن نصح مولى أم سلمة، وعدد آيات القرآن فيه (٦٢١٠) على خلاف في ست آيات.

٢- المدني الثاني: (العدد الثاني لهم) وهو ما رواه الداني بسنده إلى إسماعيل ابن جعفر، عن ابن جهمز، عن أبي جعفر، وشيبه، مرفوعاً، وعدد آيات القرآن فيه (٦٢١٤).

٣- العدد المكي: وهو ما رواه الداني بسنده إلى ابن كثير، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن أبي، وعدد آيات القرآن فيه (٦٢١٠) وفيما رواه غير أبي وتسع عشرة.

(١) ناظمة الزهر، ص (٥).

٤ - العدد الشامي: وهو ما رواه الداني بسنده إلى يحيى الذماري، عن الأخفش، عن ابن ذكوان، وعن الحلواني، عن هشام، وهما عن أيوب بن تميم، عن الذماري، عن ابن عامر، عن أبي الدرداء، والعدد فيه (٦٢٢٦).

٥ - العدد الكوفي: وهو ما رواه الداني بسنده إلى حمزة، وسفيان الثوري، فحمزة روى عن ابن أبي ليلى، عن السلمي، عن علي ابن أبي طالب، وأما سفيان فعن عبد الأعلى، عن السلمي، عن علي ابن أبي طالب. والعدد فيه (٦٢٣٦).

٦ - العدد البصري: وهو ما رواه الداني بسنده عن عاصم الجحدري، وعطاء بن يسار، والعدد فيه (٦٢٠٤).

من السور ما تفق على عده إجمالاً، ك (آل عمران، و الملك).

سواء ورد نص فيها أم لا. فقد يختلف العلماء في عد بعض آياتها، لكن في الجملة يتفقون على عد السورة، وقد يختلفون في عد السورة إجمالاً، كسورة البقرة.

المؤلفات في العد:

١ - البيان في عد آي القرآن، لأبي عمرو الداني.

٢ - ناظمة الزهر، للشاطبي، وهي نظم للبيان للداني.

٣ - شرح المخللاتي على ناظمة الزهر.

٤ - بشير اليسر، شرح ناظمة الزهر.

- ٥- الفرائد الحسان للقاضي. مع شرحه له.
- ٦- أرجوزة المتولي.
- ٧- شرحها: (المحرر الوجيز) للشيخ عبد الرزاق بن إبراهيم موسى.

المبحث الثاني والعشرون

بيان أهمية علم التجويد

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول". وهو مروي عن زيد بن ثابت رضي الله عنه (١).

ولذلك تلقى السلف -رحمهم الله- القرآن الكريم عن سلفهم بهذه الطريقة التي تسمى بعلم التجويد، والتجويد بقواعده هذه، عبارة عن وصف اصطلاحى لما ثبتت الرواية به من صفة قراءة النبي ﷺ وإلا فالقصد هو تلك الهيئة التي نزل بها الوحي، وتلقاها رسول الله ﷺ من جبريل مشافهة، عرضاً وسماعاً.

ويدل على مشروعية القراءة بهذه الطريقة أمور. منها:

١- أن الله تكفل بحفظ القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

(١) روى البيهقي عن زيد ابن ثابت رضي الله عنه أنه قال: (القراءة سنة). السنن الكبرى، ٥٣٩/٢.

كتاب الصلاة، باب وجوب القراءة على ما نزل من الأحرف السبعة، دون غيرهن من اللغات. رقم (٣٩٩٥). قال البيهقي: «وإنما أراد -والله أعلم- أن اتباع من قبلنا في الحروف، وفي القراءات، سنة متبعة، لا يجوز مخالفة المصحف الذي هو إمام، ولا مخالفة القراءات التي هي مشهورة، وإن كان غير ذلك سائغاً في اللغة، أو أظهر منها، وبالله التوفيق».

قال أبو المظفر السمعاني رحمته الله في تفسيره: «ومعنى حفظ القرآن أنه يمنع من الزيادة فيه، أو النقصان عنه»^(١).

وقال الشنقيطي رحمته الله في الأضواء: «بين تعالى في هذه الآية الكريمة أنه هو الذي نزل القرآن العظيم، وأنه حافظ له من أن يزداد فيه، أو ينقص، أو يتغير منه شيء، أو يبدل»^(٢).

٢- أن قراءة القرآن الكريم عبادة أمر بها المكلفون، قال تعالى: ﴿فَأَقْرءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [المزمل: ٢٠] ومعلوم أن العبادات توقيفية في جميع متعلقاتها، ومن ذلك هيئات أدائها، فكما أن صفة الصلاة توقيفية تتلقى عن رسول الله صلوات الله عليه بالأسانيد الثابتة المتصلة، كذلك صفة القراءة توقيفية تتلقى بالأسانيد المتواترة المتصلة إلى رسول الله صلوات الله عليه لا فرق بين الصلاة وقراءة القرآن. قد يقول قائل: ولكن في الصلاة ورد نص بالأمر بتلقي كيفية أدائها عن النبي صلوات الله عليه في قوله: (صلوا كما رأيتموني أصلي)^(٣). أما القراءة فليس الأمر فيها كذلك.

فنقول في جوابه: إن الشأن في العبادات كلها من حيث التوقيف كالشأن في الصلاة، فهل هناك نص يأمرنا بأن نصوم كما صام النبي صلوات الله عليه؟ وما قال أحد ممن عنده علم إن كيفية الصيام ليست توقيفية، وكذا سائر العبادات.

(١) تفسير القرآن، للسمعاني ١٣١/٣.

(٢) أضواء البيان ١٠٧/٣.

(٣) رواه البخاري، في الأذان، باب ١٨. حديث (٦٣١) ١٣٢/٢. مع الفتح.

ومع ذلك فإن النص الذي يأمرنا بتلقي كيفية القراءة عنه ﷺ ثابت، فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال لنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه: إن رسول الله ﷺ (يأمركم أن تقرأوا كما علمتم) ^(١).

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (خذوا القرآن من أربعة: عبد الله بن مسعود، وسالم، ومعاذ، وأبي بن كعب) ^(٢).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (من أحب أن يقرأ القرآن غضاً كما أنزل فليقرأه بقراءة ابن أم عبد) ^(٣). أي: عبد الله بن مسعود.

فهذه النصوص وأمثالها واضحة الدلالة على أن القراءة توقيفية، فلا يجوز لأحد أن يقرأ القرآن إلا بالهيئة التوقيفية المتلقاة من النبي ﷺ.

فإن قال قائل: ولكن القرآن الكريم أنزل بلسان العرب، فلا يحتاج العربي إلى من يعلمه كيفية النطق به، بل يقرأه دون أن يتكلف ذلك، كيف وهذه لغته.

نقول: لم يترك الصحابة للغتهم، يقرؤون القرآن الكريم حسبما يتيسر على ألسنتهم، بل أمروا بأن يتعلموا كيفية قراءته، وهم عرب فصحاء، لا يعرفون اللحن، ومع ذلك أمروا بالالتزام بالكيفية المتلقاة، كما قال: (اقرأوا كما

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٨٨/٧، برقم: (٣٩٨١) بلفظ: (يقرأ كل رجل منكم كما أقرئ) وإسناده حسن، وأخرجه ابن حبان في صحيحه ٢٢/٣، برقم (٧٤٧) وحسن إسناده شعيب الأرناؤوط، والحاكم في مستدركه ٢٢٣/٢، وصححه ووافقه الذهبي.

(٢) رواه البخاري، في فضائل القرآن من صحيحه، باب ٨ حديث (٤٩٩٩) ٦٦٢/٨.

(٣) رواه ابن ماجه في المقدمة (٤٩/١) وأحمد في مسنده عن عمر ٢٦٥/١ بتحقيق أحمد شاكر.

علمتم) وما ذاك إلا لأن القرآن إنما أنزل بلغة مصطفاة من لغاتهم ولهجاتهم، وليس بكل ما جرى على ألسنتهم.

فقد روى البخاري عن أنس أن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال للرهط الذين كتبوا المصاحف: «إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء فاكتبوه بلسان قريش فإن القرآن أنزل بلسانهم»^(١).

وذكر ابن عطية أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سمع رجلاً يقرأ: (عتى حين) بالعين، -وهي لغة هذيل- فقال: «من أقرأك؟ قال: عبدالله بن مسعود، فكتب عمر إلى ابن مسعود: إن الله أنزل القرآن عربياً بلغة قريش فيها أقرىء الناس بلغة قريش ولا تقرأهم بلغة هذيل»^(٢).

ومعنى هذا أنه لم يكن مخصصاً للصحابة رضي الله عنهم وهم العرب الفصحاء أن يقرأ كل منهم القرآن حسبما يتيسر على لسانه من لغته، فغيرهم من باب أولى. بل إن الرسول ﷺ وهو أفصح من نطق بالضاد لم يخصص له في ذلك، بل عُلِّم القراءة تعليماً، وتلقاها مشافهة وتلقيناً من القوي الأمين، عرضاً وسماعاً، وأمر بهذا التلقي، بل وأمر بالحرص على سماعه جيداً عند التلقي.

فهل يقال بعد ذلك إنه للعربي في هذا الزمان أن يقرأه حسبما يتيسر على لسانه، لا يحتاج إلى تعلم قراءته، وتلقي كيفياته من أفواه الضابطين؟

(١) رواه البخاري في صحيحه، باب نزل القرآن بلسان قريش والعرب، حديث (٤٩٨٤).

(٢) المحرر الوجيز ٨٦/٥.

كيف وقد اشتد اعوجاج الألسنة، وغلبت العجمة، وفشا اللحن؟^(١)
 قال ابن الجزري رحمه الله: «والمقرئ: العالم بها، رواها مشافهة، فلو حفظ
 (التيسير)^(٢) مثلاً ليس له أن يُقرئ بما فيه إن لم يُشافهه من شوفه به مسلسلاً،
 لأن في القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسمع والمشافهة»^(٣).

٣- إن أسانيد القرآن الكريم موجودة متصلة إلى زماننا هذا، لأن القراءة
 سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول، كما روي عن زيد بن ثابت، وروي أيضاً
 عن عروة بن الزبير أنه قال: «إنما قراءة القرآن سنة من السنن فاقروا كما
 علمتموه».

وهذه الأسانيد موجودة في مقدمات كتب القراءات ك: "الغاية" لابن
 مهران (ت ٣٨١هـ) و«التذكرة» لطاهر بن غلبون (ت ٣٩٩هـ) و«التيسير»،
 وجامع البيان» لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) و«سوق العروس» لأبي معشر
 الطبري (ت ٤٧٨هـ) و«إرشاد المبتدئ» للقلانسي (ت ٥٢١هـ) و«الإقناع»
 لابن الباذش (ت ٥٤٠هـ) و«النشر» لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) وغير ذلك
 من كتب هذا الفن.

(١) انظر سنن القراء ومناهج المجودين، للدكتور/ عبدالعزيز القارئ ص (١١١ - ١١٥)
 بتصرف.

(٢) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني، وهو أصل الشاطبية.

(٣) منجد المقرئين، ص (٤٩).

ثم سيجدها عند المسندين في عصرنا من أهل هذا الفن، ولم يُذكر أن أحداً ممن قرؤوا القرآن الكريم بالتلقي والمشافهة عمن قرؤوا على شيوخهم، وأجيزوا بأسانيدهم، قرأ بغير هذه الطريقة المعروفة بالتجويد.

قال ابن الكيال الشافعي (ت ٩٢٩ هـ): «وإنما صار القارئ أثماً بترك تصحيح القرآن لأن الله - تعالى - أنزله بالتجويد، وبالتجويد وصل إلينا، أنزله الله - تعالى - إلى اللوح المحفوظ إلى جبريل عليه السلام إلى نبينا - عليه أفضل الصلاة والسلام - وأخذته الصحابة - رضوان الله عليهم - عن النبي ﷺ وتلقاه التابعون عن الصحابة عن النبي، وتلقته الأئمة القراء عن التابعين، والرواية والطرق عن الرواة، هكذا خلف عن سلف، حتى وصل إلينا عن شيوخنا متواتراً كما أنزل، ثم لم تكف المشايخ أهل الأداء - رحمهم الله - بالأخذ عنهم بالسمع، والقراءة، حتى دونوا تلك القواعد في الكتب مضبوطة محررة، فلم يبق لتعلل علة، فجزاهم الله عنا أحسن الجزاء^(١).

٤ - أن كل من ألف من العلماء المتقدمين في القراءات ك: ابن غلبون (ت ٣٩٩ هـ) في التذكرة، وأبي معشر (ت ٤٧٨ هـ) في التلخيص، وابن أبي مريم (ت بعد ٥٦٥ هـ) في الموضح، وأبي العلاء الهمداني (ت ٥٦٩ هـ) في

(١) الأنجم الزواهر في تحريم القراءة بلحون أهل الفسق والكبائر. لابن الكيال الشافعي ص (٣٠١) مجلة الدراسات القرآنية، المحكمة، الصادرة عن الجمعية العلمية السعودية، العدد الثاني.

الغاية، يذكر إسناده الذي أدى إليه القراءة بهذه القراءات، ثم يذكر في مقدمة كتابه ما يسمى بالأصول، ومنها هذه الأحكام من مدود، وإدغامات، وترقيق وتفخيم، وغير ذلك.

٥- ثم أتى بعد هؤلاء من عرفوا بالرد على أهل البدع، كشيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، وغيرهما، فكيف يسكتون عن بدع تتعلق بكتاب الله.

وأما ما روي من كراهة الإمام أحمد لبعض قراءة حمزة فإنه كره الإفراط في المد والسكت على الهمز، وليست كراهته لها أنه يرى بطلانها وعدم صحتها أو صحة الصلاة بها.

قال الأثرم: قلت لأبي عبد الله: «إمام كان يصلي بقراءة حمزة أصلي خلفه؟ قال: لا يبلغ به هذا كله، ولكنها لا تعجبني»^(١).

٦- ومما يدل على مشروعية القراءة بهذه الأحكام ما رواه الطبراني في الكبير من طريق سعيد بن منصور، ثنا شهاب بن خراش، حدثني موسى بن يزيد الكندي قال: كان ابن مسعود يقرئ القرآن رجلاً، فقرأ الرجل ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ رسالة، فقال ابن مسعود: ما هكذا أقرأنيها رسول

الله ﷻ، قال: كيف أقرأكها يا أبا عبد الرحمن؟ قال: أقرأنيها ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ
لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ فمدها^(١).

قال السيوطي رحمه الله: «وهذا حديث جليل حجة، ونص في الباب، رجال
إسناده ثقات»^(٢) ثم تكلم رحمه الله بعد ذلك عن المدود، وأقسامها، وأسبابها،
والفرق بين مدها.

ويرد بعضهم على من يعتني بالتجويد بما رواه البخاري من حديث أنس بن
مالك رضي الله عنه لما سئل عن قراءة النبي ﷺ قال: كانت مدًّا، ثم قرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ يمد بيسم الله، ويمد بالرحمن، ويمد بالرحيم^(٣). ظناً منهم أن هذا
فيه دلالة على إبطال المدود من أحكام التجويد، إذ كيف لا تمد هذه عند أهل
التجويد، والنص صريح بمدها؟

والجواب أن يقال: إن المدود منها ما هو طبيعي، لا يتوقف على سبب،
فيمد بمقدار الألف الطبيعية، ويسمى مدًّا، ومنها ما يتوقف على سبب، فإذا
وجد سببه وهو الهمز، أو السكون، زيد في مده بقدر ما روي من تلك الرواية،
فالمدود الواقعة في البسملة كلها من قبيل المد الطبيعي ويسمى مدًّا.

(١) المعجم الكبير ١٣٧/٩. وذكره الهيثمي في المجمع ١٥٥/٧. وقال: «ورواه الطبراني ورجاله

ثقات». وحسنه الألباني كما في الصحيحة رقم: (٢٢٣٧).

(٢) الإتيان ١/٢٧١.

(٣) صحيح البخاري، مع الفتح ٧٠٨/٨.

والأصل أن يرجع في بيان معنى هذا الحديث إلى شراح صحيح البخاري.
وهالك شيئاً منها:

قال ابن حجر رحمته الله عند شرحه لهذا الحديث: «المد عند القراء على ضربين: أصلي، وهو إشباع الحرف الذي بعده ألف أو واو أو ياء، وغير أصلي، وهو ما إذا أعقب الحرف الذي هذه صفته همزة. وهو متصل، ومنفصل. فالمتصل: ما كان من نفس الكلمة. والمنفصل: ما كان بكلمة أخرى. فالأول يؤتى فيه بالألف والواو والياء ممكنات من غير زيادة، والثاني يزاد في تمكين الألف والواو والياء زيادة على المد الذي لا يمكن النطق بها إلا به من غير إسراف، والمذهب الأعدل أنه يمد كل حرف منها ضعفي ما كان يمدّه أولاً، وقد يزاد على ذلك قليلاً، وما أفرط فهو غير محمود، والمراد من الترجمة الضرب الأول»^(١). أي: المد الطبيعي.

وبعضهم فهم ما رواه الإمام أحمد، وابن ماجه، عن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما أن أبا بكر وعمر بشراه أن رسول الله ﷺ قال: (من أحب أن يقرأ القرآن غصاً كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد)^(٢). على أن المقصود بقراءته الحروف والقراءات التي يقرأ بها، وهذا فهم خاطئ، إذ المراد -والعلم عند الله- هو كيفية أداء ألفاظ القرآن الكريم، وهيئة القراءة، وتجويدها.

(١) فتح الباري ٨ / ٧٠٨.

(٢) مسند الإمام أحمد، حديث (٢٧) من مسند أبي بكر.

قال السيوطي بعدما ذكر تعريف التجويد: «والى ذلك أشار عليه السلام بقوله: (من أحب أن يقرأ القرآن غصاً كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد) يعني ابن مسعود، وكان عليه السلام قد أعطي حظاً عظيماً في تجويد القرآن، ولا شك أن الأمة كما هم متعبدون بفهم معاني القرآن وإقامة حروفه هم متعبدون بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه على الصفة المتلقاة من أئمة القراء المتصلة بالحضرة النبوية»^(١).

قال السندي في شرحه لمسند الإمام أحمد: «أراد طريقه في القراءة وهيئاته فيها»^(٢).

ومما يدل على أن هذا هو المراد أن النبي عليه السلام لم يسمع من ابن مسعود القرآن الكريم كله، وإنما سمع منه آيات من سورة النساء، وهو قائم يصلي، فدل على أنه أراد هيئة القراءة وكيفيتها، لا سيما أن ابن مسعود رضي الله عنه ليس ممن جمع القرآن كله على عهد النبي عليه السلام.

وقراءة العلماء المعتبرين في القديم والحديث، قراءة سهلة ميسرة، مع مراعاة أحكام التجويد، فهم ينفون التكلف، والتنطع، والتشديد، والمبالغات.

قال الإمام أبو عمرو الداني رحمته الله (ت ٤٤٤ هـ): «اعلموا أن التجويد لا يتمكن، والتحقيق لا يتحصل، إلا بمعرفة حقيقة النطق بالمتحرك،

(١) الإتيان ٢/ ٦٣٩، ٦٤٠.

(٢) شرح مسند الإمام أحمد للسندي ١/ ٤٧.

والمسكن، والمختلس والمرام، والمشم، والمهموز، والمسهل، والمحقق، والمشدد،
والمخفف، والممدود، والمقصور، والمبين، والمدغم، والمخفى، والمفتوح،
والممال»^(١).

قال الإمام السخاوي رحمته الله (ت ٦٤٣ هـ) بعد أن نقل كلام أبي عمرو
الداني هذا: «ومن جملة التجويد معرفة أحكام النون الساكنة والتنوين في
الإدغام والإظهار والقلب والإخفاء»^(٢).

وقال أيضاً: «وأما قرائتنا التي نأخذ بها فهي القراءة السهلة المرتلة العذبة
الألفاظ، التي لا تخرج عن طباع العرب، وكلام الفصحاء، على وجه من
وجوه القراءات السبعة، فنقريء لكل إمام بما نقل عنه من مدّ أو قصر أو همز
أو تخفيف همز أو تشديد أو تخفيف أو إمالة أو فتح أو إشباع أو اختلاس.
وخلط بعض القراءات ببعض عندنا خطأ. وعلى الجملة فمن اجتنب اللحن
الجلي والخفي فقد جود القراءة»^(٣).

٧- إن هذه القواعد والاصطلاحات المسماة بعلم التجويد هي من قواعد
اللغة العربية التي لم يخالف فيها من ينكر أحكام التجويد، ولذلك من يدرس
اللغة العربية بتوسع يدرس الصفات والمخارج، وما يسمى بالصوتيات وهذه
الأحكام -التجويد- لا تخرج عن كونها من المخارج أو الصفات... إلخ

(١) التحديد في الإتقان والتجويد، ص (٩٧)، تحقيق: د. غانم قدوري حمد.

(٢) جمال القراء وكمال الإقراء ٢/ ٥٣٠، ٥٣١.

(٣) جمال القراء وكمال الإقراء ٢/ ٥٢٩.

٨- بعض الناس يقول إنه لم يصنف المتقدمون في التجويد، مستدلاً بهذا على عدم مشروعيته، وأنه علم حادث، وليس له أصل.

فنقول: إن التجويد كغيره من العلوم لم يصنف فيها إلا لما دعت الحاجة إلى التصنيف فيه، وإلا هل كان معروفاً عند الصحابة رضي الله عنهم علم مصطلح الحديث، وتقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف.

وكذلك أقسام الضعيف على كثرتها؟

وكذلك مراتب الجرح والتعديل؟ أم أنه صُنف فيها لما دعت الحاجة إليها، وكثرت الرواية في الحديث، واختلط الصحيح بالضعيف، وكثرت الرواة واختلط الثقة بغيره، ووضع أهل الحديث هذا الفن لتمييز الصحيح من الضعيف. فهل يقال إن هذا بدعة؟

وكذلك علم أصول الفقه هل كان معروفاً عند الصحابة رضي الله عنهم بهذا

الاصطلاح؟ أم سبيله سبيل سابقه، لم يؤلف فيه إلا لما دعت الحاجة إليه؟

وكذلك علوم اللغة العربية، الذي يعتبر في هذا الزمان من الأولويات في طلب العلم - كالملمح للمنطق - هل كان معروفاً عند الصحابة رضي الله عنهم بهذه القواعد والتسميات؟ هل كانوا يعرفون اصطلاحات أهل اللغة من فاعل ومفعول، ومضاف ومضاف إليه، وحال، ونعت، وصفة، ومبتدأ وخبر وغير ذلك، وإعراب كل منها؟ أم أنهم كانوا يتكلمون بالفصحى، ويعربون سليقة؟ لا شك أنه الأخير.

ثم لما طرأ على الناس اللحن في اللغة بسبب اختلاط العرب بغيرهم، احتاج الناس إلى وضع هذه القواعد النحوية واللغوية لضبط كلام الناس.

وسبيل التجويد سبيل هذه الفنون، لما كان الناس يقرؤون القرآن الكريم بالتلقي والمشافهة من أفواه الضابطين، لم يُحتَج إلى وضع هذه القواعد والاصطلاحات، فلما طرأ على الناس اللحن في كتاب الله بدأ أهل العلم بوضع ما يحتاجه المسلمون لدفع اللحن في كتاب الله، فوضعوا النقط، ولم يكن معروفاً من قبل، ثم وضعوا الشكل والحركات والسكنات، وكلما احتاج المسلمون إلى قاعدة، أو ضابط أدرجوه حتى اكتمل ما يسمى بعلم القراءات، والتجويد، ورسم القرآن الكريم، وضبطه.

ومما يدل على ذلك أن أول من أفرد التصنيف في التجويد أبو مزاحم الخاقاني (ت ٣٢٥هـ) حيث صنف قصيدته الرائية التي ضمنها بعض أحكام التجويد، ولعله اقتصر على ما دعت الحاجة إلى ذكره مما طرأ على الناس اللحن فيه.

وكذلك أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) في كتابه (إدغام القراء) حيث اقتصر فيه على ما أدغمه كل قارئ من القراء.

وكذلك أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) في (كتاب الإدغام الكبير).

ثم لما طرأ على الناس اللحن في أشياء آخر ضمنها من أتى بعدهم تصانيفهم.

كما فعل مكّي ابن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) رَحِمَهُ اللهُ في كتابه: (الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة).

وكذلك أبو عمرو الداني في كتابه: (التحديد في الإتقان والتجويد).

وكذلك الشاطبي في منظومته في القراءات السبع: (حرز الأمان ووجه التهاني، المسماة بالشاطبية) حيث ضمنها بعض أحكام التجويد.

وكذلك السخاوي (ت ٦٤٣هـ) في نونيته، فقد زاد بعض المباحث التي لم يذكرها أبو مزاحم.

وهكذا إلى أن اكتملت مباحث هذا العلم بتصنيف إمام الفن - في زمانه -

ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) رَحِمَهُ اللهُ. في جميع كتبه، كالتمهيد، والمقدمة وغيرهما.

وكذلك البقاعي (ت ٨٨٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ في: (القول المفيد في أصول التجويد لكتاب ربنا المجيد).

وكذلك الطيبي (ت ٩٧٩هـ) في منظومته: (المفيد في التجويد).

ثم إنني أقول: إنه قد ظهر في هذه الأزمان أناس - من بعض قراء الإذاعات والمحافل - أساءوا إلى القراءات والتجويد باسم تطبيق التجويد وإتقانه، أرادوا بذلك استمالة قلوب الناس إليهم لا إلى كتاب ربهم، فبدؤوا يبالغون في التعمق في مخارج الحروف وصفاتها، حتى أخرجوها من غير مخارجها، فكره بعض الناس التجويد، وصنفوه في البدع والمحدثات، وهم سبب ذلك.

فتحرف مصطلح القراء فصار يطلق على ذاك الرجل الذي يضع كفيه على أذنيه ويبدأ بالقراءة على أنغام الموسيقى، ويتمايل يمنة ويسرة بين كل مقطع

والذي يليه، ويحمر وجهه، وتبرز عيناه، وتنتفخ أوداجه، ويتفصد عرقاً من شدة التكلف في القراءة.

قال أبو عمرو الداني - في كتابه التحديد -: «فأما ما يذهب إليه أهل الغباوة من أهل الأداء، من الإفراط في التمطيط، والتعسف في التفكيك، والإسراف في إشباع الحركات، وتلخيص السواكن، إلى غير ذلك من الألفاظ المستبشعة، والمذاهب المكروهة، فخارج عن مذاهب الأئمة وجمهور سلف الأمة، وقد وردت الآثار عنهم بکراهة ذلك، وبكيفية حقيقته.

ثم روى بإسناده عن عبدالرحمن بن أبي حماد قال: سمعت حمزة يقول: إن لهذا التحقيق منتهى ينتهي إليه، ثم يكون قبيحاً، مثل البياض له منتهى ينتهي إليه، فإذا زاد صار برصاً، ومثل الجعودة لها منتهى تنتهي إليه، فإذا زادت صارت قططاً.

وروى بإسناده أيضاً عن جعفر بن شكل، قال: جاء رجل إلى نافع، فقال: تأخذ علي الحدر؟ فقال نافع: ما الحدر؟ ما أعرفها، أسمعنا. قال: فقرأ الرجل، فقال نافع: الحدر أو قال: حدرنا، أن لا نسقط الإعراب، ولا ننفي الحروف، ولا نخفف مشدداً، ولا نشدد مخففاً، ولا نقصر ممدوداً، ولا نمد مقصوراً، قرائتنا قراءة أكابر أصحاب رسول الله ﷺ سهل جزل، لا نمضغ ولا نلوك، نبر ولا نبتهر، نسهل ولا نشدد، نقرأ على أفصح اللغات وأمضاها، ولا نلتفت إلى أقاويل الشعراء وأصحاب اللغات، أصاغر عن أكابر، ملي عن وقي، ديننا

دين العجائز، وقرائنا قراءة المشايخ، نسمع في القرآن، ولا نستعمل فيه الرأي،
ثم تلافياً نافع: ﴿قُلْ لِّينِ اجْتَمَعَتِ الْإِشْرُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا
الْقُرْآنِ...﴾ إلى آخر الآية.

ثم قال أبو عمرو بعد هذا: وهذا كلام من أُيد ووفق، ونُصر وفُهم، وجُعل
إماماً عالماً، وعلماً يُقتفى أثره، ويُتبع سننه. وهذه الطريقة التي وصفها وبينها
وأوضحها وعرف أن الصحابة - رضوان الله عليهم - احتذوها، هي التي يجب
على قراء القرآن أن يمتثلوها في التحقيق، ويسلكوها في التجويد، وينبذوا ما
سواها مما هو مخالف لها وخارج عنها. وعلى ذلك وجدنا الأئمة من القراء
والأكابر من أهل الأداء^(١).

وقد تكلم العلماء من السلف والخلف على مسألة القراءة بألحان الموسيقى
والتطريب المنهي عنه فليراجع في مظانه.

فالتجويد إذن هو إخراج الحروف من مخارجها، مع إعطائها حقها من
الصفات ومستحقها، من غير إفراط ولا تفريط، وضابطه المشافهة والتلقي من
أفواه الضابطين.

ورحم الله أبا مزاحم الخاقاني حيث قال في رائيته:

أي قارئ القرآن أحسن أداءه يضاعف لك الله الجزيل من الأجر

(١) انظر التحديد في الإتقان والتجويد، لأبي عمرو الداني، ص (٨٩ - ٩٤).

فما كل من يتلو الكتاب يقيمه وما كل من في الناس يقرئهم مقري
وإن لنا أخذ القراءة سنة عن الأولين المقرئين ذوي الستر

ورحم الله السخاوي حيث قال في نونيته:

يا من يروم تلاوة القرآن لا تحسب ويرود شأ وأئمة الإتقان أو مد
التجويد مداً مفراطاً أو أن تشدد بعد مالا مد فيه لوان أو أن تلوك
مد همزة أو أن تفوه بهمزة متهوعاً الحرف كالسكران فيفر سامعها من
للحرف ميزان فلا تك طاغياً الغثيان فيه ولا تك مخسر الميزان

وهذا أكبر دليل على بعد المتقدمين من علماء القراءة والتجويد عن الإفراط
فيه والتنطع في أدائه، وكذلك هم بعيدون عن قراءة القرآن الكريم بما تهواه
نفوسهم، بل بالتلقي والمشافهة.

وهنا مسألة أختم بها هذا المبحث وهي: أن بعض الناس يذكر أحياناً كلام
ابن الجزري في أول المقدمة الجزرية:

والأخذ بالتجويد حتم لازم من لم يجد القرآن آثم

على وجه الاستهزاء والتنقص، وأن ابن الجزري من المتعصبين للتجويد،
وغير ذلك مما نسمعه ويسمعه غيرنا.

لكن أقول دفاعاً عن هذا العالم الجليل: إن ابن الجزري ليس رجلاً من
عوام الناس الذين يتكلمون بلا علم، بل إنه فقيه، فقد ألزمه سلطان شيراز
بتولي القضاء فيها فتولاه مكرهاً.

وهو أيضاً محدّث - خدم مسند أحمد - له كتاب المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد، وله عقد اللآلي في الأحاديث المسلسلة الغوالي، وله المسند الأحمد فيما يتعلق بمسند أحمد، وله القصد الأحمد في رجال مسند أحمد، وله الهداية في علم الرواية في مصطلح الحديث وطبقات المحدثين، وهي عبارة عن منظومة تقع في (٣٧١) بيت، وقد شرحها السخاوي رحمته الله بل إنه سمع المسند كاملاً ويرويه بالإسناد.

إمام في اللغة، له: «الجوهرة» في النحو.

إذا كانت هذه منزلته العلمية فلا بد أن نلتمس وجهاً لكلامه، ويؤخذ هذا من كلامه هو في مواضع آخر، حيث عرف التجويد، ونبذ التكلف، فقال:

وهو إعطاء الحروف حقها من صفة لها ومستحقها

فبين مراده من التجويد، وهو إخراج الحرف من مخرجه، وإعطاءه حقه من الصفات اللازمة التي تميزه عن غيره من الحروف المشتركة معه في المخرج، والصفات العارضة، ولا أظن أحداً يخالف في هذا.

فلو أن أحداً قرأ القرآن الكريم وأخرج الحرف من غير مخرجه، بحيث يكون حرفاً آخر، أو لم يعط الحرف صفته التي تميزه عن غيره، بحيث يكون صوته صوت حرف آخر، فلا يشك عاقل أن هذا حرام.

المبحث الثالث والعشرون

الاختيار عند القراءة

تعريف الاختيار:

الاختيار في الاصطلاح: ما اختاره قارئ من بين مروياته، ومما قرأ به، وروي عنه قراءة تنسب إليه^(١).

وقيل: الاختيار هو ما اختاره إمام من القراء فيما روى وعلم وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده، والأولى، فالتزمه طريقة، وقرأ به، واشتهر عنه، وعرف به، ونسب إليه^(٢).

وقيل: الاختيار: أن يعتمد من كان أهلاً له إلى القراءات المروية، فيختار منها ما هو الراجح عنده، ويجرّد من ذلك طريقاً في القراءة على حدة^(٣).

ومن خلال هذا التعريف يتبين أن هناك فرق بين القراءة والاختيار، لأن

من العلماء من لم ير بينهما فرقاً.

قال القرطبي: «وهذه القراءات المشهورة، هي اختيارات أولئك الأئمة

القراء، وذلك أن كل واحد منهم اختار فيما روى وعلم وجهه من القراءات

ما هو الأحسن عنده، والأولى، فالتزمه طريقة، ورواه وأقرأ به، واشتهر عنه،

(١) الإبانة، ص (٦٥) والنشر ١/ ٥٢.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١/ ٣٥.

(٣) التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن. للشيخ طاهر الجزائري، ص (١٢١).

وعرف به، ونسب إليه، فقليل حرف نافع، وحرف ابن كثير، ولم يمنع واحد منهم اختيار الآخر، ولا أنكره، بل سوغه وجوزه، وكل واحد من هؤلاء السبعة روي عنه اختياران أو أكثر، وكل صحيح»^(١).

وبعضهم يرى أن هناك فرق بينهما، وأنها ليسا من المترادفات. ولذلك عَنْوَنَ أبو محمد عبدالله بن علي بن أحمد سبط الخياط لكتابه المبهج بقوله: «كتاب المبهج في القراءات الثمان وقراءة ابن محيصن والأعمش، واختيار خلف واليزيدي» ففرَّق بين القراءات والاختيار.

وقد فرق بعضهم بينهما، فجعل القراءة تعني: أن يكون للمقرئ قراءة مجردة على حرف واحد، من أول القرآن إلى آخره.

أما الاختيار فهو: أن يأخذ القارئ من مجموع القراءات التي رواها حروفاً يفضلها لسبب يذكره - أو لا يذكره - قد يكون حرف منها من قراءة، في حين يكون الحرف الآخر من قراءة أخرى، وهكذا إلى آخر القرآن الكريم^(٢).

ويرى الدكتور غانم قدوري: أن الفرق بين القراءة والاختيار يظهر في أن القراءة كان يراد بها الطريقة التي يقرأ بها كل واحد من علماء الصحابة، بالقراءة، مثل: قراءة زيد بن ثابت، وقراءة أبي بن كعب.

(١) الجامع لأحكام القرآن ١ / ٣٥.

(٢) انظر مقدمة تحقيق (قراءات القراء المعروفين بروايات الرواة المشهورين) للمقرئ أحمد بن

أبي عمر المعروف بالأندرابي، تحقيق: د. أحمد الجنابي، ص (٢٨، ٢٩).

وأن الاختيار: هو تأليف علماء القراءة من التابعين قراءة من قراءات الصحابة، وتأليف علماء تابعي التابعين قراءة من قراءة التابعين، حيث لا يخرج أحد عن شيء مما روى من قراءات الصحابة^(١).

قد يقول قائل: أليس الاختيار في القراءات نوع اجتهاد؟ والقراءات ليس فيها اجتهاد.

نقول: إن اجتهاد القراء لم يكن في وضع القراءات - كما توهمه البعض - وإنما هو في اختيار الرواية، وفرق بين الاجتهاد في اختيار الرواية، والاجتهاد في وضع القراءة^(٢).

ولذلك يقول الداني في جامع البيان عن نسبة القراءة إلى القارئ وإضافتها إليه: «وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد»^(٣).

وليس معنى الاختيار أن يفضل الإنسان قراءة متواترة على قراءة مثلها متواترة، معتقداً أن هذه القراءة المختارة أصوب من الأخرى.

وقد كان لمعظم علماء الإقراء في القرن الثاني الهجري اختيار في القراءة. فكان نافع إمام أهل المدينة يقول: «قرأت على سبعين من التابعين، وقال:

(١) مجلة كلية الشريعة، جامعة بغداد، العدد (٩) ص (١٩٠).

(٢) القراءات القرآنية. تأريخ وتعريف. للدكتور / عبد الهادي الفضلي، ص (١٠٦).

(٣) جامع البيان ١/ ١٣٠.

فنظرت إلى ما اجتمع عليه اثنان منهم فأخذته، وما شذ فيه واحد تركته، حتى ألقت هذه القراءة في هذه الحروف»^(١).

وكان الكسائي قد قرأ على حمزة، ونظر في وجوه القراءات، وكانت العربية علمه وصناعته، واختار من قراءة حمزة وقراءة غيره قراءة متوسطة، غير خارجة عن آثار من تقدمه من الأئمة، وكان إمام الناس في القراءة في عصره، وكان يأخذ الناس عنه ألفاظه بقراءته عليهم^(٢).

وقال ابن النديم: «وكان الكسائي من قراء مدينة السلام، وكان أولاً يُقْرَأُ بقراءة حمزة، ثم اختار لنفسه قراءة، فأقرأ بها الناس في خلافة هارون»^(٣).

وصارت كلمة: (اختيار) تساوي كلمة: (قراءة) فإذا قيل: اختيار حمزة، فإنما ذلك يعني قراءته، لكن قراءات الصحابة لم تستخدم فيها كلمة اختيار، فكان يقال دائماً: قراءة ابن مسعود، وقراءة زيد، وهكذا^(٤).

إلا أن ظاهرة الاختيار لم تستمر إلى أبعد من القرن الثالث، فقد ذكر الذهبي أنه سأل رجل ابن مجاهد: لم لا يختار الشيخ حرفاً يُحمَلُ عليه؟ فقال: نحن أحوج إلى أن نُعمل أنفسنا في حفظ ما مضى عليه أئمتنا، أحوج منا إلى اختيار حرف يقرأ به من بعدنا^(٥).

(١) السبعة لابن مجاهد، ص (٦١).

(٢) السبعة، لابن مجاهد، ص (٧٨).

(٣) الفهرست، ص (٤٦).

(٤) محاضرات في علوم القرآن. للدكتور غانم قدوري الحمد، ص (١٢٥).

(٥) معرفة القراء الكبار ١/ ٢٧١.

وإذا كانت ظاهرة الاختيار في القراءة قد توقفت عند عصر ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) فإنها أدت إلى ظهور عدد من القراءات التي صارت تُنسب إلى علماء القراءة الذين عاشوا في القرن الثاني الهجري خاصة، كما أنها أدت إلى اختفاء نسبة القراءة إلى الصحابة، مثل : قراءة زيد، وقراءة ابن مسعود، أو ما كان يعرف بقراءة أهل المدينة، أو قراءة أهل الكوفة، لأن هذه القراءات دخلت في اختيارات القراء، مختلطة بعضها ببعض، وأوضح مثال على ذلك قراءة عاصم الذي جمعت قراءته بعض قراءة زيد، عن طريق أبي عبد الرحمن السلمي، وبعض قراءة ابن مسعود، عن طريق زر بن حبیش.

فكانت ظاهرة الاختيار سبب اختفاء تلك القراءات بصورتها الأولى، وظهورها في قراءات القراء من تابعي التابعين^(١).

فالاختيار ليس مجرد نقل وحكاية، في حين قد تكون القراءة كذلك، فالصحابي الذي تلقى قراءة واحدة عن الرسول ﷺ ولم يعرف غيرها، وقرأ بها، وأقرأ، لا يحسن إطلاق الاختيار على قراءته، وكذلك التابعي الذي لم يعرف غير قراءة واحدة.

لكن الذي قرأ بأكثر من حرف، وتلقى عدة روايات، واختار منها ما عرف عنه، يمكن أن يطلق على ما قرأ به وأقرأ، لفظ: (اختيار) أو (قراءة). وبناء على هذا فكل اختيار قراءة، وليس كل قراءة اختيار^(٢).

(١) محاضرات في علوم القرآن. للدكتور غانم قدوري الحمد، ص (١٢٥، ١٢٦).

(٢) الاختيار في القراءات والرسم والضبط، ص (١٦).

شروط الاختيار:

- ١- أن يقع الاختيار ممن هو أهل له.
- ٢- أن تكون القراءة صحيحة ضمن القراءات المروية، فليس لأحد أن يختار قراءة لقوة وجهها في اللغة مثلاً، وهي غير مروية، لأن القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول.
- ٣- أن تكون موافقة لرسم المصحف.
- ٤- أن تكون ذات وجه قوي في العربية.
- ٥- أن لا يؤدي الاختيار على اجتماع أوجه متنافرة وثقيلة على السامع أو القارئ، يؤدي إلى عدم التناسب، كأن يختار مثلاً وجه التقاء الساكنين في ﴿يَخْصِمُونَ﴾ يس، آية (٤٩) ^(١).

الفرق بين اختلاف القراء، واختلاف الفقهاء:

يمكن حصر الخلاف بين اختلاف الفقهاء واختلاف القراء في النقاط التالية:

- ١- اختلاف القراء اختلاف في اختيار القراءة ببعض ما ثبت أنه كله من كلام الله - عز وجل -.

(١) القراءات القرآنية، تأليف/ عبدالحليم قابة، ص (٢٦٦). والاختيار في القراءات القرآنية، للدكتور/ نصر سعيد، ص (٦٢، ٦٣).

أما اختلاف الفقهاء فاختلف في تعيين الحق عند الله تعالى في المسألة
الفقهية المختلف فيها.

٢- اختلاف القراء اختلاف في القراءة والأداء للألفاظ القرآنية.

أما اختلاف الفقهاء فاختلف في استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها
التفصيلية.

٣- اختلاف القراء اختلاف تنوع في حق الجميع، ويقبل كله، ولا يخطئ
الواحد منهم غيره، بل يصوب قراءته، وإنما وقع اختياره على غيرها.

أما اختلاف الفقهاء فاختلف تدافع وتضاد، ولا يقبل كله، وكل مجتهد
يصوب رأيه ويخطئ رأي غيره بجزم أو بغير جزم.

٤- إن اختلاف القراء كله حق وصواب، ولا يجوز إنكار شيء منه.

أما اختلاف الفقهاء فليس كذلك، والصواب حليف واحد منهم - على ما
عليه الأكثر - وهو الفائز بالأجرين دون غيره^(١).

(١) انظر النشر ١/ ٥٢. والقراءات القرآنية. عبد الحليم قابه، ص (٣٩).

المبحث الرابع والعشرون

التحريرات وموقف العلماء منها

تعريف التحريات:

التحرير لغة: التقويم، والتدقيق، ومنه تحرير الكتاب وغيره، أي: تقويمه^(١)، وإمعان النظر فيه من غير زيادة أو نقصان.

أما في اصطلاح القراء، فالتحريرات هي: التدقيق في القراءات المروية، وتقويمها، وتمييز كل رواية على حدة، وتتبع أوهام العلماء القراء في كتبهم ومنظوماتهم^(٢).

وعرفها الأزميري بقوله: «التدقيق في القراءات، وتقويمها، والعمل على تمييز كل رواية على حدة، من طرقها الصحيحة، وعدم خلط رواية بأخرى»^(٣).

كان المحررون من القراء بعد ابن الجزري ينقلون الأحكام التي اعتمدها في النشر من النشر مباشرة، مكتفين بما قام به ابن الجزري، لكن بعض المحررين المتأخرين، مثل الأزميري والمتولي ومن بعدهم اهتموا بالتأكد من دقة نقل ابن الجزري من كتب القراءات، وأيضاً اهتموا بالتأكد من أن نقله من هذه الكتب

(١) مختار الصحاح، ص (٧٠) مادة (ح ر ر).

(٢) معجم علوم القرآن، ص (٨٠).

(٣) عمدة العرفان، ص (٣).

مسند من الطرق التي ذكرها في النشر، فقد يعزو ابن الجزري إحدى القراءات إلى كتاب من طريق لم يسنده في النشر، وبذلك لا يصح - عندهم - أن ننسب لهذا الطريق ما ذكره ابن الجزري من هذا الحكم^(١).

أمثلة التحريرات:

١ - المثال الأول للتحريرات، قول الشاطبي: وخلفهم في الناس في الجر حصلاً.

فذكر أن الإمالة في لفظ: «النَّاسِ» المجرور لأبي عمرو من الروايتين، روايتي الدوري والسوسي، وهذا ظاهر النظم، فجاء المحررون بعد التحقيق. قال السخاوي: «وهذا الخلاف منسوب في القصيدة إلى أبي عمرو دون الدوري والسوسي، لما ذكرت، وكان شيخنا يقرأ بالإمالة له من طريق الدوري، وبالفتح من طريق السوسي، وهو مسطور في كتب الأئمة كذلك»^(٢).

وهذا مما لا يختلف عليه اثنان من أن الإمالة للدوري دون السوسي.

وقال الناظم:

وفي الناس عن دور فأضجع وصالح له افتح ووزع صاحبي خلف حصلاً.

٢ - المثال الثاني: قال ابن الجزري في الدرة: ووصل فأجمعوا افتح طوى.

(١) انظر أجوبة القراء الفضلاء، للشيخ إيهاب فكري، ص (١٦٤ و ١٦٥).

(٢) فتح الوصيد، للسخاوي ٤٦٥ / ٢.

فذكر أن رويس قرأ قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ﴾ بهمزة وصل وفتح الميم، وهذا ظاهر النظم، ولكن المحررين ذكروا أن هذه القراءة مخالفة لما في تحبير التيسير، الذي هو أصل الدرة، فإن طريق التحبير عن رويس إنما هو بهمزة قطع مفتوحة وكسر الميم، كغيره من القراء.

قال الشيخ عبدالفتاح القاضي: «والصحيح عن رويس أنه يقرأ بقطع الهمزة، وكسر الميم كالجماعة، من طريق الدرة»^(١).

أما ما يتعلق بتركيب الأوجه بعضها مع بعض، فمنه:

٣- المثال الثالث: قوله تعالى: ﴿وَأَنَّى الْمَالُ عَلَىٰ حُجَّهِ﴾ في (أتى) لورش مد البدل، والألف المنقلبة عن الياء، وله في البدل ثلاثة أوجه: (القصر والتوسط والإشباع) وله في ذات الياء: (الفتح والتقليل).

فالأصل على الطريقة الحسابية أن يكون له ستة أوجه، من ضرب ثلاثة البدل بوجهي ذات الياء، ولكن المقروء به من الشاطبية أربعة أوجه فقط، وهي: قصر البدل مع فتح ذات الياء، وتوسط البدل مع تقليل ذات الياء، ومد البدل مع فتح ذات الياء، وتقليلها.

ويمتنع وجهان: قصر البدل مع التقليل، وتوسط البدل مع فتح ذات الياء.

قال ابن الجزري:

كَاتَى لورش افتح بمد وقصره وقلل مع التوسيط والمد مكملًا

(١) الإيضاح لمن الدرة في القراءات الثلاث، ص (٩١).

لحرز وفي التلخيص فافتح ووسطن وقصر مع التقليل لم يك للملا.
فبين أن وجه التوسط مع الفتح، إنما هو في الطيبة من طريق التلخيص.

٤- المثال الرابع: قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ﴾ وقوله: ﴿وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾.

اجتمع في الآية الأولى مد منفصل، وإدغام كبير، وفي الآية الثانية، همز ساكن وإدغام كبير، ولأبي عمرو من طيبة النشر، القصر والتوسط في المنفصل، والإدغام وعدمه في الكبير، وله في الآية الثانية الإبدال وتركه في الهمز، والإدغام وتركه في الكبير.

فعلى الأصل يكون له في كل آية أربعة أوجه، إلا أن المحررين ذكروا أنه يمتنع في الآية الأولى الإدغام مع المد، وفي الآية الثانية الإدغام مع الهمز.

قال ابن الجزري:

إذا التقى خطأً محركان مثلان جنسان مقاربان
أدغم بخلف الدور والسوسى معاً لكن بوجه الهمز والمد امنعا
وهناك أمثلة كثيرة للتحريات، بعضها كثير الأوجه، وقد لا يستوعبها كل أحد، فتركها واكتفيت بها أوجه قليلة، لأن المراد بيان معنى التحريات.

نشأة التحريات:

كان المتقدمون من علماء القراءات، وطلاب هذا الفن يتبعون طريقة الأفراد عند عرض القراءات، فكانوا يفردون كل قراءة أو رواية بختمة

مستقلة، حتى ظهر ما يسمى بجمع القراءات، وقرأ به أئمة من علماء هذا الشأن.

ولما تطاول الزمن، ومرت الأيام، وتكاثر الأسانيد، وتشعبت الطرق، وكثرت الأوجه، حرص بعض العلماء على تنظيم القراءات والروايات، وتمييز بعضها عن بعض، وتمحيص الصحيح من الضعيف، والمقبول من غير المقبول، لأن من المستفيض عند أهل هذا العلم أن من شروط القراءة بالجمع، عدم التركيب في القراءات، وخلط بعضها ببعض، فقام هؤلاء العلماء المحررون لمواطن الخلاف، المنظمون للطرق والأوجه والروايات، فبدلوا جهداً بالغاً في تمييزها، معتمدين على كتاب النشر في القراءات العشر، للإمام ابن الجزري، الذي احتوى على مئات الطرق.

ولا بد في التحريرات من الرجوع إلى أصول النشر التي استقى منها ابن الجزري مباحثه وتدقيقاته، لأن الاعتماد المطلق على النشر عند التحرير هو الذي أوقع كثيراً من المحررين في الأوهام.

هذا في تحريرات الطيبة، لأن طرقها كثيرة ومتشعبة، فلكل راو من الرواة العشرين طريقان، وكل طريق من طريقين، فهي زهاء ألف طريق، يقول ابن الجزري:

بأثنين في اثنين وإلا أربع فهي زهاء ألف طريق تجمع
ولذلك كانت تحريراتها صعبة وطويلة، بخلاف الشاطبية والدرة، فطرقهما لا تزيد عن واحد وعشرين طريقاً، ولذلك كانت تحريراتها سهلة وخفيفة.

علماً أن طرق الشاطبية والدرة جزء من الطيبة، لأن ابن الجزري أخذها وزاد عليها^(١).

وقد قام المحررون بحصر مواقع الخلاف، آية آية، مراعين كتاب النشر، وأصوله، مع رد كل خلاف إلى أصله، وبينوا ما فيها من الأوجه الجائزة والممنوعة، حتى نشأ ما عرف باسم: (التحريرات)^(٢).

وقد زعم بعضهم أن التحريرات مجموع اختيارات للمصنفين في هذا الفن. والصحيح أنها تعتبر تحقيقاً علمياً، مبنياً على مقابلة ما في النشر مع أصوله التي ذكرها ابن الجزري، جزئية جزئية، وتنظيماً للقراءات عند تلقي القراءات بطريقة الجمع، منعاً للتركيب والتلفيق، ولا يعتبر هذا من باب الاختيار.^(٣)

ويمكن القول بأن أول من قام بتحرير بعض المسائل، هو ابن الجزري، ومن أمثلته قوله في طيبته:

إذا التقى خطاً محرَكَان مثلان جنسان مقاربان
أدغم بخلف الدور والسوسى معاً لكن بوجه الهمز والمد امنعا

(١) انظر تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة، للشيخ عبدالرازق إبراهيم موسى، ص (١٤ و ١٥).

(٢) انظر دراسة الشيخ أبي الخير عمر عبدالقادر، لكتاب شرح إتحاف البرية، ص (٢٩ و ٣٠).

(٣) انظر تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة، للشيخ عبدالرازق إبراهيم موسى، ص (١٤ و ١٥).

وقوله:

كأتى لورش افتح بمد وقصره وقلل مع التوسيط والمد مكملًا
لحرز وفي التلخيص فافتح ووسطن وقصر مع التقليل لم يك للملا
وقد مر توضيح هذا في الأمثلة.

وقال في تحرير: ﴿سَوَاءٌ تَكُنَّ﴾:

وسوءات قصر الواو والهمز ثلثاً ووسطهما فالكل أربعة فادر
وقال في تحرير: ﴿ءَالْتَنَ﴾:

للازرق في الآن ستة أوجه على وجه إبدال لدى وصله تجري
فمد وثلث ثانياً ثم وسطن به وبقصر ثم بالقصر مع قصر^(١)
وغيرهما كثير.

فوائد التحريات:

١- أعظم فائدة من هذا العلم: العمل على منع التركيب والتلفيق في قراءات القرآن الكريم، بتمييز الطرق والروايات.

٢- التنبيه على الأوجه الضعيفة، وبيان سبب ضعفها، ليتجنب القارئ القراءة بها.

٣- النص على القراءات الممنوعة، بسبب التركيب نتيجة لجمع القراءات في ختمة واحدة.

٤- بيان الخطأ والسهو والوهم الذي قد يقع في كتب القراءات، فقد يثبت المؤلف رواية من غير طريقها، أو يذكرها على أنها من زيادات القصيد تتمياً للفائدة، أو يخرج في نظمه عن طريقه الذي التزم به.

٥- المحافظة على كلام الله أن يتطرق إليه محرم أو معيب^(١).

٦- أنه مفصل لما أجمل في بعض المتون، وموضح لألفاظها، ومقيد لمطلقها، كما مر معنا في الأمثلة من إجمال الشاطبي الخلف في جر لفظ: «النَّاسِ» لأبي عمرو بكامله، وهو للدوري فقط.

آراء العلماء فيها:

اختلف العلماء في قبول التحريرات والأخذ بها بين طرفي نقيض ووسط، فكانوا على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: من أخذ بالتحريرات على الإطلاق، فبالغوا فيها، حتى أخذوا بالأوجه الناتجة عن الضرب الحسابي، حتى لو بلغت مئات الأوجه، كما فعل النشار في كتابه: «المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر» حيث ذكر بين الفاتحة والبقرة، من قوله تعالى: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿هُدًى يَلْتَفِتِينَ﴾ غير الأوجه المندرجة، مائة وثمانية وستين وجهاً. ثم بدأ بينها.

وذكر بين البقرة وآل عمران، من قوله تعالى: ﴿وَاعْفِرْ لَنَا﴾ إلى قوله تعالى:

(١) انظر دراسة الشيخين/ عبدالله الجارالله، وباسم السيد، لإتحاف البررة، ص (٣٣).

﴿الْقَيْمُ﴾ ألف وجه وثمانمائة وجه وثلاثة وستين وجهاً، غير الأوجه المندرجة^(١).

إلى غير ذلك من الأوجه الكثيرة، والناجئة عن الضرب الحسابي. المذهب الثاني: من رفض التحريرات جملة وتفصيلاً، ولم يقبل شيئاً منها، بحجة أنها لم ترد بالإسناد، ولم تتلق عن السلف.

واشتهر هذا القول عن الشيخ عبد الفتاح القاضي رحمته الله، كما صرح بذلك إذ قال: «وإني أنصح لكل من يروم درس علم القراءات وتحصيله، ويريد أن يتصدى لقراءته وإقراءه، وتعلمه وتعليمه أن يطرح التحريرات جميعها جانباً، سواء منها تحريرات المنصوري، ومن اقتفى أثره، وتحريرات الإزميري ومن ترسم خطاه، وأن يعنى العناية كل العناية بحفظ متون القراءات واستظهارها، كالشاطبية والدرة والطيبة، والوقوف على دقائقها وأسرارها، ومعرفة وجه كل قراءة، وسرها من لغة العرب، بحيث إذا قرأ بأية قراءة أو رواية، أو سئل عنها أو عن توجيهها لا يتعثر أو يتردد، بل يكون دائم الاسحضر، قوي الاستبصار، فإن ذلك أجدى له وأنفع»^(٢).

(١) المكرر، للنشار، ص (٣١ و ٦٤).

(٢) أبحاث في قراءات القرآن الكريم، ص (٣١).

المذهب الثالث: من أخذ بالتحريرات الناتجة عن البحث والنظر في أصول النشر، وتميز الطرق بعضها عن بعض، لعدم خلط الأوجه بعضها ببعض، والمنع من التركيب في القراءة، وهذا مذهب جمهور من أخذ بالتحريرات.

ومن هؤلاء - كما ذكر الضباع - المنصوري وأتباعه، كالميهي والأجهوري والعقباوي والطباخ، والمتولي أولاً.

والشيخ يوسف زاده، وأتباعه: كالأزميري، والسمرقندي، والمتولي آخراً^(١).

ولعل الأقرب هو المذهب الثالث، وهو المذهب الوسط، بين الرفض والمنع.

المؤلفات في التحريرات:

١ - كنز المعاني بتحريير حرز الأمانى، نظم الشيخ سليمان الجمزوري، وقد شرحها ناظمها بشرح سماه (الفتح الرحمانى شرح كنز المعاني بتحريير حرز الأمانى) وهو مطبوع.

٢ - فتح الكريم في تحرير أوجه القرآن الكريم، للشيخ محمد المتولي، وشرحه مؤلفه بشرح سماه (الفوز العظيم).

(١) انظر تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة، ص (٣٧ - ٣٩).

٣- حل المشكلات وتوضيح التحريات في القراءات، للشيخ عبدالرحمن الخليجي.

٤- شرح تنقيح فتح الكريم في تحرير أوجه القرآن العظيم، للشيخ أحمد عبدالعزيز الزيات.

٥- تحرير الطرق والروايات من طريق طيبة النشر، للشيخ علي المنصوري.

٦- تحرير النشر من طريق العشر، للشيخ مصطفى الأزميري.

٧- مختصر بلوغ الأمانة على نظم تحرير مسائل الشاطبية، للشيخ علي

الضباع.

وغيرها كثير.

المبحث الخامس والعشرون

أسانيد القراء وإجازاتهم

الإسناد هو: سلسلة الرجال الموصلة للمتن^(١).

ومن الأمور التي تميزت بها هذه الأمة عن غيرها من الأمم استعمال الإسناد في رواية القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، في نقل أحكام هذه الشريعة، بل والتأريخ الإسلامي، لمعرفة صدق أخبار الوقائع.

ولم يكن هذا للأمم السابقة، لذا وقع في الوثائق الدينية والتأريخية لدى تلك الأمم تحريف شديد، حتى وصل التحريف إلى الكتب المقدسة لديهم، فضلاً عن الكتب التأريخية.

فعلم الإسناد هو أصل علوم الإسلام، ومدار ثبوت الأحكام، به حفظ الله تعالى دينه من التحريف والتبديل، وصانه من الدخل والتحوير، فبقي غصاً طرياً كأنه الساعة نزل.

قال ابن حزم: «نقل الثقة عن الثقة مع الاتصال حتى يبلغ النبي ﷺ»

خص الله به المسلمين دون سائر أهل الملل كلها^(٢).

إن هذه الأمة المباركة تنبعت لهذا الأمر الخطير، واستعملت الإسناد في زمن مبكر، أي: في النصف الأول من القرن الأول الهجري، إبان البدء في تدوين السنة النبوية، حتى لا يُدخل أحدٌ في الشريعة ما ليس منها.

(١) أصول التخريج ودراسة الأسانيد، للطحان، ص (١٣٨).

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل ١/ ٣٣٦.

فقد روى الإمام مسلم في مقدمة صحيحه عن عاصم الأحول عن ابن سيرين قال: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سَمَوْنَا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم^(١).

والفتنة هي ما وقع بين علي ومعاوية (رضي الله عنهما).

ومما يدل على أهمية معرفة الإسناد، ما رواه ابن عبد البر عن الإمام أحمد أنه قال: «الإسناد من الدين».

وقال الإمام مالك: «الإسناد من الدين».

وقال يحيى: «سمعت شعبة يقول: إنما نعلم صحة الحديث بصحة الإسناد».

وقال محمد بن حاتم بن المظفر: «إن الله أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها، قديمهم وحديثهم إسناد، وإنما هي صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم»^(٢).

وقال الحاكم: «فإن الأخبار إذا تعرت عن وجود الأسانيد فيها كانت بترًا»^(٣).

(١) مقدمة مسلم ١/ ١٥. باب بيان أن الإسناد من الدين.

(٢) شرف أصحاب الحديث، للبغدادى، ص (٨٤).

(٣) معرفة علوم الحديث، ص (٦).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية لما تكلم عن عدم عناية الرافضة بالإسناد: «والإسناد من خصائص هذه الأمة، وهو من خصائص الإسلام، ثم هو في الإسلام من خصائص أهل السنة، والرافضة من أقل الناس عناية»^(١).

وأخرج ابن عبد البر بإسناده عن الأوزاعي أنه قال: «ما ذهاب العلم إلا بذهاب الإسناد».

وقال ابن المبارك: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء».

وكتب الحديث تشتمل على إسناد ومتن، فمن حدث بدون إسناد فكأنما صعد البيت بدون سلم.

وذكر بعضهم أن البحث عن الإسناد كان في عهد الصحابة رضي الله عنهم واستدلوا بقصة أبي بكر رضي الله عنه لما جاءته الجدة تسأل عن ميراثها، فقال: مالك في كتاب الله شيء، وما علمت لك في سنة نبي الله شيئاً، فارجعي حتى أسأل الناس، فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله ﷺ أعطاهما السدس، فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة فقال: مثل ما قال المغيرة بن شعبة، فأنفذه أبو بكر^(٢).

(١) منهاج السنة النبوية ٣٧/٧.

(٢) سنن الترمذي، باب ما جاء في ميراث الجدة، وضعفه الألباني، انظر ضعيف سنن الترمذي،

فكان أبو بكر رضي الله عنه أول من وضع أصلاً من أصول معرفة الدين، وهو الإسناد، ونهج منهجه عمر بن الخطاب رضي الله عنه فطلب من أبي موسى الأشعري من يشهد له في الاستئذان، حتى شهد معه أبو سعيد الخدري.

ولم يكن ذلك لاتهم الصحابة رضي الله عنهم بل للتثبت في دين الله - عز وجل -. وأول من أثر عنه الاهتمام باستعمال الإسناد بالمعنى المصطلح هو محمد بن سيرين (ت ١١٠ هـ).

قال ابن رجب: «ابن سيرين رحمته الله أول من انتقد الرجال، وميز الثقات من غيرهم»^(١).

وذكر بعضهم أن سؤلهم عن الإسناد كان في زمن المختار بن أبي عبيد الثقفي الكذاب المارق الهالك، سنة سبع وستين، والذي كان يعطي العطاء الكبير للوضاعين ليرووا له في تقوية أمره.

فقد روى الخطيب في جامعه بسنده عن خيثمة بن عبد الرحمن قال: «لم يكن الناس يسألون عن الإسناد حتى كان زمن المختار، فاتهموا الناس».

وقال ابن رجب: «روى الإمام أحمد عن جابر بن نوح، عن الأعمش عن إبراهيم قال: إنما سئل عن الإسناد أيام المختار».

وسبب هذا أنه كثر الكذب على علي في تلك الأيام.

هذه باختصار لمحة عن أهمية الأسانيد ودراستها.

(١) معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد، للأعظمي، ص (٣٥).

أما أسانيد القراءات فقد اهتم العلماء بها اهتماماً بالغاً، فقد عني علماء القراءات بالأسانيد أيما عناية، ورحلوا في طلبها، وبينوا العالي منها والنازل، والمتصل والمنقطع، وما به علة قاذحة، وطرق الأخذ والتحمل، هذا كله موجود عند القراء كما هو عند المحدثين.

وهذا قد يخفى على كثير من طلاب العلم، لاعتقاد البعض أن تتبع الأسانيد والكشف عنها، وتتبع طبقات النقلة والرواة، من اختصاص علماء الحديث، وفاتهم أن لعلماء القراءات باع طويل في معرفة رجالهم وطبقاتهم ورواتهم، بل ولا زالوا يحافظون على أسانيدهم إلى يومنا هذا.

وإن المطالع لمقدمات كتب القراءات المعتبرة، الجامعة للروايات والطرق التي تلقى بها أولئك الأئمة، يتضح له ذلك^(١).

يقول ابن الجزري: «ومن نظر أسانيد كتب القراءات، وأحاط بتراجم الرواة عرف قدر ما سبرنا ونقحنا واعتبرنا وصححنا، وهذا علم أهمل، وباب أغلق، وهو السبب الأعظم في ترك كثير من القراءات، والله تعالى يحفظ ما بقي»^(٢).

بل إن كثيراً من علماء القراءات رحلوا في طلبها، واشتهرت رحلتهم، فمنهم:

(١) الإسناد عند علماء القراءات، للأستاذ الدكتور / محمد بن سيدي الأمين. مجلة الجامعة

الإسلامية، العدد (١٢٩) ص (١٥٨).

(٢) النشر ١/ ١٩٣.

١- أبو عمرو البصري، أحد القراء السبعة، أخذ القراءة عن أهل الحجاز والبصرة والكوفة.

٢- ورش، رحل إلى نافع في المدينة، فعرض عليه القرآن عدة ختمات.

٣- حفص بن عمر الدوري، قال عنه الأهوازي: «رحل الدوري في طلب القراءات، وقرأ بسائر الحروف السبعة»^(١).

٤- أبو عمرو الداني، قال عن نفسه: «ابتدأت بطلب العلم سنة (٣٧٦هـ) ورحلت إلى المشرق سنة (٣٩٧هـ) فمكثت بالقيروان أربعة أشهر، وحججت بعد إقامتي بمصر، ودخلت الأندلس في ذي القعدة سنة (٣٩٩هـ) وخرجت إلى الثغر سنة (٤٠٣هـ) فسكنت سرقسطة سبعة أعوام، ثم رجعت إلى قرطبة، وقدمت دانية سنة (٤١٧هـ)»^(٢).

٥- أبو القاسم الهذلي، الأستاذ الكبير الرحال، والعالم الشهير الجوال، طاف البلاد في طلب القراءات، ارتحل عن بلده إلى إفريقية، ومصر، والحجاز، والشام، والعراق، وأصبهان، وخراسان، وما وراء النهر، وإقليم الترك.

٦- الشاطبي، قرأ القراءات بشاطبة، فأتقنها على أبي عبد الله النفزي، ثم ارتحل إلى بلنسية، فعرض بها القراءات، والتيسير من حفظه على أبي الحسن بن هذيل، وارتحل للحج، فسمع من أبي طاهر السلفي بالأسكندرية، ثم استوطن مصر.

(١) معرفة القراء الكبار ١/ ١٩٢.

(٢) معجم الأدباء لياقوت ٢/ ٤١٠، ٤١١.

وغيرهم كثير ممن رحل في طلب علم القراءات، ومن راجع تراجم القراء علم ذلك.

يقول بعضهم: إن قراءات القرآن الكريم لم تتواتر، وأنها منقولة بأسانيد الآحاد، فهي نقل الواحد عن الواحد، ولم تستكمل شروط التواتر، وزعموا أنه لا يستطيع أحد أن يثبت تواترها.

قال الفتوحى: «ورّد بأن انحصار الأسانيد في طائفة لا يمنع مجيء القراءات عن غيرهم، فقد كان يتلقى القراءة من كل بلد بقراءة إمامهم الذي من الصحابة، أو من غيرهم، الجم الغفير، عن مثلهم، وكذلك دائماً، فالتواتر حاصل لهم، ولكن الأئمة الذين قصدوا ضبط الحروف، وحفظوا شيوخهم فيها، جاء السند من قبلهم، وهذا كالأخبار الواردة في حجة الوداع، هي آحاد، ولم تزل حجة الوداع منقولة عن من يحصل بهم التواتر عن مثلهم، في كل عصر، فينبغي أن يُتَقَطَّنَ لذلك، ولا يُغْتَرَّ بقول من قال: إن أسانيد القراء تشهد بأنها آحاد»^(١).

أما ما يتعلق بإجازات القراء:

فقد اهتم العلماء بتلقي القراءات مشافهة عن شيوخهم، وعرضها عليهم. قال أبو عمرو الداني: «عرض القرآن على أهل القراءة المشهورين بالإمامة المختصين بالدراية سنة من السنن التي لا يسع أحداً تركها رغبة عنه، ولا بد

(١) شرح الكوكب المنير ٢/ ١٢٨.

لمن أراد الإقراء والتصدر منها، والأصل في ذلك ما أجمع العلماء على قبوله وصحة وروده، وهو عرض النبي ﷺ القرآن في كل عام على جبريل عليه السلام وعرضه على أبي بن كعب بأمر الله - عز وجل - له بذلك، وعرض أبي عليه، وعرض غير واحد من الصحابة على أبي، وعرض الصحابة بعضهم على بعض، ثم عرض التابعين ومن تقدم من أئمة المسلمين جيلاً فجيل، وطبقة بعد طبقة إلى عصرنا هذا، فكل مقرئ أهمل العرض واجتزأ بمعرفته - أي اكتفي - أو بما تعلم في المكتب من معلمه الذي اعتماده على المصحف، أو على الصحائف دون العرض، أو تمسك فيما يأخذ به ويعلمه بما يظهر له من جهة إعراب، أو معنى، أو لغة، دون المروي عن أئمة القراءة بالأمصار، المجتمع على إمامتهم، فمبتدع مذموم، مخالف لما عليه الجماعة من علماء المسلمين، تارك لما أمر به رسول الله ﷺ قراء القرآن من تلاوته بما علمه وأقرئ به، وذلك لا يوجد إلا عندما يكون متواتراً، ويرويه متصلاً، فلا يقلد القراءة من تلك الصفة ولا يحتج بأخذه. انتهى كلامه (١).

والإجازة في اصطلاح المحدثين، هي: إذن في الرواية لفظاً أو خطأ (٢).

أما في اصطلاح القراء، فهي: شهادة من المجيز للمجاز له في الإقراء (٣).

(١) شرح القصيدة الخاقانية، نقلاً عن (إجازات القراء) للدكتور محمد العمر، ص (١١، ١٢).

(٢) تدريب الراوي ٢ / ٤٤.

(٣) إجازات القراء، للدكتور محمد العمر، ص (١٨).

ولا شك أن طلب السند في قراءة القرآن قراءة صحيحة إلى رسول الله

ﷺ أمر محمود.

ولكن ينبغي أن يحذر طالب الإجازة من طلبها من غير متقن فيكون همه للسند أكثر من إتقان القراءة، فيتعلق بالسند دون قراءة صحيحة، فإن الإجازة القرآنية طريق لإتقان القرآن الكريم، ولكنها ليست شرطاً فيه كما أنها ليست شرطاً للتصدر للإقراء، إذ كم من حاصل على الإجازة القرآنية في قراءة، أو أكثر، وقراءته يشوبها قليل أو كثير من اللحن الجلية، فضلاً عن اللحن الخفية.

ولذلك اهتم العلماء بشأن الإقراء، ووضعوا شروطاً للمقرئ، حتى لا يكون الإقراء مشاعاً لكل أحد، فمن هذه الشروط:

١ - أنه لا بد لمن تصدر للإقراء من معرفة أحكام التجويد النظرية، حتى يستطيع أن يعلم هذه الأحكام، ويوصلها إلى المتعلم، ويطبقها في قراءته.

قال مكي في كتابه الرعاية في تجويد أحكام التلاوة: «والمقرئ إلى جميع ما ذكرناه في كتابنا هذا أحوج من القارئ، لأنه إذا عَلِمَهُ عِلْمُهُ، وإذا لم يَعْلَمْهُ لم يُعْلَمْهُ، فيستوي في الجهل بالصواب في ذلك القارئ والمقرئ، ويضل القارئ بضلال المقرئ، فلا فضل لأحدهما على الآخر، فمعرفة ما ذكرنا لا يسع من انتصب للإقراء جهله، وبه تكمل حاله»^(١).

٢- أن يحفظ المجيز كتاباً حاوٍ لما يقرئ به من القراءات أو الروايات، أصولاً وفرشاً، لئلا يدخله الوهم والغلط.

قال ابن الجزري: «ويلزمه -أيضاً- أن يحفظ كتاباً مشتملاً على ما يقرئ به من القراءات أصولاً وفرشاً، وإلا داخله الوهم والغلط في كثير، وإن أقرأ بكتاب وهو غير حافظ له، فلا بد أن يكون ذاكرة كيفية تلاوته به حال تلقيه من شيخه، مستصحباً ذلك، فإن شك في شيء فلا يستنكف أن يسأل رفيقه أو غيره ممن قرأ بذلك الكتاب، حتى يتحقق بطريق القطع أو غلبة الظن»^(١).

٣- أن لا يقرئ إلا بما قرأ أو سمع.

قال ابن الجزري: «ولا يجوز له أن يقرئ إلا بما قرأ أو سمع، فإن قرأ الحروف المختلف فيها أو سمعها، فلا خلاف في جواز إقراء القرآن العظيم بها، بالشرط المتقدم، وهو أن يكون ذاكرة... إلخ»^(٢).

هذه بعض شروط المقرئ، وهي تدل على الضبط والإتقان والأمانة في الإقراء.

وأما التساهل والتشدد في الإجازة القرآنية فالناس فيه طرفا نقيض، ووسط، فبعضهم يتساهل فيها ويحيز من لا يستحق الإجازة، وبعضهم يشدد فيها فلا تراه يحيز إلا النوادر من القراء.

(١) منجد المقرئين، ص (٥٢).

(٢) منجد المقرئين، ص (٥٤).

قال الذهبي في ترجمة محمد بن أحمد بن مسعود المعروف بابن صاحب الصلاة، قال الأبار: «لم آخذ عنه لتسمحه في الإقراء والإسماع سامح الله له».

قال الذهبي: «قلت: رأيت ما يدل على ذلك بخطه أن بعض القراء قرأ عليه في ليلة واحدة ختمة كاملة برواية نافع»^(١).

ومن التساهل: الإجازة بالقرآن كله مع العرض لبعضه، سواء كان في القراءات السبع أو العشر، أو لرواية أو روايات، وهذا مما لا تبرأ به الذمة، فكيف يميز الشيخ للمجاز بقراءات لم يسمعها منه، فهناك كلمات لم ترد إلا في موضع أو موضعين، وكلمات لم ترد إلا في آخر القرآن الكريم، فكيف يميزه بصحة قراءتها وهو لم يسمعها منه؟ فلا تصح إجازته إلا بعد سماع القرآن الكريم منه كاملاً بما يجاز به.

إلا أن العلماء تساحوا في هذا النوع مع من بلغ درجة كبيرة من الإتيان، وقرأ ما يريد الإجازة به على شيخ آخر وأجيز به.

وأخذوا هذا من قول ابن الجزري في ترجمته لمحمد بن أحمد بن شهریار الأصبهاني: «ودخل الروم فلقيني بأنطاكية متوجهاً إليّ إلى الشام، فقرأ عليّ للعشرة بعض القرآن وأجزته، ثم توجه إلى مدينة لارنده، فأقام بها يقرئ الناس»^(٢).

(١) معرفة القراء الكبار ٦١٣/٢.

(٢) غاية النهاية ٦٤/٢.

ومن قول النويري عن رحلته إلى مكة، ولقيه ابن الجزري: «فقرأت عليه جزءاً من القرآن بمقتضى كتبه الثلاثة: النشر، والتقريب، والطيبة، وأجازني بما بقي منه»^(١).

وجاء في ترجمة ابن الجزري أنه جمع القراءات للاثني عشر بمضمن كُتِبَ على الشيخ أبي بكر عبدالله بن الجندي، وللسبعة بمضمن العنوان والتيسير والشاطبية على العلامة أبي عبدالله الصائغ، والشيخ أبي محمد، عبدالرحمن بن البغدادي، فتوفي ابن الجندي وهو قد وصل إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠] فاستجازه، فأجازه وأشهد عليه، ثم توفي فأكمل على الشيخين المذكورين^(٢).

وهذا كله محمول على أن طالب الإجازة قد بلغ درجة في الإتقان، وأنه قرأ هذه القراءات من قبل، وأجيز بها.

أما أن يجاز من لم يقرأ على أحد من قبل، أو يجاز بالقراءات السبع من لا يعرف وجوه القراءات، ولا يحفظ الشاطبية، بل لا يعرف الأحكام التجويدية المشهورة، فهذا من عدم الأمانة العلمية.

وأما التشدد فهو طرف مقابل لذلك، فبعض المقرئين يشدد على القارئ، ويبالغ في تحقيق مخارج الحروف وصفاتها، مما كان سبباً لإعراض بعض الناس عن القراءة على المتقنين.

فلا شك أن الوسط في ذلك هو المطلوب، ويحكم الوسط أهل الدراية والإتقان من أهل هذا الفن، وليس عامة الناس.

(١) شرح طيبة النشر، للنويري ١/ ١١.

(٢) غاية النهاية ٢/ ٢٤٧، ٢٤٨.

المبحث السادس والعشرون

القراءة سنة متبعة

روى البيهقي عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه قال: «القراءة سنة»^(١) لأن القرآن

يُتلقى بالسند والشافهة، قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَنَلْقَى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾.

وتلقى الصحابة رضي الله عنهم القرآن الكريم عن الرسول ﷺ عرضاً، وسماعاً، فكان ﷺ يتلوها عليهم فور نزولها، فكانوا يحفظونها، ويتلونوها في الصلاة وخارج الصلاة، مراراً وتكراراً، آناء الليل وأطراف النهار، وتجردت طائفة لكتابة القرآن الكريم في حياة الرسول ﷺ حتى عرفوا بكتاب الوحي.

وقد كان رسول الله ﷺ يعرض ما معه من القرآن على جبريل كل عام مرة، وفي العام الذي قبض فيه عرضه مرتين، وقرأه على الصحابة رضي الله عنهم حسب ما تلقاه، آية آية، وسورة سورة، فتلقيه عنه، وأقبلوا عليه يتعلمونه ويعلمونه، ملتسمين الأجر والثواب، امثالاً لقوله ﷺ: (خيركم من تعلم القرآن وعلمه)^(٢) وهذا من أكبر الأدلة على أن القراءة سنة متبعة، لا اجتهاد فيها.

(١) روى البيهقي عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه قال: (القراءة سنة). السنن الكبرى، ٢/ ٥٣٩. كتاب الصلاة، باب وجوب القراءة على ما نزل من الأحرف السبعة، دون غيرهن من اللغات. رقم (٣٩٩٥). وشعب الإيمان، ٢/ ٥٤٨. قال البيهقي: «وإنما أراد -والله أعلم- أن اتباع من قبلنا في الحروف، وفي القراءات، سنة متبعة، لا يجوز مخالفة المصحف الذي هو إمام، ولا مخالفة القراءات التي هي مشهورة، وإن كان غير ذلك سائغاً في اللغة، أو أظهر منها، وبالله التوفيق».

(٢) رواه البخاري في صحيحه، من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه.

وقد تكفل الله بحفظ القرآن الكريم، فقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ وقد خص الله - جل وعز - بحفظه من شاء من خلقه، فأقام له أئمة ثقات تجردوا لتصحیحہ، وبذلوا أنفسهم في إتقانه، وتلقوه من النبي ﷺ حرفاً حرفاً، لم يهملوا منه حركة ولا سكوناً، ولا إثباتاً ولا حذفاً، ولا دخل عليهم في شيء منه شك ولا وهم، وكان منهم من حفظه كله، ومنهم من حفظ أكثره، ومنهم من حفظ بعضه، كل ذلك في زمن النبي ﷺ.

بل إن النبي ﷺ قرأ على أبي بن كعب لكي يتلقى أبي من النبي ﷺ ألفاظ القرآن، ويحذوا حذوه في القراءة.

فقد ثبت في صحيح مسلم أن النبي ﷺ قال لأبي: (إن الله أمرني أن أقرأ عليك. قال: الله سماني لك؟ قال: الله سماك لي. قال: فجعل أبي يبكي) (١). ومقصوده - والله أعلم - أن يتعلم أبي من قراءة النبي ﷺ ويسمع ألفاظه، وترتيله، لا ليتعلم النبي ﷺ من أبي.

فعن عاصم بن بهدلة قال: «قلت للطفيل بن أبي بن كعب: إلى أي معنى ذهب أبوك في قول رسول الله ﷺ له: أمرت أن أقرأ عليك؟ فقال: ليقرأ عليّ فأحذوا ألفاظه» (٢).

وهذا يدل على أن القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول.

(١) رواه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب (٢٣) حديث (١٢١).

(٢) السبعة، لابن مجاهد، ص (٥٥).

قال القرطبي: «إن أصحاب القراءات من أهل الحجاز والشام والعراق، كل منهم عزا قراءته التي اختارها إلى رجل من الصحابة قرأها على رسول الله ﷺ لم يستثن من جملة القرآن شيئاً.

فأسند عاصم قراءته إلى علي وابن مسعود، وأسند ابن كثير قراءته إلى أبي، وكذلك أبو عمرو بن العلاء أسند قراءته إلى أبي، وأما عبدالله بن عامر فإنه أسند قراءته إلى عثمان، وهؤلاء كلهم يقولون: قرأنا على رسول الله ﷺ وأسانيد هذه القراءات متصلة، ورجالها ثقات. قاله الخطابي»^(١).

وقال الزركشي: «فائدة: قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو راجعة إلى أبي، وقراءة ابن عامر إلى عثمان بن عفان، وقراءة عاصم وحزمة والكسائي إلى عثمان وعلي وابن مسعود»^(٢).

وقال ابن مجاهد: «القراءة التي عليها الناس بالمدينة، ومكة، والكوفة، والبصرة، والشام، هي القراءة التي تلقوها عن أوليهم تلقياً، وقام بها في كل مصر من هذه الأمصار رجل ممن أخذ عن التابعين، أجمعت الخاصة والعامة على قراءته، وسلكوا فيها طريقه، وتمسكوا بمذهبه»^(٣).

وقال السخاوي: «ومما يوضح تمسك هؤلاء الأئمة بالنقل، ما نراه في قراءتهم من قراءة حرف في موضع على وجه، وقراءة ذلك الحرف في غير

(١) تفسير القرطبي ٤٣/١.

(٢) البرهان ٤٨٧/١.

(٣) السبعة، لابن مجاهد، ص (٤٩).

الموضع على خلاف ذلك، كما قرأ نافع: (يُحْزِن) في جميع القرآن، إلا في الأنبياء، وكما قرأ القراء كلهم: ﴿سُحْرِيًّا﴾ بالضم في الزخرف، وكسره من كسره في سوى ذلك.

وجاء في القرآن لفظ: (إبراهيم) عليه السلام، في تسعة وستين موضعاً، قرأ ابن عامر رحمته الله منها ثلاثة وثلاثين موضعاً: ﴿إبراهيم﴾ وقرأ: ﴿إِبْرَاهِيمُ﴾ في الباقي، حتى أنه يقرأ في السورة الواحدة في موضع منها: ﴿إبراهيم﴾ وفي آخر: ﴿إِبْرَاهِيمُ﴾.

ومن ذلك: ﴿الْأَيْكَةِ﴾ واختلافهم في موضعين، وهي في القرآن في أربعة مواضع، وهذا واضح في التمسك بالأثر^(١).

وأخبر الأصمعي قال: «سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قد قرئ به، لقرأت حرف كذا كذا، وحرف كذا كذا»^(٢).

وحين سأله تلميذه أبو زيد اللغوي: «أكل ما أخذته وقرأت به سمعته؟ قال: لو لم أسمعه لم أقرأ به، لأن القراءة سنة»^(٣).

بل إن علماء اللغة والنحو والتفسير يرددون مع علماء القراءة أن القراءة سنة.

(١) جمال القراء، للسخاوي ٢/ ٦٤٥.

(٢) السبعة، لابن مجاهد، ص (٨٢).

(٣) التبصرة، لمكي، ص (٤٨).

قال سيبويه: «إلا أن القراءة لا تُخَالَف، لأن القراءة سنة»^(١).

وقال أبو علي الفارسي: «وليس كل ما جاز في قياس العربية تسوغ التلاوة به، حتى ينضم إلى ذلك الأثر المستفيض بقراءة السلف له، وأخذهم به، لأن القراءة سنة»^(٢).

وقال القسطلاني: «الإسناد أعظم مدارات هذا الفن، لأن القراءات سنة متبعة، ونقل محض، فلا بد من إثباتها وصحتها، ولا طريق إلى ذلك إلا بالإسناد، فلهذا توقفت معرفة هذا العلم عليه»^(٣).

ولذلك قال ابن الجزري: «فلو حفظ التيسير مثلاً، ليس له أن يقرئ بما فيه إن لم يشافهه من شوفه به مسلسلاً، لأن في القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسمع والمشافه»^(٤).

(١) الكتاب ١/ ١٤٨.

(٢) الحجة للقراء السبعة ١/ ٤٠.

(٣) لطائف الإشارات ١/ ١٧٢، ١٧٣.

(٤) منجد المقرئين، ص (٤٩).

المبحث السابع والعشرون

حكم التفضيل بين القراءات المتواترة

يشكل على كثير من الناس ما يفهم من كلام بعض أهل العلم في تفضيل بعض القراءات المتواترة على بعض، ولعلي في هذا المبحث أن أستعرض هذا الموضوع من خلال النقاط التالية:

أولاً: حكم تفضيل آيات القرآن الكريم وسوره بعضها على بعض.

فأقول: اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: أنه لا ينبغي أن نفضل بعض القرآن على بعض.

ومن ذهب إلى هذا ابن عبد البر رحمه الله والشيخ أبو الحسن الأشعري، والقاضي أبو بكر، وأبو حاتم ابن حبان، وغيرهم، فذهبوا إلى أنه لا فضل لبعضه على بعض؛ لأن الكل كلام الله، وكذلك أسماؤه تعالى لا تفاضل بينها، وروي معناه عن مالك.

قال يحيى بن يحيى: «تفضيل بعض القرآن على بعض خطأ، وكذلك كره مالك أن تعاد سورة أو تردد دون غيرها»^(١).

واحتجوا بأن الأفضل يشعر بنقص المفضول، وكلام الله حقيقة واحدة لا نقص فيه.

وقالوا: لأن القرآن كلام الله، وصفة من صفاته؛ ولو قلنا بأن بعضه أفضل من بعض للزم من ذلك دخول النقص في المفضول منه.

(١) انظر الجامع لأحكام القرآن ١/ ٧٨.

فبعد أن ذكر ابن عبد البر أقوال العلماء في معنى الحديث الوارد في فضل سورة: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وأنها تعدل ثلث القرآن، وبيّن أن المعنى الذي يشهد له ظاهر الحديث أنها تعدل في الثواب لمن تلاها ثلث القرآن، قال: «وهذا هو الذي يشهد له ظاهر الحديث، وهو الذي يفر منه من خاف واقعة تفضيل القرآن بعضه على بعض، وليس فيما يعطي الله عبده من الثواب على عمل يعمل ما يدل على فضل ذلك العمل في نفسه، بل هو فضله - عز وجل - يؤتيه من يشاء من عباده على ما يشاء من عباداته تفضلاً منه على من يشاء منهم، وقد قال الله عز وجل: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦].

ولم يختلف العلماء بتأويل القرآن أنها خير لعباده المؤمنين التالين لها والعاملين بها، إمّا بتخفيف عنهم، وإمّا بشفاء صدورهم بالقتال لعدوهم، لا أنها في ذاتها أفضل من غيرها، فكذلك: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ خيرٌ لنا، لأن الله يتفضل على تاليتها من الثواب بما شاء، ولسنا نقول: هي في ذاتها أفضل من غيرها لأن القرآن عندنا كلام الله وصفة من صفاته، ولا يدخل التفاضل في صفاته لدخول النقص في المفضول منها) أ هـ^(١).

وقال ابن حبان في حديث أبي بن كعب رضي الله عنه: (ما أنزل الله في التوراة

ولا في الإنجيل مثل أم القرآن^(١): «معنى هذه اللفظة: أن الله لا يعطي لقارئ التوراة والإنجيل من الثواب مثل ما يعطي لقارئ أم القرآن، إذ الله بفضله فضل هذه الأمة، على غيرها من الأمم، وأعطاهما الفضل على قراءة كلام الله أكثر مما أعطى غيرها من الفضل على قراءة كلامه»^(٢).

وقال: وقوله: (أعظم سورة) أراد به في الأجر، لا أن بعض القرآن أفضل من بعض) أهـ^(٣).

القول الثاني: وهو القول بالترتيب. أي: أن بعض القرآن أفضل من بعض، وهو قول الأكثرين من السلف والخلف، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله^(٤).

قال السيوطي في الإتقان: «وذهب آخرون إلى التفضيل، لظواهر الأحاديث، منهم: إسحاق بن راهويه، وأبو بكر بن العربي، والغزالي، وقال القرطبي: إنه الحق، ونقله عن جماعة من العلماء والمتكلمين»^(٥).

وقال ابن الحصار: «العجب ممن يذكر الاختلاف في ذلك، مع النصوص الواردة بالترتيب»^(٦).

(١) رواه الترمذي، والنسائي، وأحمد، وابن حبان. وصححه الألباني، في صحيح سنن الترمذي ٦٦/٣.

(٢) صحيح ابن حبان ٥٤/٣.

(٣) انظر صحيح ابن حبان ٥٧/٣.

(٤) مجموع الفتاوى ٢٠٩/١٧.

(٥) انظر الإتقان للسيوطي ٢١٤٠/٦.

(٦) انظر الإتقان للسيوطي ٢١٤١/٦.

وقد استدل أصحاب هذا القول بما ورد في السنة الصحيحة مما يدل على التفضيل، فمن ذلك:

١ - حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ في مسير له فنزل، ونزل رجلٌ إلى جانبه، فالتفت إليه النبي ﷺ فقال: ألا أخبرك بأفضل القرآن؟ قال: فتلا عليه: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ أخرجه النسائي ^(١).

٢ - حديث أبي سعيد بن المعلّى رضي الله عنه قال: كنتُ أصلي في المسجد، فدعاني رسول الله ﷺ فلم أجبه، فقلتُ: يا رسول الله، إني كنتُ أصلي فقال: (ألم يقل الله: ﴿أَسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤] ثُمَّ قال لي: لأعلمنك سورة هي أعظم السور في القرآن، قبل أن تخرج من المسجد. ثُمَّ أخذ بيدي، فلما أراد أن يخرج قلتُ له: ألم تقل: لأعلمنك سورة هي أعظم سورة في القرآن؟ قال: (الحمد لله رب العالمين، هي السبع المثاني، والقرآن العظيم الذي أوتيته) رواه البخاري ^(٢).

٣ - حديث أبي بن كعب قال: قال رسول الله ﷺ: (يا أبا المنذر، أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم؟ قال: قلتُ: الله ورسوله أعلم. قال: يا أبا المنذر: أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم؟ قال: قلتُ: ﴿اللَّهُ لَا

(١) رواه النسائي في السنن الكبرى، كتاب فضائل القرآن، باب فضل فاتحة الكتاب ١١ / ٥.

(٢) رواه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب ما جاء في فاتحة الكتاب، حديث (٤٤٧٤) ٦ / ٨.

إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴿[البقرة: ٢٥٥] قال: فضرب في صدري، وقال: والله، لِيَهْنِكَ الْعِلْمُ أبا المنذر﴾^(١).

٤- حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رجلاً سمع رجلاً يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ يرددها، فلما أصبح جاء إلى رسول الله ﷺ فذكر ذلك له -وكان الرجل يتقأها- فقال رسول الله ﷺ: (والذي نفسي بيده إنها لتعدل ثلث القرآن). رواه البخاري^(٢).

فدلت هذه النصوص، وغيرها على تفضيل كلام الله بعضه على بعض، وذلك حسب ما يدل عليه من المعاني، وهو مذهب جمهور السلف.

ويُرد على من قال: إن كلام الله لا تفاضل بينه، بأن كلام الله أجزاء وأبعاد، بعضه أفضل من بعض، لا من جهة المتكلم به، وهو الله -سبحانه وتعالى- وإنما من جهة، ما تضمن من المعاني العظيمة، فإن كلام الله المتضمن للتوحيد والدعوة إليه، أفضل من كلامه المتضمن ذكر الحدود والقصاص، ونحو ذلك، وما يخبر به عن نفسه وصفاته، أعظم مما يخبر به عن بعض خلقه، وذلك لشرف الأول على الثاني.

(١) رواه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي، حديث (٨١٠) ٥٥٦/١. ترقيم عبد الباقي.

(٢) رواه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل القرآن، باب فضل قل هو الله أحد، حديث (٥٠١٣) ٦٧٥/٨. مع الفتح.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأيضاً فإن كلام الله يشرف بالمتكلم به، سواء كان خبراً، أو أمراً، فالخبر يشرف بشرف المخبر، وبشرف المخبر عنه، والأمر يشرف بشرف الأمر، وبشرف المأمور به، فالقرآن وإن كان كله مشتركاً، فإن الله تكلم به، لكن منه ما أخبر الله به عن نفسه، ومنه ما أخبر به عن خلقه، ومنه ما أمرهم به، فمنه ما أمرهم به بالإيمان، ونهاهم فيه عن الشرك، ومنه ما أمرهم به بكتابة الدين، ونهاهم فيه عن الربا.

ومعلوم أن ما أخبر به عن نفسه، كـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ أعظم مما أخبر به عن خلقه، كـ ﴿تَبَّتْ يَدَايَ لِهَبٍ﴾ [المسد: ١] وما أمر فيه بالإيمان، وما نهى فيه عن الشرك أعظم مما أمر فيه بكتابة الدين ونهى فيه عن الربا... إلخ»^(١).

ثانياً: حكم تفضيل وتحسين قراءة متواترة على أخرى:

إذا ثبت مما مضى أن القراءات المتواترة حق من عند الله، وأنها توقيفية، وسنة متبعة، ونقل محض لا دخل للآراء والاجتهاد فيها، فلا يجوز حينئذ رد شيء منها، ولا إنكاره، بل ولا يجوز أن يدعي مدع أن هناك قراءة أحسن ولا أفضل من الأخرى، من حيث إنها قراءة، لأنها كلها منزلة من عند الله، قال تعالى: ﴿تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الواقعة: ٨٠] بلا تفاوت، وتفاضل في ذلك، ولو جاز لأحد إنكار قراءات دون أخرى مثلها، أو جاز تفضيل قراءة متواترة

على مثلها، لجاز ذلك للمصطفى ﷺ، حيث ارتفع إليه أمر المختلفين فيها إليه فسوّب الجميع بما قرأه من القراءة، ولم يخطئ أحداً منهما فيها، بل قال لكل منهما: (أحسن) وفي رواية: (أصبت) وفي رواية: (هكذا أنزلت) وهذا المنطق النبوي يدل على أن جميع القراءات حق وصواب منزلة من عند الله بلا شك، طالما ثبت تواترها^(١).

أما تفضيلها من حيث وضوح معناها، أو قربها من المشهور في اللغة، وقوة دلالتها على المعنى المراد، فقد اختلف العلماء في ذلك:

فمنهم من رأى عدم جواز هذا التفضيل، حتى ولو بهذا الاعتبار، واعتبر القول بالتفضيل طعناً في القراءة الأخرى.

ولهذا حكى أبو عمر الزاهد عن ثعلب أنه قال: «إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة، لم أفضل إعراباً على إعراب في القرآن، وإذا خرجت إلى الكلام فضلت الأقوى وهو الأحسن»^(٢).

وقال أبو جعفر النحاس لما حكى اختلافهم في ترجيح: «فَكُ رَقَبَةٍ» [البلد: ١٣] بالمصدرية والفعلية، قال: «والديانة تحظر الطعن في القراءة التي قرأ بها الجماعة، ولا يجوز أن تكون مأخوذة إلا عن النبي ﷺ وقد قال: (أنزل القرآن على سبعة أحرف) فهما قراءتان حسنتان لا يجوز أن تقدم إحداها على الأخرى».

(١) القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير الطبري في تفسيره والرد عليه، ص (٨، ٩).

(٢) اليواقيت في اللغة. راجع كتاب (القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير) ص (١٤٣).

وقال في سورة المزمل: «السلامة عند أهل الدين أنه إذا صحت القراءتان عن الجماعة ألا يقال: أحدهما أجود، لأنها جميعاً عن النبي ﷺ فيأثم من قال ذلك، وكان رؤساء الصحابة رضي الله عنهم ينكرون مثل هذا»^(١).

ومنهم من رأى جوازه، كأبي حاتم السجستاني، وأبي جعفر الطبري، ومكي القيسي، وغيرهم. حيث وقع منهم هذا التفضيل.

وإذا كان تفضيل بعض القرآن على بعض جائز - كما مر معنا - فتفضيل القراءات بعضها على بعض - بهذا الاعتبار - عندهم من باب أولى.

ثالثاً: نماذج من كلام بعض العلماء يفهم منه هذا التفضيل.

قال الطبري في تفسيره عند تفسير قوله تعالى: ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]: «وأولى التأويلين بالآية وأصح القراءتين في التلاوة عندي التأويل الأول، وهي قراءة من قرأ: ﴿مَلِكٍ﴾ بمعنى الملك، لأن في الإقرار له بالانفراد بالملك إيجاباً لانفراده بالملك، وفضيلة زيادة الملك على المالك إذ كان معلوماً أن لا ملك إلا وهو مالك، وقد يكون المالك لا ملكاً . . .» إلى أن قال: «فتبين إذاً أن أولى القراءتين بالصواب، وأحق التأويلين بالكتاب، قراءة من قرأه: ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ بمعنى إخلاص الملك له يوم الدين دون قراءة من قرأ: ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ الذي بمعنى أنه يملك الحكم بينهم، وفصل القضاء متفرداً به دون سائر خلقه»^(٢).

(١) البرهان في علوم القرآن للزركشي ١/ ٣٣٩، ٣٤٠.

(٢) تفسير الطبري ١/ ٩٤.

وقال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨]: «وأما الذي هو أولى القرائتين بالصواب في قراءة ذلك، قراءة من قرأ بكسر السين، لأن ذلك إذا قرئ كذلك - وإن كان قد يحتمل معنى الصلح - فإن معنى الإسلام ودوام الأمر الصالح عند العرب أغلب عليه من الصلح والمسالمة»^(١).

وقال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنَّهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣]: «وقرأ ذلك جماعة من قراءة الكوفيين: ﴿ثُمَّ لَمْ يَكُنْ﴾ بالياء، فتنتهم بالنصب، ﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ بنحو المعنى الذي قصده الآخرون الذين ذكرنا قراءتهم، غير أنهم ذكروا يكون لتذكير: ﴿أَنْ﴾.

قال أبو جعفر: وهذه القراءة عندنا أولى القراءتين بالصواب لأن ﴿أَنْ﴾ أثبت في المعرفة من الفتنة»^(٢).

وقال عند تفسيره لقوله تعالى في سورة القصص: ﴿فَأَرْسَلَهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾ [القصص: ٣٤]: «واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿يُصَدِّقُنِي﴾ فقرأته عامة قراء الحجاز والبصرة: ﴿رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾ بجزم: ﴿يُصَدِّقُنِي﴾ وقرأ عاصم وحمة: ﴿يُصَدِّقُنِي﴾ برفعه، فمن رفعه جعله صلة للردء، بمعنى:

(١) تفسير الطبري ٢ / ٣٣٥.

(٢) تفسير الطبري ٥ / ١٦٥.

فأرسله معي ردءاً من صفته يصدقني، ومن جزمه جعله جواباً لقوله فأرسله، فإنك إذا أرسلته صدقني على وجه الخبر، والرفع في ذلك أحب القراءتين إلي، لأنه مسألة من موسى ربه أن يرسل أخاه عوناً له بهذه الصفة»^(١).

وقال عند تفسيره لقوله تعالى في سورة الأحزاب: ﴿ثُمَّ سِيلُوا الْقَسَنَةَ لَاتَوَهَا﴾ [الأحزاب: ١٤]: «والمد أعجب القراءتين إلي لما ذكرت وإن كانت الأخرى جائزة»^(٢).

وقال مكي القيسي عند توجيهه للقراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢١٩] بالباء أو الشاء: «قال أبو محمد: القراءتان حسنتان ومتداخلتان، لأن القراءة بالشاء مراد بها العظم، ولا شك أن ما عظم فقد كثر، وقد كبر، والباء أحب إلي، لأن الجماعة عليه، ولقوله: حوباً كبيراً، والحب الإثم ... إلى أن قال: وهو اختيار أبي حاتم ... إلخ»^(٣).

وقال أيضاً لما وجه قراءة السين والصاد في قوله: ﴿وَيَبْصُطُ﴾ [البقرة: ٢٤٥] و﴿بَصْطَةً﴾ [الأعراف: ٦٩]: «والصاد هو الاختيار للمطابقة في اللفظ، والمجانسة في الحرفين، ولأن عليه خط المصحف، ولأن عليه أكثر

(١) تفسير الطبري ٧٢/١٠.

(٢) تفسير الطبري ٢٧١/١٠.

(٣) الكشف ٢٩١/١.

القراء، وقال أبو حاتم: هما لغتان، فكيف قرأت فأنت مصيب، وأختار في ذلك أن يتبع خط المصحف»^(١).

ونقل هذا التفضيل عن كثير من أهل العلم غير من ذكرت.

رابعاً: المراد من كلام العلماء الذي فهم منه هذا التفضيل، والاعتذار لهم.

ليس مراد من رجح قراءة على أخرى أنه ينكر القراءة الأخرى - كما ظنه بعض الأفاضل - بل يعتقد أن القراءتين حق وصواب في نفس الأمر، وليس قصده نفي القراءة الأخرى، وإنما قصده أنها أقرب للمعنى، وأوضح في الدلالة عليه، وأقرب للوجه الأقوى في العربية.

فمن أسباب هذا الاختيار والتفضيل: إجماع الحجة من القراء عليها، وأنها اللغة المعروفة.

إلا أن تكون القراءة الأخرى لم تثبت عنده - وهذا هو الظن بهم - كما قال ابن جرير الطبري - وهو ممن وقع منه شيء من هذا - فقد نقل عنه مكي بن أبي طالب القيسي رحمته الله أنه قال: «كل ما صح عندنا من القراءات أنه علمه رسول الله صلوات الله عليه لأئمة من الأحرف السبعة التي أذن الله له ولهم أن يقرؤوا بها القرآن، فليس لنا اليوم أن نخطئ من قرأ به، إذا كان ذلك موافقاً لخط المصحف، فإن كان مخالفاً لخط المصحف لم نقرأ به ووقفنا عنه وعن الكلام فيه»^(٢).

(١) الكشف ١/ ٣٠٣.

(٢) الإبانة، ص (٤٠، ٤١).

وقال أيضاً: «القراءات إذا اختلفت في الألفاظ، واتفقت في المعاني، فأعجبها إلينا ما كان أظهر وأشهر في قراءة أمصار الإسلام»^(١).

وقال أيضاً: «إذا أجمعت قراءة الأمصار على قراءة فليس لأحد خلافها، وإن كان الوجه الآخر صحيحاً في العربية، صحيح المعنى»^(٢).

وهذا يبين أن الذي أنكره أو رده الطبري رحمته الله من القراءات المتواترة عند غيره لم تتواتر عنده، وهذا التفسير أولى من رديه بقصد الخطأ، وبما يخرج عن دائرة الأدب مع القرآن الكريم.

قال السخاوي رحمته الله عندما تكلم عن قراءة قوله تعالى: ﴿لَا يُعَذِّبُ عَذَابُهُ أَحَدًا وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُ أَحَدًا﴾ [الفجر: ٢٥-٢٦]: «وقراءة الفتح ثابتة أيضاً بالتواتر، وقد تواتر الخبر عند قوم دون قوم، وإنما أنكرها أبو عمرو لأنها لم تبلغه على وجه التواتر»^(٣).

قد يقول قائل: إن الطبري رحمته الله لم يبين أصحاب هذه القراءات بل يذكر أنهم عامة أهل المدينة والبصرة، أو الشام والكوفيين، ونحو ذلك، وقد تكون القراءة سبعية، فهذا إيهام للقراء أن القراءة سبعية أم لا، فلماذا يطعن فيها وهي قراءة سبعية؟

(١) تفسير الطبري ٦/ ٥٦٩.

(٢) تفسير الطبري ١٥/ ٢٧٦.

(٣) جال القراء ١/ ٢٣٥.

نقول: إن ابن جرير الطبري رحمته الله تكلم عن هذه القراءات في تفسيره قبل تسبيع ابن مجاهد للسبعة، فإن ابن جرير توفي سنة (٣١٠هـ) أما ابن مجاهد -مسبع السبعة- فقد توفي سنة (٣٢٤هـ) فابن جرير فرغ من تفسيره قبل تسبيع ابن مجاهد للسبعة.

ويدل عليه قول أبي بكر بن بالويه، إذ قال: «قال لي أبو بكر محمد بن إسحاق، يعني ابن خزيمة: بلغني أنك كتبت التفسير عن محمد بن جرير؟ قلت: نعم، كتبنا التفسير عنه إملأء، قال: كله؟ قلت: نعم، قال: في أي سنة؟ قلت: من سنة ثلاث وثمانين إلى سنة تسعين»^(١).

وابن مجاهد سبع السبعة حوالي سنة ثلاثمائة للهجرة.

وابن جرير الطبري رحمته الله رجل فقه وحديث، شأنه شأن عظم القراء الأئمة، وهم في ذلك أهل بصر وبصيرة بالإسناد، من حيث قوته أو ضعفه، ودرجات كل من هذين: القوة والضعف^(٢).

فكان يعتمد في تفسيره على المأثور -كما هو معلوم- فكيف بالقرآن وقرآءاته.

بل كان إماماً في القراءات، فقد جلس للإقراء، وأخذ عنه تلاميذه اختياره، وكلهم من الأئمة الأثبات، وحسبه أن كان من الذين قرأ عليهم ابن مجاهد،

(١) معجم الأدباء ٥١٥/٦.

(٢) كتاب الاختيارات في القراءات منشؤه ومشروعيته، د. عبدالفتاح شلبي، ص (٢٧).

وقرأ عليه باختياره أحمد بن عبدالله الجعفي، شيخ الأهوازي، الإمام المحدث، شيخ القراء في عصره، وأعلى من بقي في الدنيا إسناداً.

وابن مجاهد في كتابه السبعة في القراءات يناقش القراء السبعة ورواتهم، فنراه ينبه إذا وجد غلطاً في رواية أو عند راو، فهل يسكت عن شيخه الطبري إذا كان منه إنكار للقراءات المتواترة؟

وهل تمضي القرون تلو القرون بعد وفاة ابن جرير ولا ينكر محقق أو مفسر أو محدث ما وقع منه.

كذلك أبو حاتم السجستاني - وهو ممن فضل بعض القراءات على بعض، أو ضعف بعض القراءات - توفي سنة (٢٥٥هـ) فهو أيضاً قبل تسبيع ابن مجاهد، ولم يرد قراءة إلا أنها لم تثبت عنده، كما قال عند القراءة المروية عن ابن عباس لقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣] فيما نقله عنه ابن عطية بعد قوله: قرأها: (مِنَّةً) بكسر الميم، وفتح النون المشددة، ونصب التاء، على المصدر: «وقال أبو حاتم: سند هذه القراءة إلى ابن عباس رضي الله عنه مظلّم»^(١).

قال مكي في الإبانة: «قد ترك أبو حاتم وغيره ذكر حمزة والكسائي وابن عامر، وزاد نحو عشرين رجلاً من الأئمة ممن هو فوق هؤلاء السبعة، وكذلك

زاد الطبري في كتاب القراءات عن هؤلاء السبعة نحو خمسة عشر رجلاً، وكذلك فعل أبو عبيد، وإسماعيل القاضي^(١).

أليس من المستفيض عند علماء القراءات أن من أركان القراءة الصحيحة موافقتها للغة العربية ولو بوجه ضعيف؟ وهذا مما يوافق عليه حتى من اتهم بعض العلماء بإنكار بعض القراءات عند ترجيحهم لقراءة على أخرى بهذا الاعتبار.

فأكثر اختياراتهم في الحرف إنما تكون إذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء:

١- قوة وجهه في اللغة الغربية.

٢- موافقته للمصحف العثماني.

٣- اجتماع العامة عليه.

ولهذا ثبت عن كثير منهم رجوعه عن اختياره لبعض القراءات إلى اختيار قراءة أخرى.

كما قال ابن مجاهد في كتاب السبعة، عند قوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ﴾ [مريم:

٦٥]: «روى علي بن نصر عن أبي عمرو: ﴿هَلْ تَعْلَمُ﴾ يدغم اللام، ويقول: إن

شئت أدغمت ما كان مثل هذا، وإن شئت بينته، قال هارون عنه: إنه كان

يدغم ثم رجع إلى البيان»^(٢).

(١) الإبانة عن معاني القراءات، ص (٣٧، ٣٨).

(٢) السبعة لابن مجاهد، ص (٤١٠).

وقال السخاوي: «روى قتيبة ونصر عن الكسائي إثبات الياء في قوله تعالى: ﴿سَرَّ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسَّرَ﴾ [الفجر: ٤] قال أبو عمرو: وكذلك كان يقرأ، ثم رجع إلى الحذف»^(١).

وهذا يدل على تجردهم في هذا الاختيار والتفضيل، وأنه لم يقع بالهوى والتشهي.

المبحث الثامن والعشرون

الروايات المقروء بها الآن في العالم الإسلامي

والتماس أسباب انتشار رواية حفص

كما مر معنا عند الكلام على نشأة القراءات أن الصحابة رضي الله عنهم لما انتشروا في البلاد الإسلامية انتشرت القراءات في تلك البلاد، فصار أهل كل مصر يقرءون بما تلقوا عن شيوخهم، فكثرت القراءات، فلما خشي بعض الصحابة رضي الله عنهم من افتراق الأمة، واختلافها في كتاب الله أشار على الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه بجمع الناس على مصحف واحد، فجمع الناس على مصحف ونسخ منه عدة نسخ وأرسلها إلى الأمصار، وأمر بأن يقرأ بها يوافقها، فقرأ الناس بما تلقوه من شيوخهم مما يوافق هذا الرسم، فصار لكل أهل مصر قراءة وقراء يُقرئون بها.

ثم لما تداخلت البلاد الإسلامية، وتيسر الاتصال بينها، انتقلت القراءات من بلد إلى آخر، وجمع بعض العلماء ما توصل إليه من القراءات في كتاب، وانتشرت هذه الكتب.

وقد تلقت الأمة على مدى العصور القراءات الصحيحة بالقبول، وهي لا ترى أن بعضها أولى بالقراءة من بعض، وكان السلف بعضهم يقرأ بهذه القراءة، وبعضهم يقرأ بقراءة أخرى، ولم ينكر أحد على الآخر قراءته، ولم يوجب أحد القراءة بقراءة معينة.

ثم صار جمهور الناس يكتفون بضبط قراءة، أو رواية واحدة يتلون بها كتاب الله - تعالى - مما أدى - خلال قرون متلاحقة - إلى انتشار قراءة أو رواية معينة، وانحسار أخرى، بحيث صارت بعض القراءات لا تعرف إلا في الكتب، ولا يضبطها إلا المتخصصون بدراسة القراءات وروايتها.

ولذلك لم يبق ما يقرأ به اليوم من القراءات في العالم الإسلامي - حسب ما اطلعت عليه - سوى خمس روايات:

١ - رواية ورش عن نافع، ويقرأ بها في بعض ليبيا والمغرب، والجزائر، وموريتانيا، وبعض تشاد، والكمرون، ونيجيريا، وفي شمال وغرب السودان، وبعض البلاد الإفريقية.

٢ - رواية قالون عن نافع، ويقرأ بها في ليبيا، وبعض تونس والجزائر، وبعض البلاد الإفريقية^(١).

٣ - رواية الدوري عن أبي عمرو البصري، ويقرأ بها في بعض البلاد الإفريقية، كالسودان، والصومال، وجمهورية تشاد، وحضرموت في اليمن، وغيرها.

(١) وقفت على خلوة لتحفيظ القرآن الكريم في أحد محافظات جمهورية تشاد ووجدتهم يقرءون برواية قالون، وأخبرني الإخوة المرافقين معي أنهم لا يعلمون أن رواية قالون يقرأ بها في تشاد، فكانت تلك الخلوة محل تعجب منهم.

كما أفادني فضيلة الدكتور السالم الجكني الشنقيطي أن رواية قالون هي الرواية الثانية في موريتانا، والمغرب، بعد رواية ورش.

٤ - قراءة حمزة، ذكر بعض المشايخ أنه كان يقرأ بها في بعض السودان إلى زمن قريب.

٥ - رواية حفص عن عاصم، ويقرأ بها في معظم البلاد الإسلامية اليوم.
قال ابن عاشور في التحرير والتنوير: «والقراءات التي يقرأ بها اليوم في بلاد الإسلام من هذه القراءات العشر، هي: قراءة نافع برواية قالون، في بعض القطر التونسي، وبعض القطر المصري، وفي ليبيا.

وبرواية ورش في بعض القطر التونسي، وبعض القطر المصري، وفي جميع القطر الجزائري، وجميع المغرب الأقصى، وما يتبعه من البلاد، والسودان.
وقراءة عاصم برواية حفص عنه، في جميع الشرق، من العراق والشام، وغالب البلاد المصرية، والهند، وباكستان، وتركيا، والأفغان.

وبلغني أن قراءة أبي عمرو البصري، يقرأ بها في السودان المجاور مصر»^(١).
ويظن بعض الناس أن سبب انتشار رواية حفص أكثر من غيرها لكونها أثبت من غيرها، أو أصح، أو لأنها المختارة عند السلف، أو لقوة وجهها في اللغة، أو لسهولة، أو نحو ذلك.

والصحيح - والله أعلم - أن هذا كله ليس هو السبب، إذ القراءات العشر كلها على درجة واحدة في الصحة والثبوت والتواتر.

والمتتبع لحال السلف يجد أنهم مختلفون في القراءة، فكل يقرأ بقراءة أهل بلده، أو ما قرأ به على بعض شيوخه من القراء، بل إن ثناؤهم على غير رواية حفص أكثر.

ف نجد أن سفيان الثوري قرأ على حمزة، ويقرأ بقراءته.

والإمام أحمد لما قال له الميموني: أي القراءات تختار لي فأقرأ بها؟ قال: قراءة أبي عمرو بن العلاء، لغة قریش، والفصحاء من الصحابة^(١).

وقد ثبت أن الشافعي يقرأ بقراءة ابن كثير، كما نص على ذلك من ترجم له، كابن الجزري في الغاية، وذكر إسناده بقراءة ابن كثير^(٢).

وقال سعيد بن منصور: «سمعت مالك بن أنس يقول: قراءة نافع سنة»^(٣).

قال ابن مجاهد: «وحدثونا عن وهب بن جرير قال: قال لي شعبة: تمسك بقراءة أبي عمرو، فإنها ستصير للناس إسناداً».

وقال أيضاً: «حدثني محمد بن عيسى بن حيان، حدثنا نصر بن علي قال: قال لي أبي: قال شعبة: انظر ما يقرأ أبو عمرو مما يختار لنفسه فإنه سيصير للناس إسناداً».

(١) الإنصاف ٥٩/٢.

(٢) غاية النهاية ٩٥، ٩٦/٢.

(٣) انظر السبعة في القراءات، ص (٦٢).

قال نصر قلت لأبي: كيف تقرأ؟ قال: على قراءة أبي عمرو. وقلت للأصمعي: كيف تقرأ؟ قال: على قراءة أبي عمرو»^(١).

قال ابن الجزري: «وقد صح ما قاله شعبة رحمته الله فالقراءة التي عليها الناس اليوم بالشام والحجاز واليمن ومصر، هي قراءة أبي عمرو، فلا تجد أحداً يلحن القرآن إلا على حرفه، خاصة في الفرش، وقد يخطئون في الأصول، ولقد كانت الشام تقرأ بحرف ابن عامر إلى حدود الخمسمائة، فتركوا ذلك لأن شخصاً قدم من أهل العراق وكان يلحن الناس بالجامع الأموي على قراءة أبي عمرو، فاجتمع عليه خلق، واشتهرت هذه القراءة عنه، وأقام سنين، كذا بلغني، وإلا فما أعلم السبب في إعراض أهل الشام عن قراءة ابن عامر، وأخذهم بقراءة أبي عمرو، وأنا أعد ذلك من كرامات شعبة»^(٢).

وقال الضباع: «وكانت قراءة عامة المصريين على ما ظهر لي من تتبع سير القراء وتأليفهم منذ الفتح الإسلامي إلى أواخر القرن الخامس الهجري على طريقة أهل المدينة المنورة، سيما التي رواها ورش المصري عن نافع القارئ المدني، ثم اشتهر بعدها بينهم قراءة أبي عمرو البصري، واستمر العمل عليها، قراءة وكتابة في مصاحفهم إلى منتصف القرن الثاني عشر الهجري، ثم حلت محلها قراءة عاصم ابن أبي النجود، الكوفي»^(٣).

(١) السبعة في القراءات، ص (٨٢).

(٢) غاية النهاية ١/ ٢٩١، ٢٩٢.

(٣) الإضاءة، ص (٧٢).

وبعض الناس يرى أن رواية حفص عن عاصم هي الأقرب إلى قراءة الرسول ﷺ فنقول: إن النبي ﷺ كان قرشياً حجازياً، وكتب اللغة واللهجات العربية تنص على أن لغة قريش والحجازيين فيها إبدال الهمزات، وصلةميم الجمع، وعلى هذا تكون قراءة أبي جعفر ونافع وابن كثير وأبي عمرو أقرب إلى قراءة النبي ﷺ من رواية حفص عن عاصم.

بل إن المتتبع لتفاسير بعض المفسرين يجد أنهم اعتمدوا غير رواية حفص، مما يدل على أن العمدة في القراءة عندهم غير رواية حفص، كأبي المظفر السمعاني (٤٨٩هـ) في تفسيره، فإن له عبارات تدل على أنه عتمد غير رواية حفص، مما يدل على أن المقروء به عنده غيرها.

كما قال عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنْفِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥]: «ويقرأ: ﴿فِي الدَّرَكِ﴾ بجزم الراء. وهذا يدل على أنه اعتمد قراءة فتح الراء، وهي قراءة غير الكوفيين، وحفص كوفي».

وقال عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [الفرقان: ٤٨]: «وقرئ (نُشْرًا) بضم النون والشين، وقرئ بالباء المضمومة، مما يدل على أنه اعتمد فيها غير رواية حفص، فإن عاصماً هو الذي يقرؤها بالباء المضمومة وسكون الشين».

وقال عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا خُلُقُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٧]:

«وقرئ: ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا خُلُقُ الْأَوَّلِينَ﴾ بضم الخاء واللام، أي: عادتهم ودأبهم»^(١).

وهذا يدل على أنه اعتمد قراءة: فتح الخاء وسكون اللام، أي: اختلاق الأولين وكذبهم.

وقال عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ ذَخِيرَةٍ﴾ [النمل: ٨٧]: «وقرئ: ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ﴾ على الماضي».

مما يدل على اعتماده قراءة: (أُنثَى) على المستقبل، وهي غير رواية حفص.

وقال عند تفسير قوله تعالى: ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٣]: «وقرئ: ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ برفع الميم».

مما يدل على اعتماده قراءة فتح الميم، وهي غير رواية حفص.

كذلك الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) اعتمد في تفسيره على رواية الدوري عن أبي عمرو البصري.

ومما يدل على هذا قوله عند تفسير قوله تعالى: ﴿مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾: «وقرئ: ﴿مِنْ كُلِّ﴾ بالتنوين»^(٢).

مما يدل على أنه اعتمد على قراءة عدم التنوين، وهي غير رواية حفص.

وقال ابن عاشور في مقدمة تفسيره: «وأبني أول التفسير على قراءة نافع

برواية عيسى ابن مينا المدني الملقب بقالون لأنها القراءة المدنية إماماً وراويّاً،

(١) تفسير القرآن، للسمعاني ٤/ ٦٠، ٦١.

(٢) الكشف ٣/ ٣٠.

ولأنها التي يقرأ بها معظم أهل تونس ثم أذكر خلاف بقية القراء العشرة خاصة^(١).

أما من زعم أنه لقوة وجهها في اللغة، فإنه ليس مُسَلِّمٌ، فإن كل رواية من الروايات فيها كلمات وقراءات قد تكون أقوى من غيرها من الروايات الأخرى، كما أن في الروايات الأخرى كلمات وقراءات قد تكون أقوى في اللغة من رواية حفص، فلا يستطيع أحد أن يحكم بأن قراءة أو رواية أقوى من غيرها على الإطلاق، في جميع كلماتها وقراءاتها.

وإن كان بعض أهل العلم قد يرى أن بعض القراءات أقرب إلى الفصاحة من غيرها، وهذا من وجهة نظره، كما روي عن الإمام أحمد، ومع ذلك قال: «عليك بقراءة أبي عمرو لغة قريش وفصحاء الصحابة»^(٢).

وقال الإمام مكي بن أبي طالب: «وربما جعلوا الاختيار على ما اتفق عليه نافع وعاصم، فقراءة هذين الإمامين أوثق القراءات، وأصحها سنداً، وأفصحها في العربية، ويتلوها في الفصاحة خاصة: قراءة أبي عمرو والكسائي رحمهم الله»^(٣).

وأما من زعم أنه لسهولة قراءتها، فإن هذا أيضاً ليس بمسلم، فإن في بعض الروايات قراءات هي أسهل منها في رواية حفص، فمثلاً:

(١) التحرير والتنوير ١ / ٦٣.

(٢) الإنصاف ٢ / ٥٩.

(٣) الإبانة، ص (٦٥).

إبدال الهمزات في رواية ورش والسوسي، أسهل لعامة الناس من تحقيق الهمز فيها، نحو إبدال الهمزة واواً في: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ و﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾ هكذا: (يومنون، ويؤاخذكم).

وإبدالها ياء في: ﴿وَيْتَرِ﴾ و﴿يَنْسِ﴾ و﴿الَّذِئْبُ﴾ هكذا: (وبير، وبيس، والذيب).

وإبدالها ألفاً في: ﴿يَأْكُلُونَ﴾ و﴿تَأْمُرُونَ﴾ هكذا: (ياكلون، وتامرنا) وغيرها، فلا شك أن هذا أسهل لعامة الناس من تحقيق الهمز.

بل حتى الهمز المتطرف، فإن الوقف عليه بالإبدال، نحو: ﴿السَّمَاءِ﴾ و﴿يَشَاءُ﴾ على قراءة حمزة، ورواية هشام، أسهل للعامة من الهمز على رواية حفص وغيره.

كذلك الإدغام الكبير في رواية السوسي، نحو: إدغام الكاف في الكاف في: ﴿مَنْسِكَكُمْ﴾ و﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾ ونحو: إدغام الحاء في الحاء في قوله: ﴿لَا أَبْرَحُ حَتَّى﴾ أو العين في العين في قوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ﴾ أو الراء في الراء في قوله: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ وغيرها كثير.

أو ما كان من المتقاربين، نحو: إدغام القاف في الكاف في قوله: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ﴾ والكاف في القاف في قوله: ﴿لَكَ قُصُورًا﴾ والجيم في التاء في قوله: ﴿ذِي الْمَعَارِجِ﴾. نَعْرُجُ وغيرها كثير.

فلا شك أن إدغام العامة لهذه الحروف أسهل من إظهارها.

كذلك إدغام: ذال إذ، ودال قد، وتاء التأنيث، عند من أدغمها، نحو: ﴿وَإِذْ زَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ﴾ و﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾ و﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ﴾ و﴿فَقَدْ صَلَ﴾ و﴿أُنزِلَتْ سُورَةٌ﴾ و﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ وهذه كلها ليست في رواية حفص.

فلا شك أنه هذه القراءات أسهل لعامة الناس منها في رواية حفص.

بعضهم جعل السبب في انتشار رواية حفص، الدولة العثمانية، وزعم أنهم ألزموا الناس على القراءة بها إلزاماً، ولا أظن هذا هو السبب -إلا أن يكون على غير سبيل الإلزام- لوجود من يقرأ بغير رواية حفص في زمن الدولة العثمانية، حيث إنها قامت في أوائل القرن الثامن، وقد مر معنا قول ابن الجزري، وهو متوفى عام (ت ٨٣٣هـ) أي: في القرن التاسع في خلافة الدولة العثمانية، إذ قال: «فالقراءة التي عليها الناس اليوم بالشام والحجاز واليمن ومصر هي قراءة أبي عمرو، فلا تجد أحداً يلحن القرآن إلا على حرفه، خاصة في الفرش، وقد يخطئون في الأصول، ولقد كانت الشام تقرأ بحرف ابن عامر إلى حدود الخمسمائة، فتركوا ذلك لأن شخصاً قدم من أهل العراق وكان يلحن الناس بالجامع الأموي على قراءة أبي عمرو، فاجتمع عليه خلق، واشتهرت هذه القراءة عنه، وأقام سنين، كذا بلغني، وإلا فما أعلم السبب في إعراض أهل الشام عن قراءة ابن عامر، وأخذهم بقراءة أبي عمرو».

ويدل على هذا قول الإمام محمد بن قاسم البقري (ت ١١١هـ) وهو من علماء القرن الحادي عشر، في كتابه «قواعد البقري في أصول القراء السبعة» إذ

قال: «وبدأت من هؤلاء السبعة، بأبي عمرو، موافقة لما يفعله شيخنا - رحمه الله تعالى - تبعاً لأشياخه، والسري في ذلك شهرة قراءته بين الناس».

قال شارح القواعد: «أي: أهل زمانهم، وربما: ومكانهم، كالديار المصرية»^(١).

كذلك قول الضباع السابق: «أنه اشتهر بعد قراءة ورش في هذه الأمصار قراءة أبي عمرو البصري، واستمر العمل عليها قراءة وكتابة في مصاحفهم إلى منتصف القرن الثاني عشر الهجري، ثم حلت محلها قراءة عاصم ابن أبي النجود، الكوفي».

ولا شك أن هذه الأمصار كانت في هذه الفترة الزمنية تحت سيطرة الدولة العثمانية.

كذلك وجود بعض الأمصار التي تقرأ بغير رواية حفص إلى زماننا هذا، كالسودان، والمغرب، وتونس، والجزائر، وليبيا، وتشاد، وهي تحت سيطرة الدولة العثمانية.

وهناك أمور قد تكون أسباباً لانتشار رواية من الروايات في بلد من البلدان، ومنها:

١ - استيطان القارئ أحد البلاد، ومكثه فيها يقرئ الناس ويعلمهم القرآن. كما فعل ابن عامر، حيث استوطن الشام، فصارت قراءته هي المعتمدة في بلاد الشام إلى القرن الخامس الهجري.

(١) شرح قواعد البكري، ص (١٩، ٢٠).

٢- انتقال نقلة الرواية أو القراءة من بلد إلى آخر، كما هو الحال في رواية الإمام نافع، حيث رحل ورش إلى مصر، فانتشرت روايته هناك، إلى أن حلت محلها قراءة أبي عمرو البصري.

٣- تمازج نقل القراءة مع المذهب الفقهي، كأوائل الفقهاء من المالكية، فقد كانوا يقرأون بقراءة نافع، لأن الإمام مالك قرأ على نافع، فانتشرت قراءة نافع من الروایتين في البلاد التي انتشر فيها المذهب المالكي.

٤- إشاعة القراءة على يد أحد العلماء، كما هو حال قراءة أبي عمرو البصري، حيث انتشرت في بلاد الشام، بعد قراءة ابن عامر، بسبب سبيع ابن المسلم.

٥- اليسر والسهولة.

٦- التدخل السياسي. ولا أعني به التدخل من قبل الأمراء فحسب، بل حتى من قبل بعض العلماء، كفرضها على المقارئ والكتاتيب، أو المدارس النظامية^(١).

ولعل من أسباب انتشار رواية حفص في أكثر العالم الإسلامي - والله أعلم -:

١ - طباعة المصاحف أولاً كانت برواية حفص عن عاصم، وقد ساعد هذا على انتشارها في العالم الإسلامي، فإن أول مصحف طبع كان في سنة

(١) أفادني بعض هذه الأسباب فضيلة شيخنا الشيخ الدكتور/ حازم بن سعيد الكرمي

(١٦٩٤م) أي سنة : (١١٠٦هـ) تقريباً، والذي طبع في ألمانيا، وكان مضبوطاً على قراءة عاصم.

٢- ولعل من أسباب انتشارها انتقال حفص من الكوفة إلى بغداد، وجلسه للإقراء بها، ثم رحلته من بغداد إلى مكة للحج، ومجاورته بها، وإقراؤه بها زمناً، ويبدوا أن تنقل حفص بين الكوفة وبغداد ومكة، قد أسهم في انتشار قراءة عاصم من رواية حفص.

ولعل عدم انتشار رواية شعبة عن عاصم، أن شعبة كان لا يمكن من نفسه من أراد أخذ قراءة عاصم منه^(١).

كما أنه قطع الإقراء قبل موته بسبع سنين، وقيل بأكثر^(٢).

وكان شعبة أيضاً مشغولاً برواية الحديث، إلى جانب القراءة^(٣).

٣- لو قال قائل: إن الدولة العثمانية كنت سبباً، ولم تكن ملزمة، لكان ذلك وجيهاً.

قال الشيخ محمد تميم الزعبي: «إنه في الوقت الذي انتشرت فيه قراءة أبي عمرو في الأقطار المشار إليها وهي: العراق، والحجاز، واليمن، والشام، ومصر، والسودان، وشرق إفريقيا، كانت رواية حفص عن عاصم بدأت

(١) السبعة، لابن مجاهد، ص (٧١).

(٢) غاية النهاية، لابن الجزري ١/ ٣٢٦.

(٣) محاضرات في علوم القرآن، للدكتور/ غانم قدوري الحمد، ص (١٥٤).

تنتشر لدى الأتراك، وبدأت الدولة العثمانية تبسط سلطانها على معظم أرجاء العالم الإسلامي، فصارت ترسل أئمة وقضاة ومقرئين أتراكاً إلى الشرق، فانتشرت رواية حفص عن طريقهم، وكذا عن طريق المصاحف التي تنسخها الدولة العثمانية برواية حفص، فأخذت رواية حفص عن عاصم تحل تدريجياً محل قراءة أبي عمرو البصري، فآل الأمر إلى انحسار انتشارها، فلم تبق إلا في اليمن، والسودان، والقرن الإفريقي»^(١).

(١) مقدمة تحقيق الشيخ محمد تميم الزعبي للمقدمة الجزرية، ص (١٧).

المبحث التاسع والعشرون شبهات حول القراءات وردها

إن أعداء الإسلام لا يألون جهداً للطعن بهذا الدين العظيم، وخاصة في مصدره، الكتاب والسنة، فقد أثاروا كثيراً من الشبه والمطاعن والشكوك، خاصة ما يتعلق بالقرآن الكريم ونقله، وقراءات حروفه، يريدون بذلك تشكيك المسلمين بهذا المصدر العظيم لهذا الدين الحنيف، بل ويريدون صد الناس عن الدخول في هذا الدين.

إلا أن الله - جل وعز - تكفل بحفظ هذا القرآن، فهيأ له علماء ناصحين نذروا أنفسهم للذب عن القرآن الكريم، فردوا هذه الشبهات، وأجابوا عليها. علماً أن بعض هذه الشبهات كانت من بعض المسلمين، بسبب فهمهم لبعض النصوص.

فلعلنا أن نذكر بعض الشبهات التي أثرت حول قراءات القرآن الكريم، والجواب عنها:

الشبهة الأولى: قالوا بعدم تواتر القراءات.

من الشبه التي أثرت حول القرآن الكريم، وقراءاته، أن قراءات القرآن الكريم لم تتواتر، وأنها منقولة بأسانيد الآحاد، وزعموا أنه لا يستطيع أحد أن يثبت تواترها.

ويرد على هذه الشبهة، بأن معنى التواتر متحقق في قراءات الأئمة العشرة، فقد رواها معظم الصحابة عن الرسول ﷺ ورواها عن الصحابة التابعون، وأتباعهم فمن بعدهم، ورواها عنهم أمم لا يحصون، فكل أهل بلد كانوا يقرؤون بقراءة أحد هؤلاء الأئمة من القراء العشرة، ولا شك أن هذه البلاد فيها من المسلمين الجم الغفير، الذي يزيد عددهم على عدد التواتر.

ولذلك كان رأي جمهور العلماء أن القراءات متواترة، مع علمهم بأسانيد القراء، وأن رجالها لا يبلغ عددهم حد التواتر، لعلمهم بتواترها واشتهارها بين المسلمين، وأن الاشتهار والاستفاضة نوع من أنواع التواتر.

فمن أنواع التواتر: (تواتر الطبقة). كتواتر القرآن الكريم، فقد تواتر على البسيطة شرقاً وغرباً، درساً وتلاوة، وحفظاً وقراءة، وتلقاه كافة عن كافة، طبقة عن طبقة^(١).

أما أسانيد القراءة فلا شك أنها آحاد، لأنه يستحيل إحصاء جميع من قرأ بهذه القراءات، فهي قراءات شائعة في مختلف البلدان، وفي عصور متوالية، وليس مراد هذه الأسانيد الحصر، بل التوثيق، ومع ذلك فلو جمعت الأسانيد المتداولة بين القراء، واستخرج منها أسماء الأئمة الذين قرأوا بالقراءات في العصور المتعددة لبلغ العدد المطلوب للتواتر، وزاد عليه، فنسبة القراءات إلى هؤلاء الأئمة القراء لا يعني اقتصارها عليهم، بل اختيروا من بين الأعداد

(١) الحديث الضعيف، وحكم الاحتجاج به. للدكتور/ عبدالكريم الخضير، ص (٢٤).

الكبيرة الذين يقرؤون بهذه القراءات في تلك البلاد، ويرجع السبب في اختيار هؤلاء الأئمة دون غيرهم إلى ملازمة كل واحد منهم لتلك القراءة، وتجرده لها وإقراءه بها، مع الثقة والعدالة وحسن السيرة^(١).

الشبهة الثانية: زعم أن سبب اختلاف القراءات هو رسم المصحف.

لما كانت المصاحف العثمانية مجردة من النقط والشكل، والحذف والإثبات في بعض كلمات القرآن الكريم، للاختصار، أو الإشارة إلى بعض القراءات، لكي يحتملها خط المصحف.

لهذه الأسباب، ولغيرها زعم بعضهم أن الرسم العثماني سبب اختلاف القراءات.

ويرد عليهم بأن مصدر اختلاف القراءات هو التلقي من رسول الله ﷺ، وليس الرسم، فإن القراءات واختلفت لها سابقة للرسم العثماني، فقد تلقى الصحابة هذه القراءات من النبي ﷺ قبل رسم المصاحف وكتابتها، فهي لم تكتب بهذا الرسم إلا في زمن الخليفة الراشد عثمان بن عفان (رضي الله عنه) - كما هو معلوم - والصحابة في زمن النبي ﷺ لم يكونوا يعتمدون على الكتابة، بل على حفظ الصدور، ولذلك بعث عثمان بن عفان (رضي الله عنه) مع كل مصحف قارئاً يعلم الناس القرآن حسب ما تلقى من النبي ﷺ وأصحابه، ولو كان

(١) مقدمات في علم القراءات، لكل من الدكتور/ محمد القضاة وأحمد شكري، ومحمد

اعتمادهم على المصاحف، وأن يقرؤوا بما يوافق رسمها من دون تلق، لما أُرسل مع كل مصحف قارئاً، فمدار اختلاف القراءة، الرواية، لا الرسم.

ولو كانت القراءات مرجعها إلى الرسم - كما زعموا - وخلوه من الشكل والإعجام، لكان ينبغي أن تكون كل قراءة موافقة لرسم المصحف صحيحة مقبولة، ولكن الأمر غير ذلك، إذ هناك قراءات موافقة للرسم ومردودة.

لكن الرسم تابع للرواية والنقل، وأن القراءة منقولة من أفواه الرجال الحفظة.

ومن المعلوم في تأريخ القراءات والقراء أنهم كانوا يردون قراءة ابن مقسم، لأنه كان يقول: «إن كل قراءة وافقت المصحف، ووجهها في العربية فالقراءة بها جائزة، وإن لم يكن لها سند».

وردهم هذه القراءات ونحوها دليل على الدقة والإحكام في منهج القراء في إثبات القراءات، فالسند والتلقي، مع الموافقة لرسم المصحف^(١).

ومما يرد به أيضاً: وجود ألفاظ في المصحف كتبت برسم واحد، ومع ذلك اختلف القراء في قراءتها.

من هذه: كلمة: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ رسمت في سورة البقرة بدون ياء، وقد اختلف القراء في قراءتها، ورسمت في سورة إبراهيم بالياء، هكذا: ﴿إِبْرَاهِيمُ﴾ مع وجود الخلاف فيها أيضاً، فدل على أن الرسم ليس هو الحاكم على القراءات.

(١) في علوم القراءات، للدكتور/ السيد رزق الطويل، ص (٢٦٩، ٢٧٠).

وبعضها اختلف رسمها، ومع ذلك اختلف القراء فيها في مواضع

محصورة.

وبعضها رسمت برسم واحد، مع احتمال له لأكثر من قراءة، واللغة تميز فيها هذه القراءات، ومع ذلك لم يختلف فيها القراء، ولم تعدد فيها القراءات، بل اتفقوا على قراءة واحدة فيها، لأنه لم يرو فيها بالسند القوي، والأثر الثابت، والنقل الموثق، إلا هذه القراءة، وأما غيرها من القراءات التي يحتملها رسم المصاحف فليس له سند يعتمد عليه، وأصل يرد إليه، فلم يقرأ به أحد.

ومثال ذلك، لفظ: (خَطِيفَ يَخْطِفُ) جاء في لغة العرب أن فيها لغتين: خَطِيفَ يَخْطِفُ، من باب: عَلِمَ يَعْلَمُ، وَخَطَفَ يَخْطِفُ، من باب: عَمَدَ يَعْمَدُ، ولكن القراء أجمعوا على قراءتها بكسر الطاء في الماضي، وفتحها في المضارع^(١).

ومثال الماضي، قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ﴾ [الصفافات: ١٠] ومثال

المضارع، قوله تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطِفُ أَبْصَرَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٠].

ويقال أيضاً: لو كان مبعث اختلاف القراءات وتنوعها خلو المصاحف من النقط والشكل، وكان كل قارئ يقرأ بقراءة يختارها، من تلقاء نفسه، إذا كان الرسم محتملاً لها ولم يكن مبعثها الوحي والمشافهة والتلقي من فيه ﷺ لكان بعض القرآن من كلام البشر، ولم يكن كله وحياً سماوياً منزلاً من عند الله -تعالى- ولو كان كذلك لذهبت أعظم خاصية من خصائصه، تلك الخاصية

(١) القراءات في نظر المستشرقين، ص (٧٤).

التي امتاز بها القرآن عن سائر الكتب السماوية السابقة، وهي الإعجاز، ولو ذهبت عنه صفة الإعجاز لم يكن للتحدي به -بجميع رواياته- وجه، ولم يكن لعجز العرب عن معارضته سر، حيث إن بعضه من وضع بني جنسهم^(١).

فخلو المصحف من النقط والشكل كان معيناً له على استيعاب القراءات الصحيحة والأوجه المتعددة، ولم يكن موجباً للاختلاف، أو مصدراً لهذه القراءات، والاعتماد في القراءات إنما هو المشافهة والنقل والتلقي^(٢).

الشبهة الثالثة: أن مصدر القراءات اللهجات العربية.

ذهب بعض المستشرقين ومن تبعهم إلى أن مصدر القراءات، هو اللهجات واللغات العربية، ومن تبع المستشرقين على هذا القول، الدكتور طه حسين، إذ قال في كتابه: (الأدب الجاهلي): «والحق أنه ليست هذه القراءات السبع من الوحي في قليل ولا كثير، وليس منكرها كافراً، ولا فاسقاً، ولا مغتمزاً في دينه، وإنما هي قراءات مصدرها اللهجات واختلافها...»^(٣).

ويرد على هذه الشبهة بما مر معنا من أن أصل القراءات التلقي والمشافهة. إضافة إلى ذلك بأنه ليس كل القراءات من قبيل اللغات واللهجات، وإن كان أكثر الأصول هي من هذا القبيل، أما في الفرش، فأكثرها لا يتعلق باللهجات.

(١) القراءات في نظر المستشرقين، ص (٨٤).

(٢) مقدمات في علم القراءات، لكل من الدكتور/ محمد القضاة وأحمد شكري، ومحمد منصور، ص (٢٢٦).

(٣) نقلاً عن كتاب (صفحات في علوم القراءات) للشيخ/ عبد القيوم السندي، ص (١١٦، ١١٧).

ومن الأمثلة: قوله تعالى: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ﴾ [البقرة: ٤٨] تقرأ بالتذكير، والتأنيث.

وقوله تعالى: ﴿وَأَخْطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾ [البقرة: ٨١] تقرأ بالإنفراد والجمع. وكلها قراءات سبعة.

وهذه القراءات ليست من قبيل اللغات، واللهجات.

كذلك الخلافات الأصولية، وإن كانت من قبيل اللهجات، إلا أنها مما أمضاه الرسول ﷺ تيسيراً وتوسعة على الأمة، ومع ذلك فمصدره الرواية والنقل، ومن الأدلة على ذلك اختلاف القراء، بل والقارئ الواحد في النظائر منها.

ومن أمثله: إمالة حمزة لذوات الياء، إلا أنه استثنى ألفات هي من ذوات الياء، فلم يملها، لعدم ورودها وثبوتها رواية عنده، ككلمة: ﴿سَجَى﴾ في سورة الضحى.

ومن الأمثلة في باب الإمالة، أن حفصاً يقرأ سائر الألفات بالفتح، ولا يميل منها شيئاً، سوى كلمة: ﴿بَجْرِنَهَا﴾ في هود، فإنه يميلها.

ومن الأمثلة أيضاً: أن هشاماً يقرأ لفظ: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ بالياء في جميع القرآن، إلا في مواضع معدودة محصورة يقرأها بالألف بعد الهاء، هكذا: ﴿إِبْرَاهَامَ﴾.

وهكذا لا تجد أصلاً من أصول القراء يطرد في سائر المواضع إلا وتجد مواضع مستثناة تخالفها، وهذا يدل بوضوح على أن الشأن للرواية، وليس

للقياس أو الاجتهاد اعتبار^(١).

الشبهة الرابعة: زعم وجود التناقض في بعض القراءات.

زعم المستشرق (جولد زيهر): أن بين بعض القراءات وبعضها تناقضاً في المعنى، وتعارضاً في المراد، وتدافعاً في المقصود، بحيث لا يمكن الجمع بين المعنيين، ولا التوفيق بين المرادين^(٢).

واستدل على ذلك بالقراءتين المتناقضتين - كما زعم - في أول سورة الروم، وهما: ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ﴾ بالبناء للمجهول، و﴿سَيَغْلِبُونَ﴾ بالبناء للفاعل^(٣). والقراءة الثانية، ببناء: (غلبت) للفاعل، و(سيغلبون) للمفعول^(٤)، وزعم أنها متعارضتان في المعنى^(٥).

ويرد على هذه الشبهة بأن القراءة الثانية شاذة، والقراءة الشاذة لا تقوى على معارضة القراءة الصحيحة، ولا تصلح لمقابلتها، لأنه لا يجوز قراءتها على أنها من القرآن.

(١) مجلة كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، بالمدينة المنورة، ص (١٣٧).

(٢) القراءات في نظر المستشرقين والمحدثين، للقاضي، ص (١١١).

(٣) وهي القراءة المتواترة للقراء السبعة.

(٤) رويت عن علي، وأبو سعيد الخدري، وابن عباس، وابن عمر، ومعاوية بن قرّة، والحسن بن

عمر، وأبي سعيد الخدري، انظر البحر المحيط ١٥٧/٧. ومختصر في شواذ القراءات، لابن

خالويه، ص (١١٧). والدر المصون، للسمين الحلبي ٢٩/٩، ٣٠.

(٥) القراءات في نظر المستشرقين، للقاضي، ص (١١١).

ومع هذا فإنه يمكن الجمع بين القراءتين بأن كلا منهما تتحدث عن حادثة. فالقراءة الأولى تتحدث عن انتصار الفرس على الروم، وتبشر بانتصار الروم على الفرس خلال بضع سنين، وأن ذلك النصر المبشر به سيقتراف مع نصر آخر للمسلمين على المشركين، وهذا ما حصل، فقد تزامن انتصار الروم على الفرس مع غزوة بدر التي انتصر المسلمون فيها على المشركين.

أما القراءة الثانية فتخبر أن الروم انتصروا على سواد الشام، وتبشر المسلمين بالانتصار على الروم بعد ذلك ببضع سنين، وقد غزا المسلمون الروم في السنة التاسعة من نزول الآية، وفتحوا بعض بلادهم^(١).

قال القاضي: «والخلاصة: أن فارس تغلبت على الروم في أدنى الأرض، وبعد بضع سنين تغلبت الروم على فارس، هذا مفاد القراءة الأولى، المتواترة. أو أن الروم تغلبت على فارس في أدنى الأرض، ثم بعد بضع سنين تغلب المسلمون على الروم، وهذا مفاد القراءة الثانية.

ولا تنافي بين معنى القراءتين، كما يظهر بأدنى تأمل»^(٢).

فهذا المعنى الذي أفادته هذه القراءة لا يتناقض مع المعنى الذي أفادته القراءة الثانية، لأن التناقض لا يتحقق إلا إذا توارد شيان متضادان على أمر واحد، وفي زمن واحد^(٣).

(١) البحر المحيط ٧/ ١٥٧.

(٢) القراءات في نظر المستشرقين، ص (١٢١).

(٣) القراءات في نظر المستشرقين، ص (١٢٠).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولا نزاع بين المسلمين أن الحروف السبعة التي أنزل القرآن عليها لا تتضمن تناقض المعنى وتضاده، بل قد يكون معناها متفقاً أو متقارباً»^(١).

قال الإمام أبو محمد بن قتيبة في مشكل القرآن: «الاختلاف نوعان: اختلاف تغاير، واختلاف تضاد، فاختلاف التضاد لا يجوز، ولست واجده -بحمد الله- في شيء من القرآن . . . واختلاف التغاير جائز، ثم مثل له»^(٢).

وقال القاضي: «أما اختلاف القراءتين في اللفظ والمعنى، مع تضاد المعنيين، وتضارب المهدفين، فلا أثر له في القرآن الكريم، ومحال أن يكون فيه ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾»^(٣).

الشبهة الخامسة: مخالفة بعض القراءات لقواعد اللغة العربية.

من الشبه التي أثيرت حول القراءات، زعم بعض علماء اللغة أن بعض القراءات تخالف اللغة العربية، أو تخالف المشهور من مذاهب النحاة. وذكروا عدة قراءات زعموا أنها من هذا القبيل، منها:

قراءة حمزة، بخفض لفظ: (الأرحام) في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ

بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١].

(١) مجموع الفتاوى ١٣/ ٣٩١.

(٢) تأويل مشكل القرآن، ص (٣٣).

(٣) القراءات في نظر المستشرقين، ص (١٧).

وقراءة ابن عامر بالبناء للمجهول في: (زين) ورفع: (قتل) ونصب:
 (شركاؤهم) في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِّكَثِيرٍ مِّنَ
 الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧].

وقراءة نافع وابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي، بتشديد: (إن) والألف
 في: (هذان) في قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِن هَٰذَانِ لَسَٰجِرَيْنِ﴾ [طه: ٦٣] وغيرها من
 القراءات.

وقبل بيان وجوه هذه القراءات في اللغة، لابد من الرد الإجمالي على هذه
 الشبهة، ثم نعود إلى التفصيل.

فنقول: لابد أن يعي من يخوض في هذا ثلاث حقائق ظاهرة للقرآن
 الكريم.

الأولى: أنه كلام الله، سبحانه وتعالى.

الثانية: أنه معجزة نبيه ﷺ أنزلها الله عليه، وتحدى به الفصحاء والبلغاء
 من العرب، فلم يستطيعوا أن يعارضوه، أو يأتوا بمثله.

الثالثة: أنه نزل بلسان عربي مبين.

ولا شك أن هذه الحقائق الثلاث يدركها النحويون أتم الإدراك،
 ويعتقدونها، لأنهم مسلمون، يؤمنون بهذا الكتاب ومن أنزل عليه.

والقرآن بهذه الحقائق حقيق بأن يكون الحاكم على اللغة، والمحتكم إليه
 عند الاختلاف، بيد أن هذا لم يكن موقف بعض النحويين معه، فقد رأينا أنهم

منعوا أحكاماً وتراكيب وردت فيه، مائلين في ذلك إلى أقيستهم وما ترجح لديهم، اعتماداً على شواهدهم الشعرية.

والأمثل بهم أن يقفوا من القرآن الكريم أحد موقفين:

١ - أن يعكفوا عليه، فيقتصروا على استخلاص أحكام نحوهم - ضوابطه وقواعده - منه، وأن يقرؤا بأنه كله مقيس عليه، فهو القياس والسماع معاً، ويرد إليه الكلم، المتفق فيه، والمختلف عليه، وإذا كان ثمة استشهاد فإنها يكون القصد من إirاده هو الاستئناس به، والإشارة إلى ورود ذلك في كلام الناس.

٢ - أن يُحْلُوهُ منزلته بكونه كلام الله المعجز، وأنه بذلك سما على كلام الناس، فيكتفى لذلك بالقول فيما جاء مخالفاً لكلام الناس: وفي كلام الله كذا، أو: قد جاء في القرآن كذا، تنبيهاً على أن ذلك مما يختص به أسلوبه، ومما هو من دلائل إعجازه، أو من أسرارهِ، إذا تعذر عليهم أن يلتمسوا له الوجه الذي يجعله مقيساً عليه في كلام الناس^(١).

والقراءات الصحيحة كلها موافقة للغة العربية، ولو بوجه، وهذا أحد أركان القراءة المقبولة.

أما من ناحية الأمثلة التي ذكروها، فيقال فيها:

١ - قراءة حمزة لقوله تعالى: **جَٓثْ ٓ ثُ ٓ ثُ ٓ ثُ ٓ** **ثُ ٓ** بالخفض أي: يعطف

لفظ: (الأرحام) على الضمير المتصل، وهو الهاء، المجرور، وقد رد هذه القراءة البصريون، لأنهم أنكروا الخفض، ولحنوا القارئ به، وأبطلوه من وجوه:

(١) انظر النحويون والقرآن، للدكتور/ خليل بنیان الحسون، ص (٢٩٣، ٢٩٥).

أحدها: أنه لا يعطف بالظاهر على المضمرة المخفوض إلا بإعادة الخافض، لأنه معه كشيء واحد، لا ينفرد منه، ولا يحال بينه وبينه، ولا يعطف عليه إلا بإعادة الخافض^(١).

ويجاب عنه بأن هذا جائز عند الكوفيين، واحتجوا بقراءة حمزة، و ببعض الشواهد الشعرية، كقول الشاعر:

فاليوم قربت تهجونا وتشتننا فاذهب فما بك والأيام من عجب
فلفظ: (الأيام) مجرور بالعطف على الكاف في: (بك) والتقدير: بك وبالأيام.

وقد رجح ابن مالك جواز مثل هذا العطف، إذ قال:

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازماً قد جعلاً في
وليس عندي لازماً إذ قد أتى - الشر والنظم الصحيح مثبتاً
علماً أنه لم ينفرد حمزة بهذه القراءة، فقد قرأ بها: ابن عباس، والحسن
البصري، والمطوعي، وإبراهيم النخعي، وقتادة، والأعمش، وغيرهم. وبعض
من قرأ بها من شيوخ حمزة، ولكنها نسبت إليه لاشتهاره بها.

٢- قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنْ

الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ﴾ وفيها الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، وهو غير جائز عند البصريين، إلا للضرورة.

(١) انظر الحجة في القراءات السبع، المنسوب إلى ابن خالويه، ص (٥٨).

ويرد عليهم بأن هذه القراءة قراءة ابن عامر، وهو عربي فصيح، وعاش في زمن الاحتجاج، فقد توفي عام (١١٨ هـ) فهو على قواعدهم حجة في اللغة، على ما أصله النحويون واعتبروه، فلو كان من قوله لكان حجة عندهم -لأنه في زمن الاحتجاج بكلام العربي الأصل، وهو كذلك- فكيف به يرويه قرآنًا ويسنده إلى النبي ﷺ.

ومع هذا فقد خالفهم عدد من أهل اللغة، وقالوا بجواز ذلك.

قال ابن زنجلة في توجيه قراءة ابن عامر: «على تقدير قتل شركائهم أولادهم ففرق بين المضاف والمضاف إليه وحجته قول الشاعر:

فزججتها متمكنا زج القلوص أبي مزاده

أراد زج أبي مزادة القلوص، وأهل الكوفة يجوزون الفرق بين المضاف والمضاف إليه»^(١).

٣- قراءة نافع وابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي، لقوله تعالى: ﴿قَالُوا

إِنْ هَذَا إِلَّا لَسَجَرِينَ﴾ بتشديد: (إِنْ) والألف في: (هذان).

وقد ذكر ابن زنجلة في توجيهها أقوال:

١- أنها لغة كنانة، يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنصب والخفض، على

لفظ واحد، يقولون: أتاني الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان.

(١) حجة القراءات، لابن زنجلة، ص (٢٧٣).

قال الشاعر:

تزود منا بين أذناه ضربة دعته إلى هابي التراب عقيم

٢- إن فيه هاء مضمرة، والمعنى: (إنه هذان لساحران) كما تقول: إنه زيد منطلق، ثم تقول: إن زيد منطلق.

٣- قال: وقال المبرد: أحسن ما قيل في هذا: أن يجعل إن بمعنى: (نعم) المعنى: نعم هذان لساحران. فيكون ابتداء وخبراً.

قال الشاعر:

... وَيُقْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا لَكَ وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ

أي: نعم^(١).

الشبهة السادسة: إقرار الصحابة وجود اللحن في القرآن الكريم.

من الشبه التي أثرت حول القرآن الكريم وقراءاته، أن فيه لحنًا، واستدلوا ببعض الآثار عن بعض الصحابة، ومنها:

ما روي عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه قال حين عرض عليه المصحف: (أحستم وأجملتم، إن في القرآن لحنًا ستقيمه العرب بألستها).

وروي عن عكرمة أنه قال: لما كتبت المصاحف عرضت على عثمان، فوجد فيها حروفاً من اللحن، فقال: لا تغيروها، فإن العرب ستغيرها، أو قال: ستعربها بألستها.

(١) حجة القراءات، لابن زنجلة، ص (٤٥٤، و٤٥٥).

وما روي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها سئلت عن قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣] وعن قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصَارَى﴾ [المائدة: ٦٩] وعن قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [النساء: ١٦٢] فقالت: يا ابن أخي: هذا خطأ من الكاتب.

وما روي عن ابن عباس أنه قال عند قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا﴾ [النور: ٢٧] هذا خطأ من الكاتب، إنما هو: (حتى تستأذنوا).

ويجاب عن هذه الشبهة بأن هذه الآثار لا تثبت عن عثمان، ولا عن عائشة رضي الله عنها وإليك كلام بعض أهل العلم عن هذا:

قال أبو بكر الباقلاني عن خبر عثمان: «في نقله من الاضطراب ما يوجب ترك الإصغاء إليه، والعمل عليه.

وذلك أن هذا الخبر إنما مداره على قتادة، وعنه يروى، وقتادة إنما أرسله عن عثمان، وتارة يرويه عن يحيى بن يعمر، وهو لم يسمعه من يحيى بن يعمر، وإنما سمعه - على ما ذكره - من قوم من أهل العلم، عن نصر بن عاصم الجحدري، ويحيى بن يعمر يرويه عن رجل مجهول مشكوك فيه، غير معروف، وهو ابن فُطَيْمَة، أو ابن أبي فُطَيْمَة، ولو كان هذا الرجل مشهوراً معروفاً لما وقع مثل هذا الشك في أمره.

وقال أيضاً عن الرواية المسندة عن قتادة: «وفي هذه الروايات المسندة المرفوعة ضروب من التخليط، فمنها: أن قتادة مرة يروي الخبر عن يحيى بن يعمر، ولا يذكر نصراً، ومرة يروي عن نصر بن عاصم، عن يحيى، وتارة ترد الرواية عنه بأن يحيى بن يعمر هو الذي يروي عن ابن أبي فطيمة، وتارة يرد بأن ابن فطيمة هو الراوي عن يحيى بن يعمر، وهذا اختلاف وتخليط ظاهر، وتارة يقول الراوي: ابن فطيمة، وآخر يقول: ابن أبي فطيمة، وهذا أوضح دليل على الجهالة بابن أبي فطيمة هذا^(١).

وأما خبر عائشة فإنه غير صحيح عن عائشة، وعلى فرض صحته فإنه خبر آحاد، وخبر الآحاد لا يثبت به قرآن، وهو معارض للقطعي الثابت بالتواتر. كذلك خبر ابن عباس، فإنه غير صحيح عنه، فإن مصاحف الإسلام كلها قد ثبت فيها: ﴿حَقَّ تَسْتَأْنِسُوا﴾ وصح الإجماع عليها.

قال القرطبي: «وروي عن ابن عباس، وبعض الناس يقول: عن سعيد بن جبير: ﴿حَقَّ تَسْتَأْنِسُوا﴾ خطأ، أو وَهَمٌ من الكاتب، إنما هو: (حتى تستأذنوا) وهذا غير صحيح عن ابن عباس وغيره، فإن مصاحف الإسلام كلها قد ثبت فيها: ﴿حَقَّ تَسْتَأْنِسُوا﴾ وصح الإجماع فيها من لدن مدة عثمان، فهي التي لا يجوز خلافها، وإطلاق الخطأ والوهم على الكتاب في لفظ أجمع الصحابة

(١) انظر الانتصار للقرآن، للباقلاني ٢/ ٥٣٥ و٥٣٨.

عليه قول لا يصح عن ابن عباس، وقد قال عز وجل: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢] وقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] وقد روي عن ابن عباس: أن في الكلام تقدية وتأخيراً، والمعنى: حتى تسلموا على أهلها وتستأنسوا، حكاه أبو حاتم. قال ابن عطية: ومما ينفي هذا القول عن ابن عباس وغيره أن: ﴿تَسْتَأْنِسُوا﴾ متمكنة في المعنى، بينة الوجه في كلام العرب»^(١).

وقال أبو حيان: «وقد روي عن ابن عباس أنه قال: ﴿تَسْتَأْنِسُوا﴾ معناه: تستأذنوا، ومن روى عن ابن عباس أنه قال: إن: ﴿تَسْتَأْنِسُوا﴾ خطأ، أو وهم من الكاتب، وأنه قرأ: (حتى تستأذنوا) فهو طاعن في الإسلام، ملحد في الدين، وابن عباس بريء من هذا القول»^(٢).

وقد رد هذه الأخبار جمع من أهل العلم، ووجهوها على فرض صحتها.

قال الطبري: «قد ذكر أن ذلك في قراءة أبي بن كعب: ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾ وكذلك هو في مصحفه، فيما ذكروا.

فلو كان ذلك خطأ من الكاتب، لكان الواجب أن يكون في كل المصاحف، غير مصحفنا الذي كتبه لنا الكاتب الذي أخطأ في كتابه، بخلاف ما هو في مصحفنا.

(١) الجامع لأحكام القرآن ١٢/ ١٤٢.

(٢) البحر المحيط ٦/ ٤١٠.

وفي اتفاق مصحفنا ومصحف أبي في ذلك، ما يدل على أن الذي في مصحفنا من ذلك صواب غير خطأ، مع أن ذلك لو كان خطأ من جهة الخط، لم يكن الذين أخذ عنهم القرآن من أصحاب رسول الله ﷺ يُعَلِّمون من علَّموا ذلك من المسلمين على وجه اللحن، ولأصلحوه بألستهم، ولقنوه الأمة تعليماً على وجه الصواب.

وفي نقل المسلمين جميعاً ذلك قراءة، على ما هو به في الخط مرسوماً، أدل الدليل على صحة ذلك وصوابه، وأن لا صنع في ذلك للكاتب»^(١).

وقال ابن الأنباري في كتابه (الرد على من خالف مصحف عثمان): «الأحاديث المروية عن عثمان في ذلك لا تقوم بها حجة، لأنها منقطعة غير متصلة، وما يشهد عقل بأن عثمان، وهو إمام الأمة الذي هو إمام الناس في وقته وقدمتهم يجمعهم على المصحف الذي هو الإمام فيتبين فيه خللاً، ويشاهد في خطه زللاً فلا يصلحه! كلا والله ما يتوهم عليه هذا ذو إنصاف وتميز، ولا يعتقد أنه آخر الخطأ في الكتاب ليصلحه من بعده، وسبيل الجائين من بعده: البناء على رسمه، والوقوف عند حكمه.

ومن زعم أن عثمان أراد بقوله: «أرى فيه لحناً...»: أرى في خطه لحناً إذا أقمناه بألستنا كان لحن الخط غير مفسد ولا محرف من جهة تحريف الألفاظ وإفساد الإعراب، فقد أبطل ولم يصب، لأن الخط منبئ عن النطق، فمن لحن في كتبه، فهو لحن في نطقه.

ولم يكن عثمان ليؤخر فساداً في هجاء ألفاظ القرآن من جهة كتب ولا نطق، ومعلوم أنه كان مواصلاً لدرس القرآن، متقناً لألفاظه، موافقاً على ما رسم في المصاحف المنفذة إلى الأمصار والنواحي»^(١).

وقال الزجاج: «قول من قال إنه خطأ بعيد جداً، لأن الذين جمعوا القرآن هم أهل اللغة والقدوة، فكيف يتركون في كتاب الله شيئاً يصلحه غيرهم، فلا ينبغي أن ينسب هذا إليهم»^(٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية بعد أن نقل كلام ابن الأنباري والزجاج: «قلت: ومما يبين كذب ذلك: أن عثمان لو قدر ذلك فيه فإنما رأى ذلك في نسخة واحدة، فأما أن تكون جميع المصاحف اتفقت على الغلط، وعثمان قد رآه في جميعها وسكت، فهذا ممتنع عادة وشرعاً، من الذين كتبوا، ومن عثمان، ثم من المسلمين الذين وصلت إليهم المصاحف ورأوا ما فيها وهم يحفظون القرآن، ويعلمون أن فيه لحناً لا يجوز في اللغة، فضلاً عن التلاوة، وكلهم يقر هذا المنكر لا يغيره أحد، فهذا مما يعلم بطلانه عادة، ويعلم من دين القوم الذين لا يجتمعون على ضلالة، بل يأمرون بكل معروف، وينهون عن كل منكر، أن يدعوا في كتاب الله منكرأ لا يغيره أحد منهم، مع أنهم لا غرض لأحد منهم في ذلك، ولو قيل لعثمان مر الكاتب أن يغيره لكان تغييره من أسهل الأشياء عليه.

(١) الإتيان، للسيوطي ٢/ ٢٧١.

(٢) نقلاً عن زاد المسير ٢/ ٢٥٢.

فهذا ونحوه مما يوجب القطع بخطأ من زعم أن في المصحف لحناً أو غلطاً، وإن نقل ذلك عن بعض الناس، ممن ليس قوله حجة، فالخطأ جائز عليه فيما قاله، بخلاف الذين نقلوا ما في المصحف وكتبوه وقرؤوه، فإن الغلط ممتنع عليهم في ذلك»^(١).

وقال ابن الجزري: «والأثر فقد رواه الحافظ أبو بكر بن أبي داود بالفاظ مضطربة مختلفة، وكلها منقطعة لا يصح شيء منها، وكيف يصح أن يكون عثمان رضي الله عنه يقول ذلك في مصحف جعله للناس إماماً يقتدى به، ثم يتركه لتقييمه العرب بألستها، ويكون ذلك بإجماع من الصحابة، حتى قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: لو ولت من المصاحف ما ولي عثمان لفعلت كما فعل، وأيضاً فإن عثمان رضي الله عنه لم يأمر بكتابة مصحف واحد، إنما كتب بأمره عدة مصاحف، ووجه كلا منها إلى مصر من أمصار المسلمين، فماذا يقول أصحاب هذا القول فيها؟ يقولون إنه رأى اللحن في جميعها متفقاً عليه فتركه لتقييمه العرب بألستها؟ أم رآه في بعضها؟

فإن قالوا في بعض دون بعض فقد اعترفوا بصحة البعض، ولم يذكر أحد منهم ولا من غيرهم أن اللحن كان في مصحف دون مصحف، ولم تأت المصاحف مختلفة إلا فيما هو من وجوه القراءات، وليس ذلك بلحن.

وإن قالوا رآه في جميعها، لم يصح أيضاً، فإنه يكون مناقضاً لقصده في نصب إمام يقتدى به على هذه الصورة، وأيضاً فإذا كان الذين تولوا جمعه وكتابته لم يقيموا ذلك وهم سادات الأمة وعلمائها، فكيف يقيمه غيرهم»^(١).

وقال السيوطي: «وهذه الآثار مشكلة جداً.

وكيف يظن بالصحابة أولاً: أنهم يلحنون في الكلام، فضلاً عن القرآن، وهم الفصحاء اللدُّ.

ثم كيف يظن بهم ثانياً: في القرآن الذي تلقوه من النبي كما أنزل، وحفظوه، وضبطوه، وأتقوه.

ثم كيف يظن بهم ثالثاً: اجتماعهم كلهم على الخطأ، وكتابته.

ثم كيف يظن بهم رابعاً: عدم تنبهم ورجوعهم عنه.

ثم كيف يظن بعثمان: أنه ينهى عن تغييره.

ثم كيف يظن أن القراءة استمرت على مقتضى ذلك الخطأ، وهو مروي بالتواتر خلفاً عن سلف.

هذا مما يستحيل عقلاً وشرعاً وعادة»^(٢).

وقال ابن عاشور: «وهذا متقول على عثمان، ولو صح لكان يريد باللحن ما

في رسم المصاحف من إشارات، مثل كتابة الألف في صورة الياء، إشارة إلى

(١) انظر النشر ١/ ٤٥٩

(٢) الإتقان، للسيوطي ٢/ ٢٧٠.

الإمالة، ولم يكن اللحن يطلق على الخطأ»^(١).

الشبهة السابعة: جواز قراءة القرآن بالمعنى.

من الشبه التي أثارها بعض المستشرقين ومن تبعهم من تلامذتهم، جواز قراءة القرآن بالمعنى، وإبدال لفظة بأخرى إذا كانت تؤدي نفس المعنى. واستدلوا على ذلك ببعض روايات حديث الأحرف السبعة، والآثار التي يفهم منها ما ذهبوا إليه.

ومنها ما روى أبو داود من حديث أبي بن كعب قال: قال النبي ﷺ: (ليس منها إلا شاف كاف، إن قلت سميعاً عليماً، عزيزاً حكيماً، ما لم تختتم آية عذاب برحمة، أو آية رحمة بعذاب)^(٢).

وروى الإمام أحمد عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (أنزل القرآن على سبعة أحرف، عليماً حكيماً، غفوراً رحيماً)^(٣).

ومما يرد به على من فهم هذه الأحاديث هذا الفهم، ما قاله بعض علماء المسلمين في بيان معنى هذه الأحاديث.

قال ابن عبد البر: «أما قوله في هذا الحديث: قلت: سميعاً عليماً، وغفوراً رحيماً، وعليماً حكيماً، ونحو ذلك، فإنما أراد به ضرب المثل للحروف التي نزل

(١) التحرير والتنوير ٢/ ١٣٤.

(٢) سنن أبي داود، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، وانظر صحيح سنن أبي داود، للألباني ٢٧٧/١.

(٣) قال شعيب الأرناؤوط: إسناده حسن رجاله ثقات رجال الشيخين غير محمد بن عمرو.

القرآن عليها، أنها معان متفق مفهومها، مختلف مسموعها، لا تكون في شيء منها معنى وضده، ولا وجه يخالف وجهاً، خلافاً ينفيه أو يضاده، كالرحمة التي هي خلاف العذاب وضده، وما أشبه ذلك»^(١).

كذلك يقال: إن النبي ﷺ علم البراء بن عازب دعاء، وفيه: (اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت، وبنبيك الذي أرسلت. قال: فرددتها على النبي ﷺ فلما بلغت: اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت. قلت: ورسولك. قال: لا ونيك الذي أرسلت)^(٢).

فأمره النبي ﷺ أن لا يضع لفظ: (رسول) في موضع لفظ: (نبي) وذلك حتى لا يحيل معنى، وهو - عليه الصلاة والسلام - رسول ونبي، فكيف يسوغ للجهال المغفلين أن يقولوا: إنه - عليه الصلاة والسلام - كان يجوز أن يوضع في القرآن مكان: ﴿عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ ﴿غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ أو ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ وهو يمنع من ذلك في دعاء ليس قرآنًا، والله يقول مخبراً عن نبيه: ﴿مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَائِي نَفْسِي﴾ ولا تبديل أكثر من وضع كلمة موضع أخرى^(٣).

واستدل القائلون بهذه الشبهة بما رواه الإمام أحمد أن النبي ﷺ قال: (يا عمر: إن القرآن كله صواب، ما لم يجعل عذاب مغفرة، أو مغفرة عذاباً).

(١) التمهيد ٨/ ٢٨٣.

(٢) رواه البخاري، كتاب الوضوء، باب فضل من بات على وضوء، حديث (٢٤٧).

(٣) المدخل لدراسة القرآن الكريم. للدكتور/ محمد أبو شعبة، ص (٢٠٢، ٢٠٣).

ويرد عليهم سياق هذا الحديث، وهو أن عمر اختصم هو ورجل عند النبي ﷺ في قراءة، فصوب النبي ﷺ كلا القراءتين، وبين أن الكل من عند الله، ثم قال: يا عمر: إن القرآن كله صواب... إلخ.

فلم تكن قراءة عمر بن الخطاب ولا الرجل الآخر - وهو هشام ابن حكيم - بالتشهي، وإنما قرءا على رسول الله ﷺ. واستدلوا أيضاً ببعض الآثار عن بعض الصحابة.

منها ما روى الطبري في تفسير: أن أبا الدرداء كان يقرئ رجلاً: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ . طَعَامُ الْأَثِيرِ﴾ فقال: طعام اليتيم. فقال أبو الدرداء: قل: (إن شجرة الزقوم . طعام الفاجر) ^(١). وذكره السيوطي في الدر المنثور عن ابن مسعود ^(٢).

ومنها ما روى الطبري عن أنس أنه قرأ هذه الآية: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا وَأَصْوَبُ قِيلًا﴾ فقال له بعضه القوم: يا أبا حمزة إنما هي: ﴿وَأَقْوَمُ قِيلًا﴾ قال: أقوم وأصوب وأهياً واحداً ^(٣).

ومنها ما روي عن أبي سرار الغنوي أنه كان يقرأ: (فحاسوا) بحاء غير معجمة فقليل له: إنما هو: (جاسوا) بالجيم. فقال: جاسوا، وحاسوا، واحد ^(٤).

(١) تفسير الطبري ١٣١/٢٥.

(٢) الدر المنثور ٤١٨/٧.

(٣) تفسير الطبري ١٣١/٢٩.

(٤) تفسير الكشاف، للزنجشري ١٧٦/٤.

وأجيب عن هذه الآثار بأنها مصروفة عن ظاهرها، لوجود الأدلة القطعية من القرآن والسنة الصحيحة على عدم جواز تبديل كلمة بأخرى في معناها، من غير توقيف وسماع^(١).

ويجاب أيضاً: بأنها قد تكون قراءات منزلة من عند الله، لكنها مما نسخ في العرضة الأخيرة.

ومما يدل على هذا أن قراءة: (فحاسوا) رويت عن ابن عباس^(٢)، وطلحة بن مصرف^(٣).

فالغنوي لم يقرأها بمجرد الهوى والتشهّي، أو أنها مرادفة لـ (جاسوا) فقط. ويجاب أيضاً: بأن ما جاء في هذه الروايات تفسير وتوضيح للفظ القرآن، فابن مسعود لم يرد إقراء الرجل لفظ القرآن، وإنما أراد توضيح المعنى له، كي يكون ذلك وسيلة إلى النطق بالصواب.

قال القرطبي: «ولا حجة في هذا للجهال من أهل الزيغ، أنه يجوز إبدال الحرف من القرآن بغيره، لأن ذلك إنما كان من عبد الله تقريباً للمتعلم، وتوطئة منه له للرجوع إلى الصواب، واستعمال الحق، والتكلم بالحرف على إنزال الله، وحكاية رسول الله ﷺ»^(٤).

(١) وقد ذكرنا طرفاً من هذا في مبحث: (القراءة سنة متبعة) من هذا الكتاب، فليراجع.

(٢) فتح القدير، للشوكاني ٣ / ٢٩٠.

(٣) الكشف، للزخشري ٢ / ٤٣٨.

(٤) تفسير القرطبي ١٦ / ٩٩.

وقال الرازي: «قرأ أنس: (وأصوب قيلاً) فقليل له: يا أبا حمزة إنما هي: ﴿وَأَقْوَمُ قِيلاً﴾ فقال أنس: أقوم، وأصوب، وأهياً، واحد، قال ابن جني: وهذا يدل على أن القوم كانوا يعتبرون المعاني، فإذا وجدوها لم يلتفتوا إلى الألفاظ، ونظيره ما روي أن أبا سوار الغنوي كان يقرأ: (فحاسوا خلال الديار) بالحاء غير المعجمة، فقليل له إنما هو (جاسوا) فقال: حاسوا، وجاسوا، واحد.

ثم قال: أنا أقول -والقول للرازي-: يجب أن تحمل ذلك على أنه إنما ذكر ذلك تفسيراً للفظ القرآن، لا على أنه جعله نفس القرآن، إذ لو ذهبنا إلى ما قاله ابن جني لارتفع الاعتماد على ألفاظ القرآن، ولجوزنا أن كل أحد عبر عن المعنى بلفظ رآه مطابقاً لذلك، ثم ربما أصاب في ذلك الاعتقاد، وربما أخطأ، وهذا يجر إلى الطعن في القرآن، فثبت أنه حمل ذلك على ما ذكرناه»^(١).

ولو لم يكن في نقد هذه الروايات إلا أنها مخالفة لما صح من المنقول، وما أجمع عليه المسلمون من عهد الصحابة إلى يومنا هذا، مما هو منقول نقلاً متواتراً، لا يتطرق إليه الشك والارتباك لكفى^(٢).

قال الشيخ عبد الفتاح القاضي: «إن تنازع الصحابة في القراءة، ورجوعهم إليه عليه السلام -كما دلت على ذلك الأحاديث المذكورة- لأوضح برهان على أن

(١) التفسير الكبير للرازي ٣٠/ ١٥٦.

(٢) انظر المدخل لدراسة القرآن الكريم. للدكتور محمد أبو شهبة، ص (٢٠١ - ٢١٠).

القراءة ليست موكولة إلى أهوائهم، ولا مفوضة إلى آرائهم، فليس لأحد منهم أن يقرأ باختياره، أو من تلقاء نفسه، وليس لأحد منهم أن يقرأ حسب رغبته وهواه، فيغير عبارة بعبارة، أو يأتي في مكان اللفظ بمرادفه، أو مساويه^(١).

(١) القراءات في نظر المستشرقين، ص (٤٦، ٤٧).

المبحث الثلاثون

التعريف بالقراء العشرة ورواتهم

لعل من المناسب أن نشير إلى تعريف مختصر بالقراء العشرة ورواتهم، مع ذكر طرف من ثناء العلماء عليهم، ليتضح للقارئ الكريم مكانة هؤلاء القراء، وأنهم أمناء على كتاب الله، حتى لا يتطرق الشك إلى من جهل حالهم، ويتهمهم بقراءة القرآن بالتشهي، أو حسب ما يروونه من دون رواية وتلق من أفواه الشيوخ.

الإمام الأول:

نافع: وهو نافع بن عبد الرحمن ابن أبي نعيم الليثي مولاهم، أبو رويم، المقرئ المدني، أحد الأعلام، قرأ على طائفة من تابعي أهل المدينة، وأقرأ الناس دهرًا طويلًا.

قرأ نافع على الأعرج، وقرأ الأعرج على أبي هريرة رضي الله عنه وقرأ أبو هريرة على أبي بن كعب، وأبي عرض على رسول الله ﷺ القرآن. ثناء العلماء عليه:

قال سعيد بن منصور: «سمعت مالك بن أنس يقول: قراءة أهل المدينة سنة، قيل له: قراءة نافع؟ قال: نعم».

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «سألت أبي: أي القراءة أحب إليك؟ قال: قراءة أهل المدينة، قلت: فإن لم يكن؟ قال: قراءة عاصم».

كان عالماً بوجوه القراءات والعربية، متمسكاً بالآثار، فصيحاً ورعاً، إماماً للناس في القراءات بالمدينة، انتهت إليه رئاسة الإقراء بها، وأجمع الناس عليه بعد التابعين، أقرأ أكثر من سبعين سنة.

قال أبو عبيد: «وإلى نافع صارت قراءة أهل المدينة، وبها تمسكوا بها إلى اليوم».

وقال ابن مجاهد: «وكان الإمام الذي قام بالقراءة بعد التابعين بمدينة رسول الله ﷺ نافع. قال: وكان عالماً بوجوه القراءات، متبعاً لآثار الأئمة الماضين ببلده».

وقال قالون: «كان نافع من أطهر الناس خلقاً، ومن أحسن الناس قراءة، وكان زاهداً جواداً، صلى في مسجد النبي ﷺ ستين سنة».

وقال الليث بن سعد: «حجبت سنة ثلاث عشرة ومائة وإمام الناس في القراءة بالمدينة نافع».

وقال الأعشى: «كان نافع يسهل القرآن لمن قرأ عليه، إلا أن يقول له إنسان أريد قراءة تلك».

وقال الأصمعي: «قال لي نافع: تركت من قراءة أبي جعفر سبعين حرفاً». وقال مالك لما سألته عن البسملة: «سلوا نافعاً، فكل علم يسأل عنه أهله، ونافع إمام الناس في القراءة».

قيل: لما حضرته الوفاة، قال له أبنائوه: أوصنا، قال: اتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم، وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين.

توفي سنة تسع وستين ومائة، رحمة واسعة (١).

راويه:

١- قالون. وهو عيسى بن ميناء بن وردان بن عيسى الزُّرقي، مولى بني زهرة، قارئ أهل المدينة في زمانه، ونحويهم، قيل: كان ربيب نافع، وهو الذي لقبه قالون لجودة قراءته.

قال قالون: قرأت على نافع قراءته غير مرة، وكتبها في كتابي.

ثناء العلماء عليه:

قال النقاش: «قيل لقالون: كم قرأت على نافع؟ قال: ما لا أحصيه كثرة، إلا أني جالسته بعد الفراغ عشرين سنة».

وقال عثمان بن خرزاذ: «حدثنا قالون: قال: قال لي نافع: كم تقرأ علي؟ اجلس إلى اصطوانة حتى أرسل إليك من يقرأ عليك».

أخذ القراءة عرضاً عن نافع، قراءة نافع، وقراءة أبي جعفر، وعرض أيضاً على عيسى بن وردان.

توفي سنة عشرين ومائتين، رحمة واسعة (٢).

٢- ورش. وهو أبو سعيد، عثمان بن سعيد بن عدي بن غزوان بن داود ابن سابق القبطي، مولى آل الزبير بن العوام.

(١) انظر معرفة القراء الكبار ١/ ١٠٧.

(٢) انظر معرفة القراء الكبار ١/ ١٥٥، ١٥٦.

قرأ القرآن وجوده على نافع عدة ختمات، شيخ القراء المحققين، وإمام أهل الأداء المرتلين، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه، ولقبه نافع بورش لشدة بياضه، وقيل لقبه بالورشان، وهو طائر معروف، وكان ثقة حجة في القراءة.

ثناء العلماء عليه:

قال ابن الجزري: «وروي عن يونس بن عبد الأعلى قال: حدثنا ورش وكان جيد القراءة حسن الصوت، إذا قرأ يهمز ويمد ويشدد ويبين الإعراب، لا يمله سامعه، ثم سرد الحكاية المعروفة في قدومه على نافع، وفيها كانوا يهبون لي أسباقهم، حتى كنت أقرأ عليه كل يوم سبعا، وختمت في سبعة أيام، فلم أزل كذلك حتى ختمت عليه أربع ختمات في شهر، وخرجت.

اشتغل بالقرآن والعربية ومهر فيهما وكان أشقر أزرق سمينا مربوعا، يلبس مع ذلك ثيابا مقدرة، واليه انتهت رئاسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه. وقال النحاس: «قال لي أبو يعقوب الأزرق: إن ورشا لما تعمق في النحو وأحكمه، اتخذ لنفسه مقرا يسمى مقرا ورش، توفي بمصر سنة سبع وتسعين ومائة»^(١).

الإمام الثاني:

ابن كثير: وهو عبد الله بن كثير ابن المطلب، الإمام أبو معبد، مولى عمرو

(١) انظر معرفة القراء الكبار ١/ ١٥٢-١٥٤. وغاية النهاية ١/ ٥٠٢، ٥٠٣.

ابن علقمة الكناني الداري المكي، إمام المكيين في القراءة، أصله فارسي، وكان دارياً بمكة (وهو العطار).

قرأ على مجاهد بن جبر، وقرأ مجاهد على ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - وقرأ ابن عباس على أبي بن كعب رضي الله عنه.

لقي من الصحابة عبد الله بن الزبير، وأبا أيوب الأنصاري، وأنس بن مالك، وقرأ على عبدالله بن السائب المخزومي، وعلى مجاهد، ودرباس مولى ابن عباس، وتصدر للإقراء، وصار إمام أهل مكة في ضبط القرآن. ثناء العلماء عليه:

وقد كان ابن كثير أمام الناس في القراءة بمكة، فلم ينازعه فيها منازع، وكان فصيحاً بليغاً مفوهاً، أبيض اللحية، طويلاً جسماً، أسمر، أشهل العينين، يخضب بالحناء، عليه السكينة والوقار.

قال الأصمعي: «قلت لأبي عمرو ابن العلاء: قرأت على ابن كثير؟ قال: نعم، ختمت على ابن كثير بعدما ختمت على مجاهد».

وكان ابن كثير أعلم بالعربية من مجاهد، قال ابن مجاهد: «ولم يزل عبد الله هو الإمام المجمع عليه في القراءة بمكة حتى مات سنة عشرين ومائة».

وقال سفيان بن عيينة: «حضرت جنازة ابن كثير الداري سنة عشرين ومائة، فرحمة الله على ابن كثير»^(١).

(١) انظر معرفة القراء الكبار ١/ ٨٦ - ٨٨.

راويها:

١ - البزي. وهو أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة، أبو الحسن البزي المكي المقرئ، قارئ مكة، ومؤذن المسجد الحرام، ومولى بني مخزوم.

وقد روى قراءة ابن كثير عن عكرمة بن سليمان بن عبد الله القسطنطيني، وعن شبل بن عباد، عن ابن كثير، ولم ينفرد بقراءة ابن كثير، بل روى معه جمع يستحيل تواطؤهم على الكذب، في قراءة ابن كثير، لكن البزي كان أشهرهم، وأميزهم، وأعدلهم، ولذلك اشتهر بالرواية عن ابن كثير.

ثناء العلماء عليه:

قال الذهبي: وكان البزي أستاذاً محققاً ضابطاً متقناً ثقة، انتهت إليه مشيخة الإقراء بمكة.

وأذن في المسجد الحرام أربعين سنة.

وقال الذهبي: «وقال الأجري حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد الحميد، حدثنا أحمد بن محمد بن أبي بزة، سمعت المؤمل بن إسماعيل يقول: القرآن كلام الله ليس بمخلوق، قال ابن أبي بزة: فمن قال مخلوق فهو على غير دين الله - تعالى - ودين رسوله ﷺ حتى يتوب».

توفي البزي سنة خمسين ومائتين رحمه الله تعالى^(١).

(١) معرفة القراء الكبار ١/ ١٧٣ - ١٧٨.

٢- قنبل: وهو أبو عمر محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد ابن جُرْجَة المخزومي، مولا هم المكي، قرأ على القوَّاس، وأخذ القراءة عن البزي، وانتهت إليه رئاسة الإقراء بالحجاز.

واختلف في سبب تلقبه قنبلاً، ف قيل: اسمه، وقيل: لأنه من بيت يقال لهم القنابلة، وقيل: لاستعماله دواء يقال له: قنبيل. توفي سنة إحدى وتسعين ومائتين^(١).

الإمام الثالث:

أبو عمرو البصري: وهو أبو عمرو المازني المقرئ النحوي البصري الإمام، مقرئ أهل البصرة، اسمه زبَّان، على الأصح، أخذ القراءة عن أهل الحجاز، وأهل البصرة، فعرض بمكة على مجاهد، وسعيد بن جبیر، وعطاء، وعكرمة ابن خالد، وابن كثير.

قال ابن مجاهد: «حدثني الحسن بن مخلد، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا ابن المبارك، قال: قرأت على أبي عمرو بن العلاء، وقرأ أبو عمرو على مجاهد، وقرأ مجاهد على ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - وقرأ ابن عباس على أبي - رضي الله تعالى عنه - وقرأ أبي على النبي ﷺ».

ثناء العلماء عليه:

قال ابن معين: «أبو عمرو ثقة».

(١) انظر معرفة القراء الكبار ١/ ٢٣٠. وغاية النهاية ٢/ ١٦٥، ١٦٦.

وقال أبو حاتم: «لا بأس به».

قال الأصمعي: «قال أبو عمرو: إنما نحن فيمن مضى كقبل في أصول نخل

طوال».

وتوجه أبو عمرو مع أبيه لما هرب من الحجاج، فقرأ بمكة والمدينة، وقرأ أيضاً بالكوفة والبصرة على جماعة كثيرة، فليس في القراء السبعة أكثر شيوياً منه، سمع أنس بن مالك وغيره.

قال الأصمعي: «قال لي أبو عمرو: لو تهيأ لي أن أفرغ ما في صدري في صدرك لفعلت، لقد حفظت في علم القرآن أشياء لو كتبت ما قدر الأعمش على حملها، ولولا أن ليس لي أن أقرأ إلا بما قرأت، لقرأت كذا وكذا، وكذا، وذكر حروفاً».

وقال أبو عبيدة: «كانت دفاتر أبي عمرو ملء بيت إلى السقف، ثم تنسك فأحرقها، وتفرغ للعبادة، وجعل على نفسه أن يختم في كل ثلاث ليال».

وعن الأخفش قال: «مر الحسن بأبي عمرو وحلقته متوافرة، والناس عكوف، فقال: من هذا؟ فقالوا: أبو عمرو، فقال: لا إله إلا الله، كادت العلماء أن تكون أرباباً، كل عز لم يؤكد بعلم فألى ذل يؤول».

وقال الإمام أحمد بن حنبل رحمته الله: «قراءة أبي عمرو أحب القراءات إلي».

قال ابن مجاهد: «وكان مقدماً في عصره، عالماً بالقراءة ووجوهها، قدوة في

العلم باللغة، إمام الناس في العربية، وكان مع علمه باللغة وفقهه بالعربية

متمسكا بالآثار، لا يكاد يخالف في اختياره ما جاء عن الأئمة قبله، متواضعاً في علمه، قرأ على أهل الحجاز، وسلك في القراءة طريقهم، ولم تزل العلماء في زمانه تعرف له تقدمه، وتقر له بفضلته، وتأت في القراءة بمذاهبه».

وقال أيضاً: «وكان أبو عمرو حسن الاختيار، سهل القراءة، غير متكلف، يؤثر التخفيف ما وجد إليه السبيل».

توفي أبو عمرو سنة أربع وخمسين ومائة^(١).

راويه:

١- أبو عمر الدوري. وهو: حفص بن عمر بن عبدالعزيز بن صهبان، الأزدي، المقرئ النحوي البغدادي الضرير، مقرئ الإسلام، وشيخ العراق في وقته.

والدور المنسوب إليها الدوري: محلة معروفة بالجانب الشرقي من بغداد. يقال: إنه أول من جمع القراءات وألفها، وطال عمره، وقُصد من الآفاق، وازدحم عليه الحذاق لعلو سنده، وسعة علمه.

ثناء العلماء عليه:

قال أبو حاتم: «هو صدوق».

قال أبو داود: «رأيت أحمد بن حنبل يكتب عن أبي عمر الدوري».

وقال أحمد ابن فرح المفسر: «سألت الدوري ما يقول في القرآن؟ قال:

كلام الله غير مخلوق».

قال الذهبي: «وقد روى عن أحمد بن حنبل وهو من أقرانه، وطال عمره وقصد من الآفاق وازدحم عليه الخذاق لعلو سنده وسعة علمه». توفي سنة ست وأربعين ومائتين^(١).

٢- السوسي. وهو صالح بن زياد بن عبدالله بن إسماعيل بن إبراهيم بن الجارود بن مسرح الرّسّبي الرقي المقرئ، قرأ القرآن على اليزيدي، مقرئ ضابط محرر ثقة أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن أبي محمد اليزيدي، وهو من أجل أصحابه.

قال أبو حاتم: «صدوق». مات سنة إحدى وستين ومائتين^(٢).

الإمام الرابع:

ابن عامر: وهو عبدالله بن عامر اليحصبي، إمام أهل الشام في القراءة، عبدالله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة، أخذ القراءة عرضاً عن أبي الدرداء، وعن المغيرة بن أبي شهاب صاحب عثمان، وقيل: عرض على عثمان نفسه، ولي قضاء دمشق، بعد أبي إدريس الخولاني.

ثناء العلماء عليه:

إمام أهل الشام في القراءة، وانتهت إليه مشيخة الإقراء بها، كان إماماً كبيراً، وتابعياً جليلاً، أم المسلمين بالجامع الأموي سنين كثيرة، في أيام عمر بن

(١) انظر معرفة القراء الكبار ١/ ١٩١، ١٩٢.

(٢) انظر معرفة القراء الكبار ١/ ١٩٣.

عبد العزيز وقبله وبعده، فكان يأتهم به وهو أمير المؤمنين، وجمع له بين الإمامة والقضاء، ومشیخة الإقراء بدمشق، ودمشق دار الخلافة، ومحط رحال العلماء والتابعين، فأجمع الناس على قراءته، وعلى تلقيها بالقبول، وهم الصدر الأول الذين هم أفاضل المسلمين.

قال الذهبي: قلت: «ولي قضاء دمشق بعد أبي إدريس الخولاني، وحدث عن معاوية، وفضالة بن عبيد، والنعمان بن بشير، ووائل بن الأسقع». قال ابن الجزري: «وقد ثبت سماعه من جماعة من الصحابة منهم معاوية ابن أبي سفيان والنعمان بن بشير ووائل بن الأسقع وفضالة بن عبيد». توفي ابن عامر سنة ثمان مائة وثمانين^(١).

راويه:

١ - هشام. وهو هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة، أبو الوليد السلمي، ويقال: الظفري الدمشقي، شيخ أهل دمشق ومفتيهم وخطيبهم ومقرئهم ومحدثهم، وقرأ القرآن على عراك بن خالد، وأيوب بن تميم، وغيرهما من أصحاب يحيى الذماري، وسمع من مالك بن أنس، ومسلم بن خالد الزنجي، وإسماعيل بن عياش، ويحيى بن حمزة، والهيثم بن حميد.

ثناء العلماء عليه:

قال يحيى بن معين: «ثقة».

(١) انظر معرفة القراء الكبار ١/ ٨٢ - ٨٦.

وقال النسائي: «لا بأس به».

وقال الدارقطني: «صدوق كبير المحل».

وكان هشام مشهوراً بالنقل، والفصاحة والعلم والرواية والدراية، رزق كبر السن وصحة العقل والرأي، فارتحل الناس إليه في القراءات والحديث. وقال أبو زرعة: «من فاته هشام بن عمار يحتاج أن ينزل في عشرة آلاف حديث».

وقال أحمد بن أبي الحواري: «إذا حدثت في بلد فيها مثل أبي الوليد هشام بن عمار فيجب للحيثي أن تحلق».

مات في آخر المحرم سنة خمس وأربعين ومائتين^(١).

٢- ابن ذكوان. وهو عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان، أبو عمرو، وأبو محمد البهراني مولاهم الدمشقي المقرئ، مقرئ دمشق، وإمام الجامع، قرأ على أيوب بن تميم وغيره.

ثناء العلماء عليه:

قال أبو زرعة الدمشقي: «لم يكن بالعراق ولا بالحجاز ولا بالشام ولا بمصر ولا بخراسان في زمان ابن ذكوان أقرأ عندي منه».

وقد حدث عن بقية بن الوليد، وعراك بن خالد، وسويد بن عبد العزيز، والوليد بن مسلم، ووكيع بن الجراح، وطائفة.

روى عنه أبو داود، وابن ماجه في سننهما.

قال أبو حاتم: «صدوق».

وقال الذهبي أيضاً: «كان ابن ذكوان أقرأ من هشام بكثير، وكان هشام أوسع علماً من ابن ذكوان بكثير».

وقال الوليد بن عتبة الدمشقي: «ما بالعراق أقرأ من ابن ذكوان».

قلت: -القائل الذهبي - بلى، أبو عمر الدوري أقرأ أهل زمانه.

وقال ابن الجزري: «وألّف كتاب أقسام القرآن وجوابها وما يجب على

قارئ القرآن عند حركة لسانه».

توفي سنة اثنتين وأربعين ومائتين^(١).

الإمام الخامس:

عاصم: وهو عاصم بن أبي النجود الأسدي مولاهم الكوفي القارئ،

الإمام أبو بكر، قرأ القرآن على أبي عبد الرحمن السلمي، وزر بن حبيش

الأسدي، وهو معدود في التابعين، وقرأ عليه خلق كثير، فإنه تصدى لإقراء

كتاب الله تعالى، وإليه انتهت الإمامة في القراءة بالكوفة بعد شيخه أبي

عبد الرحمن السلمي، توفي سنة ثمان وعشرين ومائة^(٢).

ثناء العلماء عليه:

قال ابن مجاهد: «وكان عاصم مقدماً في زمانه مشهوراً بالفصاحة معروفاً

بالإتقان».

(١) معرفة القراء الكبار ١/ ١٩٨ - ٢٠١.

(٢) انظر معرفة القراء الكبار ١/ ٨٨ - ٩٤.

قال أبو بكر بن عياش: «سمعت أبا إسحاق السبيعي يقول: ما رأيت أحداً أقرأ من عاصم بن أبي النجود».

قال الذهبي: «وإليه انتهت الإمامة في القراءة بالكوفة، بعد شيخه أبي عبدالرحمن السلمي».

وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: «سالت أبي عن عاصم بن بهدلة، فقال: رجل صالح خير ثقة. فسألته: أي القراءة أحب إليك؟ قال: قراءة أهل المدينة، فإن لم يكن فقراءة عاصم».

توفي سنة سبع وعشرين ومائة.

راوياه:

١- شعبة: وهو أبو بكر بن عياش الأسدي الكوفي الإمام، قرأ القرآن على عاصم، وعرض القرآن أيضاً على عطاء بن السائب، وأسلم المنقري، وكان سيداً إماماً حجة، كثير العلم والعمل، منقطع القرين.

ثناء العلماء عليه:

قال أحمد بن حنبل: «ثقة ربما غلط، صاحب قرآن وخير».

وقال ابن المبارك: «ما رأيت أحداً أسرع إلى السنة من أبي بكر بن عياش».

توفي سنة ثلاث وتسعين ومائة^(١).

قال ابن مجاهد: «أضبط من أخذ عن عاصم أبو بكر بن عياش فيما يقال، لأنه تعلمها منه تعلماً، خساً خساً».

(١) انظر معرفة القراء الكبار ١/ ١٣٤-١٣٨.

وكان أهل الكوفة لا يأتون في قراءة عاصم بأحد ممن يثبتونه في القراءة عليه إلا بأبي بكر بن عياش، وكان أبو بكر لا يكاد يمكن من نفسه من أرادها منه، فَقَلَّتْ بالكوفة من أجل ذلك، وعز من يحسنها، وصار الغالب على أهل الكوفة إلى اليوم قراءة حمزة بن حبيب الزيات.

٢- حفص: وهو حفص بن سليمان أبو عمر الأسدي مولاهم، الغاضي الكوفي، المقرئ الإمام، صاحب عاصم.

ثناء العلماء عليه:

قال أبو هشام الرفاعي: «كان حفص أعلمهم بقراءة عاصم».

توفي سنة ثمانين ومائة^(١).

الإمام السادس:

حمزة: وهو حمزة بن حبيب بن عمار بن إسماعيل الإمام أبو عمار الكوفي، مولى آل عكرمة بن ربيعي التيمي الزيات، أحد القراء السبعة، ولد سنة ثمانين، وأدرك الصحابة بالسن فلعله رأى بعضهم، وقرأ القرآن عرضاً على الأعمش، وحران بن أعين، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، ومنصور، وأبي إسحاق، وغيرهم، وقرأ أيضاً على طلحة بن مصرف، وجعفر الصادق، وتصدر للإقراء مدة، وقرأ عليه عدد كثير.

(١) انظر معرفة القراء الكبار ١/ ١٤٠، ١٤١.

قال ابن مجاهد: «قرأ على ابن أبي ليلى، وقرأ ابن أبي ليلى على المنهال بن عمرو، وقرأ المنهال على سعيد بن جبير، وقرأ سعيد على ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - وقرأ ابن عباس على أبي بن كعب - رضي الله تعالى عنه - وقرأ أبي ابن كعب على النبي ﷺ».

ثناء العلماء عليه:

قال ابن مجاهد: «حدثني ابن أبي الدنيا قال: قال محمد بن الهيثم: سمعت خلف بن تميم يقول: حدثني حمزة الزيات أن سفيان الثوري عرض عليه القرآن أربع عرضات، قال: وقال حمزة: أتاني علي بن صالح فسألني أن أقرئه». وقال أيضاً: «حدثني ابن أبي الدنيا، قال حدثنا الطيب بن إسماعيل، عن شعيب بن حرب، قال: سمعت حمزة يقول: ما قرأت حرفاً قط إلا بأثر».

وكان حمزة متبعاً لآثار من أدرك من أئمة القراء، عالماً بالقراءة ومذاهبا.

وقال أيضاً: «حدثني مطين محمد بن عبد الله قال: حدثنا عقبة بن قبيصة بن عقبة قال: حدثني أبي: كنا عند سفيان الثوري، فجاءه حمزة فكلمه، فلما قام قال سفيان: أترون هذا ما قرأ حرفاً من كتاب الله إلا بأثر».

وقال: «حدثني علي بن الحسن الطيالسي، قال: سمعت محمد بن الهيثم المقرئ يقول: أدركت الكوفة ومسجدها الغالب عليه قراءة حمزة، ولا أعلمني أدركت حلقة من حلق المسجد الجامع يقرءون قراءة عاصم».

كان إماماً حجة قيماً بكتاب الله تعالى، حافظاً للحديث، بصيراً بالفرائض والعربية، عابداً خاشعاً قانتاً لله، ثخين الورع، عديم النظير.

توفي سنة ست وخمسين ومائة^(١).

راويه:

١- خلف: وهو خلف بن هشام بن ثعلب، وقيل: ابن طالب بن غراب، أبو محمد البغدادي المقرئ، البزار، أحد الأعلام، وله اختيار أقرأ به وخالف فيه حمزة، قرأ على سليم عن حمزة، وسمع مالكا وأبا عوانة وحماد بن زيد. ثناء العلماء عليه:

قال الذهبي: «حدث عنه مسلم في صحيحة، وأبو داود في سننه، وأحمد بن حنبل، وأبو زرعة الرازي، وأحمد بن أبي خيثمة، ومحمد بن إبراهيم بن أبان السراج، وأبو يعلى الموصلي، وأبو القاسم البغوي، وعدد كثير. وثقة ابن معين والنسائي، وقال الدارقطني: «كان عابداً فاضلاً». وقال حمدان بن هانيء المقرئ: «سمعت خلف بن هشام يقول: أشكل علي باب من النحو فأنفقت ثمانين ألف درهم حتى حذقته». توفي سنة تسع وعشرين ومائتين^(٢).

٢- خلاد: وهو خلاد بن خالد، وقيل: ابن عيسى، أبو عيسى، وقيل: أبو عبدالله الشيباني، مولاهم، الصيرفي الكوفي، الأحول المقرئ، صاحب سليم، إمام في القراءة، ثقة عارف محقق أستاذ، أخذ القراءة عرضاً عن سليم، أقرأ الناس مدة.

(١) انظر معرفة القراء الكبار ١/ ١١١ - ١١٨.

(٢) معرفة القراء الكبار ١/ ٢٠٨ - ١١٠.

وحدث عنه أبو زرعة، وأبو حاتم، وكان صدوقاً، توفي سنة عشرين ومائتين^(١).

الإمام السابع:

الكسائي: وهو علي بن حمزة الكسائي الإمام أبو الحسن الأسدي مولاهم الكوفي المقرئ النحوي، أحد الأعلام، قرأ القرآن وجوده على حمزة الزيات، وعيسى بن عمر الهمداني، ونقل أبو عمرو الداني وغيره أن الكسائي قرأ على محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى أيضاً، واختار لنفسه قراءة.

ورحل إلى البصرة فأخذ العربية عن الخليل بن أحمد، وإليه انتهت الإمامة في القراءة والعربية، توفي سنة تسع وثمانين ومائة^(٢).

ثناء العلماء عليه:

قال ابن مجاهد: «وكان إمام الناس في القراءة في عصره، وكان يأخذ الناس عنه ألفاظه بقراءته عليهم».

وقال: «حدثني أحمد بن القاسم البرني قال: حدثنا إسحق بن إبراهيم قال: سمعت الكسائي وهو يقرأ على الناس القرآن مرتين».

وقال خلف: «كنت أحضر بين يدي الكسائي وهو يقرأ على الناس، وينقطون مصاحفهم بقراءته عليهم، ولم يُقَمْ بالكوفة، كان يتنقل في البلاد».

(١) انظر معرفة القراء الكبار ١/ ٢١٠. وغاية النهاية ١/ ٢٧٤، ٢٧٥.

(٢) انظر معرفة القراء الكبار ١/ ١٢٠ - ١٢٨.

راويه:

١- أبو الحارث: وهو الليث بن خالد، أبو الحارث البغدادي، ثقة معروف، حاذق ضابط، عرض على الكسائي وهو من جلة أصحابه، وروى الحروف عن حمزة بن القاسم الأحول، وعن اليزيدي، روى القراءة عنه عرضاً وسامعاً سلمة بن عاصم، صاحب الفراء، ومحمد بن يحيى الكسائي الصغير، والفضل بن شاذان، ويعقوب بن أحمد التركماني. توفي سنة أربعين ومائتين^(١).

٢- الدوري: وهو الراوي عن أبي عمرو البصري، وقد سبق التعريف به هناك.

الإمام الثامن:

أبو جعفر: وهو يزيد بن القعقاع، أبو جعفر القاري، أحد العشرة، مدني مشهور، رفيع الذكر، قرأ القرآن على مولاه عبدالله بن عياش بن ربيعة المخزومي وفاقاً.

وقال غير واحد قرأ أيضاً على أبي هريرة، وابن عباس رضي الله عنهما عن قراءتهم على أبي بن كعب، وصلى بابن عمر.

وحدث عن أبي هريرة وابن عباس، وهو قليل الحديث تصدى لإقراء القرآن دهرًا، فورد أنه أقرأ الناس من قبل وقعة الحرة، حتى قيل إنه قرأ على زيد بن ثابت، ولم يصح.

(١) غاية النهاية في طبقات القراء ١ / ٢٩٠.

قرأ عليه نافع بن أبي نعيم، وسليمان بن مسلم بن جهمز، وعيسى بن وردان
الحذاء، وعبدالرحمن بن زيد بن أسلم.

توفي سنة ثمان وعشرين ومائة.

ثناء العلماء عليه:

حدث عنه مالك الإمام، وقد وثقه يحيى بن معين، والنسائي.

قال أبو عبيد في كتاب القراءات: «كان أبو جعفر يقريء الناس قبل وقعة
الحرّة».

وعن ابن أبي الزناد قال: «كان أبو جعفر يقدم في زمانه على عبد الرحمن بن
هرمز الأعرج».

وعن ابن وهب عن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم قال: «كان أبو جعفر
يصلي خلف القراء في رمضان يلقنهم، يؤمر بذلك، وكان بعده شعبة، جعلوه
كذلك».

وعن مالك بن أنس قال: «أبو جعفر القاريء إذا مر سائل وهو يصلي
بالليل دعاه فيستتر منه ثم يلقي إليه إزاره».

وعن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب عن عمه قال: «قال لي مالك: كان
أبو جعفر القاريء رجلاً صالحاً يفتي الناس بالمدينة».

قلت: -القائل الذهبي- قد اختلفوا في تاريخ وفاته، فقال محمد بن المثنى

العنزي: توفي سنة سبع وعشرين ومائة، وقال آخر: سنة ثمان وعشرين، وقال

خليفة: سنة اثنتين وثلاثين. وقيل: سنة إحدى وثلاثين. وقيل: سنة ثلاث وثلاثين. عن نيف وتسعين سنة^(١).

راويه:

١- ابن وردان: وهو عيسى بن وردان الحذاء، أبو الخارث المدني القاريء، قرأ على أبي جعفر القاريء، وشيبة بن نصاح، ثم عرض على نافع بن أبي نعيم، وهو من قدماء أصحابه، ولعله مات قبله، وروى عنه القراءة عرضاً إسماعيل بن جعفر المدني، وقالون والواقدي، وغيرهم^(٢).

٢- ابن جحاز: وهو سليمان بن مسلم بن جحاز، وقيل: سليمان بن سالم بن جحاز، بالجيم والزاي مع تشديد الميم، أبو الربيع الزهري مولاهم، المدني، مقري جليل ضابط، عرض على أبي جعفر، وشيبة، ثم عرض على نافع، وأقرأ بحرف أبي جعفر ونافع، عرض عليه إسماعيل بن جعفر، وقتيبة بن مهران. مات بعد السبعين ومائة فيها أحسب^(٣).

الإمام التاسع:

يعقوب الحضرمي: وهو الإمام أبو محمد، يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبدالله بن أبي إسحاق مولى الحضرميين، قرأ القرآن على أبي المنذر سلام بن

(١) انظر معرفة القراء الكبار ١/ ٧٢-٧٦.

(٢) معرفة القراء الكبار ١/ ١١١.

(٣) انظر غاية النهاية ١/ ٣١٥.

سليم، وعلى أبي الأشهب العطاردي، ومهدي بن ميمون، وشهاب بن شرنقة،
وسمع من حمزة الزيات، وشعبة، وهارون بن موسى النحوي، وسليم بن
حيان، وهمام بن يحيى، وزائدة، وأبي عقيل الدورقي، والأسود بن شيبان،
وبرع في الإقراء.

ثناء العلماء عليه:

قال أبو حاتم السجستاني: «هو أعلم من رأيت بالحروف والاختلاف في
القرآن وعلله ومذاهبه، ومذاهب النحو».

توفي في ذي الحجة سنة خمس ومائتين^(١).

راوياه:

١- رويس: وهو محمد بن المتوكل، أبو عبد الله اللؤلؤي، رويس المقرئ،
قرأ عليه يعقوب، وتصدر للإقراء، قرأ عليه محمد بن هارون التمار، وأبو عبد
الله الزبيري الشافعي.

توفي بالبصرة سنة ثمان وثلاثين ومائتين^(٢).

٢- روح. وهو روح بن عبد المؤمن، أبو الحسن البصري المقرئ، صاحب
يعقوب الحضرمي، كان متقناً مجوداً، روى أيضاً عن أبي عوانة، وحماد بن زيد،
وروى له البخاري في صحيحه، وأبو يعلى الموصلي، ذكره ابن حبان في الثقات.

(١) معرفة القراء الكبار ١/ ١٥٧، ١٥٨.

(٢) معرفة القراء ١/ ٢١٦.

توفي سنة ثلاث وثلاثين ومائتين^(١).

الإمام العاشر:

خلف العاشر: وهو خلف الراوي عن حمزة، وقد سبق التعريف به هناك.

راويه:

١- إسحاق: وهو إسحاق بن إبراهيم بن عثمان بن عبد الله، أبو يعقوب

المروزي، ثم البغدادي، ورَأَى خلف، وراوي اختياره عنه، ثقة، قرأ على خلف

اختياره، وقام به بعده، وقرأ أيضاً على الوليد بن مسلم، وكان قِيماً بالقراءة، قرأ

عليه محمد بن عبد الله بن أبي عمر النقاش، والحسن بن عثمان البرصاطي على

الصواب، وعلي بن موسى الثقفي، وابنه محمد بن إسحاق وابن شنبوذ.

توفي في سنة ست وثمانين ومائتين^(٢).

٢- إدريس: وهو إدريس بن عبد الكريم الحداد، المقرئ، أبو الحسن

البغدادي، قرأ على خلف البزار، وروى عن عاصم بن علي، وأحمد بن حنبل،

ويحيى بن معين، ومصعب بن عبد الله وطائفة.

ثناء العلماء عليه:

قال الذهبي: «أقرأ الناس ورُحِّلَ إليه من البلاد لإتقانه وعلو إسناده، قرأ

عليه أبو الحسن أحمد بن بويان، وابن شنبوذ، وأبو بكر بن مقسم، وحدث عنه

(١) معرفة القراء ١/ ٢١٤.

(٢) انظر غاية النهاية ١/ ١٥٥.

ابن مجاهد، وأبو بكر النجاد، وإسماعيل الخطبي، وأبو بكر بن حمدان القطيعي، وأبو القاسم الطبراني، وآخرون».

سئل عنه الدارقطني فقال: «ثقة وفوق الثقة بدرجة».

قال عنه ابن الجزري: «إمام ضابط متقن ثقة».

توفي سنة اثنتين وتسعين ومائتين، وله ثلاث وتسعون سنة^(١).

(١) انظر معرفة القراء الكبار ١ / ٢٥٤، ٢٥٥. وغاية النهاية ١ / ١٥٤.

الخاتمة

وفي ختام هذه المباحث المتواضعة أشير إلى بعض نتائجها، ومنها:

- ١ - أن هذا العلم نشأ منذ نزول القرآن الكريم، حيث أنزل القرآن على سبعة أحرف.
- ٢ - أهمية هذا العلم حيث يحتاجه كل عالم بالعلوم الشرعية، ولذا اهتم به جمع من مشاهير علماء الإسلام، فقرأ كثير منهم القراءات وألف فيها.
- ٣ - أن التأليف في علم القراءات ظهر في أول عصر التدوين للعلوم الإسلامية.
- ٤ - أن القراءات السبع ليست هي الأحرف السبعة الواردة في الحديث، بل هي بعض تلك الأحرف.
- ٥ - أن الاختلاف في معنى حديث الأحرف السبعة قديم وطويل، وأن القطع بقول من الأقوال أنه الراجح لا يسلم من المعارضة.
- ٦ - أن إنزال القرآن على سبعة أحرف له فوائد كثيرة غير التيسير والتسهيل على هذه الأمة.
- ٧ - أن القراءات الواردة في كتب القراءات أنواع، منها المقبول ومنها المردود.
- ٨ - أن القراءة لها أركان وشروط لا بد من توافرها لقبولها والقراءة بها.
- ٩ - أن القراءات العشر المشهورة كلها متواترة ومقروء بها.
- ١٠ - أن القراءة الشاذة هي ما اختل فيها أحد الشروط الثلاثة، وأنه لا تجوز القراء بها، وإنما يجوز الاحتجاج بها إذا صح سندها، شأنها شأن خبر الآحاد.

١١ - أنه لا يجوز عند الجمهور القراءة بما خالف خط المصحف، وإن صح

سنده.

١٢ - أن المصحف العثماني مشتمل على ما احتمله الخط من الأحرف السبعة.

١٣ - أن النبي ﷺ قرأ بهذه القراءات وأقرأها صحابته الكرام.

١٤ - أن التلقيق بين القراءات يجوز بشروط يجب توفرها.

١٥ - أن عرض القراءات على الشيوخ له طريقان: الأفراد، والجمع.

١٦ - أن علماء القراءات اهتموا بأسانيدهم وتمييزها، وأنهم لا يجيزون أحداً إلا

بعد عرض القرآن الكريم كاملاً بتلك القراءة أو الرواية.

١٧ - أن القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول.

١٨ - أنه لا يجوز تفضيل قراءة متواترة على أخرى متواترة، إلا من حيث

وضوح معناها، أو قربها من المشهور في اللغة، وقوة دلالتها على المعنى المراد.

١٩ - أن أعداء الإسلام أثاروا كثيراً من الشبه حول القرآن عن طريق قراءاته،

لكن علماء الإسلام دحضوا تلك الشبه وردوها.

٢٠ - أن أئمة القراءات ورواتهم ممن عرفوا بالديانة والصلاح، والحرص على

نقل القرآن نقلاً صحيحاً، تبين هذا من خلال الاطلاع السريع على سيرهم المضيئة.

إلى غير ذلك من النتائج التي تبين لمن قرأ هذه المباحث.

أسأل الله أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه، وأن يتقبله مني إنه سميع قريب

مجيب.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ثبت المصادر والمراجع

- ١ - الإبانة عن معاني القراءات، لأبي محمد مكي القيسي. تحقيق: الدكتور/ محيي الدين رمضان، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ هـ.
- ٢ - أبحاث في قراءات القرآن الكريم، للشيخ/ عبدالفتاح القاضي، مؤسسة المطبوعات الإسلامية.
- ٣ - إبراز المعاني من حرز الأمان، لأبي شامة المقدسي، تحقيق: الشيخ/ محمود بن عبد الخالق محمد جادو، مطابع الجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.
- ٤ - إتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة، للعلامة/ مصطفى الأزميري، تحقيق: خالد أبو الجود، أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ، وتحقيق: باسم السيد، وعبدالله الجارالله، دار الصحابة للتراث بطنطا، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ.
- ٥ - إتحاف فضلاء البشر، للشيخ/ أحمد بن محمد الدمياطي، الشهير بالبناء، صححه الشيخ/ علي الضباع، مطبعة الشهد الحسيني.
- ٦ - الإتقان في علوم القرآن، للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ.
- ٧ - إجازات القراء، للدكتور محمد العمر، دار الحضارة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- ٨ - أجوبة القراء الفضلاء، للشيخ إيهاب فكري، المكتبة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ.
- ٩ - الأحرف السبعة للقرآن، لأبي عمرو الداني، تحقيق: الدكتور/ عبد المهيمن طحان، مكتبة المنارة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.

١٠- أحكام القرآن، لأبي بكر بن العربي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، ١٤٠٧هـ.

١١- الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم، دار الكتب العلمية.

١٢- الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية، لأبي الحسن علي بن محمد البعلي، مع تعليقات الشيخ العثيمين، تحقيق: أحمد بن محمد الخليل، دار العاصمة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١٣- الاختيار في القراءات القرآنية، للدكتور/ نصر سعيد، دار الصحابة للتراث، بطنطا، ١٤٢٧هـ.

١٤- الاختيار في القراءات والرسم والضبط، إعداد الأستاذ/ محمد بالوالي، طبع وزارة الأوقاف المغربية، ١٤١٨هـ.

١٥- الاختيار في القراءات، منشؤه ومشروعه، وتبرئة الإمام الطبري من تهمة إنكار القراءات المتواترة، د. عبدالفتاح شلبي، جامعة أم القرى، ١٤١٧هـ.

١٦- الاستذكار، لابن عبدالبر، توثيق وتخريج الدكتور/ عبدالمعطي أمين قلعجي، دار قتيبة، ودار الوغى، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

١٧- أصول التخريج ودراسة الأسانيد، للدكتور/ محمود الطحان، مكتبة المعارف (الرياض) الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

١٨- أصول السرخسي، للإمام أبي بكر محمد بن أحمد السرخسي (ت ٤٩٠هـ) تحقيق أبي الوفاء الأفغاني، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ.

١٩- الإضاءة في بيان أصول القراءة، للشيخ/ علي الضباع، طباعة ونشر/ عبدالحميد أحمد حنفي.

- ٢٠- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، للشيخ/ محمد الأمين الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية، ١٤٠٨هـ.
- ٢١- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: الدكتور/ زهير غازي زاهد، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ.
- ٢٢- أعلام الموقعين عن رب العالمين، لشمس الدين ابن القيم الجوزية، تحقيق: طه عبدالرؤوف، دار الجليل (بيروت).
- ٢٣- الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين، ط السابعة عشرة، ٢٠٠٧م.
- ٢٤- الانتصار للقرآن، للقاضي أبي بكر الباقلاني، تحقيق الدكتور/ محمد عصام القضاة، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٢٥- الأنجم الزواهر في تحريم القراءة بلحون أهل الفسق والكبائر، لابن الكيال الشافعي، تحقيق: الدكتور/ عيسى الدريبي، مجلة الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه، العدد الثاني، جمادى الأولى ١٤٢٩هـ.
- ٢٦- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تأليف أبي الحسن المرداوي، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.
- ٢٧- الإيضاح لمن الدرة في القراءات الثلاث، للشيخ عبدالفتاح القاضي، مطبعة المشهد الحسيني، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ.
- ٢٨- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لزين الدين ابن نجيم الحنفي (ت ٩٧٠هـ) دار المعرفة، بيروت.
- ٢٩- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الشيخ/ عادل عبدالموجود، والشيخ/ علي معوض، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

- ٣٠- البرهان في علوم القرآن، للزركشي. تحقيق: كل من / الدكتور يوسف المرعشي، والشيخ جمال الذهبي، والشيخ إبراهيم الكردي، دار المعرفة، الطبعة الثانية، ١٤١٥ هـ.
- ٣١- البرهان في أصول الفقه، لإمام الحرمين الجويني (ت ٤٧٨ هـ) دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ.
- ٣٢- البيان في عد آي القرآن، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ) تحقيق الدكتور غانم قدوري الحمد، مركز المخطوطات في الكويت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.
- ٣٣- البيان لحكم قراءة القرآن الكريم بالألحان، للدكتور / أيمن رشدي سويد.
- ٣٤- تاريخ بغداد، للحفاظ الخطيب البغدادي، دار الفكر.
- ٣٥- تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة، للشيخ عبدالرازق إبراهيم موسى.
- ٣٦- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، علق عليه / إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ.
- ٣٧- التبصرة في القراءات، لأبي محمد مكي القيسي، تحقيق: الدكتور / محيي الدين رمضان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.
- ٣٨- التبيان في آداب حملة القرآن، للإمام النووي، تحقيق: زهير شفيق الكبّي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.
- ٣٩- التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتيقان، للشيخ لطاهر الجزائري، اعتنى به / عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الرابعة.
- ٤٠- التحديد في الإتيقان والتجويد، لأبي عمرو الداني، تحقيق الدكتور / غانم قدوري الحمد، دار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ.

٤١- التحرير والتنوير، للشيخ/ محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، الطبعة الأولى.

٤٢- تحفة المحتاج بشرح المنهاج، لشهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي، بهامش حواشي الشرواني وابن قاسم العبادي عليه، دار صادر.

٤٣- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق: الدكتور/ عبد الوهاب عبداللطيف، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ.

٤٤ تفسير القرآن، لأبي المظفر السمعاني، تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، وأبي بلال غنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٤٥- التفسير الكبير، لفخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٤٦- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، المكتبة التجارية، مصطفى الباز، ١٤٠٩هـ.

٤٧- معجم تهذيب اللغة، للأزهري (ت ٣٧٠هـ) تحقيق: الدكتور رياض قاسم، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٤٨- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، تحقيق: الدكتور/ حاتم الضامن، مكتبة الصحابة، (الإمارات) الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

٤٩- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للإمام أبي جعفر الطبري، مطبعة مصطفى الحلبي، الطبعة الثالثة، ١٣٨٨هـ.

٥٠- جامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

- ٥١- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبدالله القرطبي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ٥٢- جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنعام، لابن قيم الجوزية، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ٥٣- جمال القراء وكمال الإقراء، لعلم الدين علي بن محمد السخاوي، تحقيق: الدكتور/ علي حسين البواب، مكتبة التراث (مكة المكرمة) الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ٥٤- حاشية البناني على شرح السيوطي على جمع الجوامع، للعلامة عبدالرحمن البناني (ت ١١٩٨هـ) تحقيق: محمد شاهين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٥٥- حاشية مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي الحسن السندي، تحقيق: نور الدين طالب، إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- ٥٦- حجة القراءات، لأبي زرعة بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٤هـ.
- ٥٧- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ.
- ٥٨- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- ٥٩- حديث الأحرف السبعة، للدكتور/ عبدالعزيز القاري، دار النشر الدولي، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ٦٠- الحديث الضعيف، وحكم الاحتجاج به، للدكتور/ عبدالكريم الخضير، دار المسلم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٦١- حق التلاوة، للشيخ/ حسني شيخ عثمان، مكتبة المنار، الطبعة التاسعة، ١٤١٠هـ.

٦٢- الدرر السنية في نظم السيرة الزكية، للحافظ زين الدين العراقي (ت ٨٠٦هـ) عناية منصور العتيقي، طبع وزارة الأوقاف الكويتية، عام ٢٠٠٤م.

٦٣- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق: الدكتور/ أحمد الخراط، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٦٤- الدر المثنور في التفسير بالمأثور، للحافظ جلال الدين للسيوطي، دار الفكر.

٦٥- دراسات في علوم القرآن، د. محمد بكر إسماعيل.

٦٦- دليل الحيران، على مورد الظمان في فني الرسم والضبط، للخراز، شرح الشيخ/ إبراهيم المارغني التونسي، تحقيق: الدكتور/ عبدالسلام البكاري، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٦هـ.

٦٧- رسائل ابن حزم، تحقيق إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨١م.

٦٨- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، لأبي محمد مكّي القيسي، تحقيق: الدكتور/ أحمد حسن فرحات، دار عمار، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ.

٦٩- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي، دار إحياء التراث العربي.

٧٠- الروض المربع شرح زاد المستقنع. للبهوتي، تحقيق: كل من: الدكتور/ عبدالله الطيار وإبراهيم الغصن و خالد المشيقح، دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٧١- الروض المربع شرح زاد المستقنع، للشيخ/ منصور البهوتي، مع حاشية العثيمين، وتعليقات السعدي، خرج أحاديثه/ عبدالقدوس نذير، دار المؤيد، ومؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٧٢- زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة،

١٤٠٧هـ.

٧٣- زغل العلم، للإمام شمس الدين أبي عبدالله الذهبي.

٧٤- السبعة في القراءات، لأبي بكر بن مجاهد، تحقيق الدكتور / شوقي ضيف، دار

المعارف.

٧٥- سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني، مكتبة المعارف (الرياض) الطبعة

الأولى، ١٤٠٨هـ.

٧٦- سمر الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، للشيخ / علي الضباع، المكتبة

الأزهرية للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٧٧- سنن ابن ماجه، ترتيب وتعليق: محمد فؤاد عبدالباقي، مطبعة دار إحياء الكتب

العربية.

٧٨- سنن أبي داود، للإمام الحافظ أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، إعداد

وتعليق / عزت عبيد الدعاس، دار الحديث، (سورية).

٧٩- سنن الترمذي، الجامع الصحيح، لأبي عيسى الترمذي، تحقيق: كمال يوسف

الحوت، دار الكتب العلمية.

٨٠- سنن القراء ومناهج المجودين، للدكتور / عبدالعزيز القارئ، مكتبة الدار،

الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٨١- السنن الكبرى، للإمام البيهقي، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب

العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٨٢- السنن الكبرى، للإمام النسائي، تحقيق الدكتور عبدالغفار البداري وسعيد

حسن، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

- ٨٣- سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، أشرف على تحقيقه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦ هـ.
- ٨٤- شرح إتحاف البرية بتحريرات الشاطبية، للشيخ علي الضباع، تحقيق: أبي الخير عمر عبدالقادر، دار أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ.
- ٨٥- شرح الدرة المضيئة، للنويري (ت ٨٩٧ هـ) تحقيق: جمال الدين شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا.
- ٨٦- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، للشيخ / محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ.
- ٨٧- شرح السنة، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (٥١٦ هـ) تحقيق سعيد اللحام، المكتبة التجارية، ١٤١٤ هـ.
- ٨٨- شرح الكوكب المنير، للعلامة محمد بن أحمد الفتوح الحنبلي، تحقيق: الدكتور / محمد الزحيلي، والدكتور / نزيه حماد، مكتبة العبيكان، ١٤١٣ هـ.
- ٨٩- شرح المخللاتي على ناظمة الزهر، للشيخ / رضوان بن محمد المخللاتي، تحقيق: عبدالرازق بن علي بن إبراهيم موسى، مطابع الرشيد (المدينة المنورة) الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.
- ٩٠- شرح طيبة النشر، لأبي القاسم النويري، تحقيق: عبدالفتاح أبو سنة، دار الصحابة للتراث، (بطنطا) ١٤١٠ هـ.
- ٩١- شرح قواعد البكري في أصول القراء السبعة، للشيخ القارئ / سلطان الجبوري، تحقيق: هناء الحمصي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.
- ٩٢- شرح مختصر الروضة، لنجم الدين الطوفي، تحقيق: الدكتور / عبدالله التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.

- ٩٣- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للإمام النووي، تحقيق: الشيخ خليل شيخا، دار المعرفة، الطبعة الحادية عشرة، ١٤٢٦هـ.
- ٩٤- شرح مشكل الآثار، للإمام أبي جعفر الطحاوي (ت ٣٢١هـ) تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- ٩٥- شرح الهداية، لأبي العباس المهدوي (ت ٤٤٠هـ) تحقيق الدكتور حازم بن سعيد، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- ٩٦- شرف أصحاب الحديث، للخطيب البغدادي، تحقيق: عمرو عبدالمنعم سليم، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ٩٧- شعب الإيمان، للإمام أبي بكر البيهقي، تحقيق: محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- ٩٨- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق وتخریج: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ.
- ٩٩- صحيح سنن أبي داود، للألباني، تعليق: زهير الشاويش، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- ١٠٠- صحيح سنن الترمذي، للألباني، مكتب التربية العربي، إشراف زهير الشاويش، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ١٠١- صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، ١٩٧٢م.
- ١٠٢- صفحات في علوم القراءات، عبدالقيوم السندي، المكتبة الإمدادية (مكة المكرمة) الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.

- ١٠٣- ضعيف سنن الترمذي، للألباني، عناية: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- ١٠٤- عمدة العرفان في تحرير أوجه القرآن، للإمام مصطفى بن عبد الرحمن الإزميري، بتعليقات الشيخين الفاضلين؛ الشيخ أحمد عبد العزيز الزيات، والشيخ محمد محمد جابر، مكتبة الجندي بمصر.
- ١٠٥- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، عني بنشره/ ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ.
- ١٠٦- غاية الوصول إلى لب الأصول، لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر.
- ١٠٧- فتاوى ابن الصلاح، للإمام أبي عمرو بن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) تحقيق: سعيد السناري، دار الحديث في القاهرة، ١٤٢٨هـ.
- ١٠٨- الفتاوى الكبرى، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: حسنين محمد مخلوف، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ.
- ١٠٩- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.
- ١١٠- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، للشوكاني، تحقيق: الدكتور/ عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ.
- ١١١- فتح الوصيد في شرح القصيد، لعلم الدين أبي الحسن السخاوي، تحقيق: الدكتور/ مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ.
- ١١٢- الفروع، للإمام شمس الدين محمد بن مفلح، تحقيق: أبي الزهراء حازم القاضي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

- ١١٣- الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم، وضع حواشيه/ أحمد شمس الدين، مكتبة عباس الباز، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- ١١٤- فضائل القرآن ومعالمه وآدابه، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: الأستاذ/ أحمد بن عبد الواحد الخياطي، طبع وزارة الأوقاف المغربية، ١٤١٥هـ.
- ١١٥- فنون الأفنان في عيون علوم القرآن، لأبي الفرج ابن الجوزي، تحقيق: حسن ضياء الدين عتر، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ١١٦- الفهرست، لابن النديم (ت ٣٨٠هـ) ضبط وتعليق الدكتور/ يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.
- ١١٧- في رحاب القرآن الكريم، للدكتور/ محمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠٠هـ.
- ١١٨- في علوم القراءات، مدخل ودراسة وتحقيق: للدكتور/ السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- ١١٩- قراءات القراء المعروفين بروايات الرواة المشهورين، للمقرئ أحمد بن أبي عمر المعروف بالأندراي، تحقيق: د. أحمد الجنابي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- ١٢٠- القراءات القرآنية، للدكتور/ عبد الهادي الفضلي، دار القلم، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.
- ١٢١- القراءات القرآنية، تأريخها، ثبوتها، حجيتها، وأحكامها، تأليف: عبد الحليم بن محمد قابة، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- ١٢٢- القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير الطبري في تفسيره، والرد عليه، تأليف/ محمد عارف المهري، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ١٢٣- القراءات في نظر المستشرقين والملحدون، للشيخ/ عبد الفتاح القاضي، مكتبة الدار.

١٢٤- القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، للدكتور/ محمد بن عمر بازمول، دار الهجرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

١٢٥- القراءات، أحكامها، ومصدرها، للدكتور/ شعبان محمد إسماعيل.

١٢٦- القراءة الشاذة عند الأصوليين، د. علي الضويحي، مجلة البحوث الإسلامية، عدد (٤٩) ص (٢٥٧).

١٢٧- قواطع الأدلة في الأصول، لأبي المظفر السمعاني (٤٨٩هـ) تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١٢٨- الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها، لابن أبي مريم، تحقيق: الدكتور/ عمر الكبيسي، جمعية تحفيظ القرآن الكريم بجدة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

١٢٩- الكتاب، لسيبويه، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.

١٣٠- كشاف القناع عن متن الإقناع، للشيخ منصور البهوتي، تحقيق: إبراهيم أحمد عبدالحמיד، مكتبة نزار الباز، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.

١٣١- الكشاف عن حقائق التنزيل، للزمخشري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٩٢هـ.

١٣٢- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكي القيسي، تحقيق: الدكتور/ محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ.

١٣٣- كنز المعاني في شرح حرز الأمان ووجه التهاني، للإمام إبراهيم الجعبري، تحقيق: الأستاذ/ أحمد اليزيدي، طباعة وزارة الأوقاف المغربية، ١٤١٩هـ.

- ١٣٤- لسان العرب، لابن منظور، تحقيق: عبدالله الكبير، و محمد حسب الله،
وهاشم الشاذلي، دار المعارف.
- ١٣٥- لطائف الإشارات، لشهاب الدين القسطلاني (ت ٩٢٣هـ) تحقيق: الشيخ
السيد عامر عثمان، و الدكتور عبدالصبور شاهين، طبعة المجلس الأعلى للشؤون
الإسلامية بمصر، سنة ١٣٩٢هـ.
- ١٣٦- مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد (١٢٩) السنة (٣٧) ١٤٢٥هـ.
- ١٣٧- مجلة كلية الشريعة، جامعة بغداد.
- ١٣٨- مجلة كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، بالمدينة المنورة، العدد الأول،
١٤٠٢/١٤٠٣هـ.
- ١٣٩- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة،
١٤٠٢هـ.
- ١٤٠- مجموع الفتاوى، لابن تيمية، جمع وترتيب: عبدالرحمن بن قاسم، مكتبة ابن
تيمية.
- ١٤١- المجموع شرح المذهب، لأبي زكريا النووي، تحقيق: محمد بخيت المطيعي،
مكتبة الإرشاد، جدة.
- ١٤٢- محاسن التأويل، تأليف: محمد جمال الدين القاسمي، تعليق: محمد فؤاد
عبدالباقي، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ.
- ١٤٣- محاضرات في علوم القرآن، للدكتور غانم قدوري الحمد، دار عمار، الطبعة
الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ١٤٤- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق
كل من/ علي ناصف، و الدكتور/ عبدالحليم النجار، و الدكتور/ عبدالفتاح شلبي، دار
سزكين، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

١٤٥- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، تحقيق: عبدالله الأنصاري، وآخرين، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ.

١٤٦- المحرر الوجيز في عد أي الكتاب العزيز، للشيخ عبدالرازق بن إبراهيم موسى، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٤٧- المحكم في نقط المصاحف، لأبي عمرو الداني، تحقيق الدكتور عزة حسن، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.

١٤٨- المحلى، لابن حزم، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار التراث (القاهرة).

١٤٩- مختار الصحاح، للشيخ الإمام/ محمد بن أبي بكر الرازي، عناية الأستاذ/ يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، ١٤٢٦هـ.

١٥٠- مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه، مكتبة المتنبي، (القاهرة).

١٥١- المدخل إلى علم القراءات، للدكتور/ شعبان محمد إسماعيل، مكتبة سالم (مكة المكرمة) الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٥٢- المدخل لدراسة القرآن الكريم، للدكتور/ محمد أبو شعبة، دار اللواء، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

١٥٣- المدونة الكبرى، للإمام مالك بن أنس، ضبطه وصححه الأستاذ/ أحمد هارون، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

١٥٤- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، لأبي شامة المقدسي، تحقيق: طيار آلتى قولاج، دار صادر (بيروت) ١٣٩٥هـ.

١٥٥- المستدرک علی الصحیحین، للإمام أبي عبدالله الحاكم، دار الكتاب العربي.

- ١٥٦- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وجماعة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- ١٥٧- مصادر الحافظ ابن حجر وآراؤه في مسائل القراءات من خلال كتابه (فتح الباري بشرح صحيح البخاري)، للدكتور/ يحيى بن محمد حسن زمزمي، جامعة أم القرى.
- ١٥٨- المصنف، للحافظ عبدالرزاق الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
- ١٥٩- مطالب أولي النهي في شرح غاية المنتهى، للشيخ مصطفى الرحياني (ت ١٢٤٣هـ) تحقيق أبي محمد الأسيوطي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.
- ١٦٠- معالم اليسر شرح ناظمة الزهر، للشيخ/ عبدالفتاح القاضي، والشيخ/ محمود دعيبس، مطبعة الأزهر، ١٩٤٩م.
- ١٦١- معجم الأدباء، لياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) تحقيق: عمر الطباع، مؤسسة المعارف، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ١٦٢- المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، مطبعة الزهراء الحديثة، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
- ١٦٣- المعجم الوسيط، إخراج الدكتور/ إبراهيم أنيس، وآخرون، الطبعة الثانية.
- ١٦٤- معجم علوم القرآن، تأليف/ إبراهيم محمد الجرمي، دار القلم (دمشق) الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ١٦٥- معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد، للدكتور/ محمد الأعظمي، أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

- ١٦٦- معرفة القراء الكبار، للذهبي، حققه كل من/ بشار معروف، وشعيب الأرناؤوط، وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- ١٦٧- معرفة علوم الحديث، للحاكم النيسابوري، عناية الدكتور/ معظم حسين، المكتبة العلمية (المدينة المنورة) الطبعة الثالثة، ١٣٩٧هـ.
- ١٦٨- المغني، لابن قدامة المقدسي، تحقيق: الدكتور/ عبدالله التركي وعبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.
- ١٦٩- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للقرطبي، تحقيق: محيي الدين مستو، وآخرين، دار ابن كثير، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ١٧٠- مقدمات في علم القراءات، لكل من الدكتور/ محمد القضاة، وأحمد خالد شكري، ومحمد خالد منصور، دار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ١٧١- المقدمة الجزرية، تحقيق: الشيخ/ محمد تميم الزعبي، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
- ١٧٢- المقنع في رسم مصاحف الأمصار، للداني (ت ٤٤٤هـ) تحقيق محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٧٨م.
- ١٧٣- المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر، للإمام أبي حفص، عمر بن قاسم الأنصاري، المعروف بالنشار، تحقيق: أحمد محمود الحفيان، مكتبة عباس الباز، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ١٧٤- مناهل العرفان في علوم القرآن، للشيخ/ محمد عبدالعظيم الزرقاني، المكتبة الفيصلية.
- ١٧٥- منجد المقرئين، لابن الجزري، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

- ١٧٦- منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، تحقيق: الدكتور/ محمد رشاد سالم، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ١٧٧- الموافقات، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ١٧٨- ناظمة الزهر في عد أي السور، للشاطبي، تحقيق: الدكتور/ أشرف طلعت، مكتبة الإمام البخاري، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ.
- ١٧٩- النحويون والقرآن، للدكتور/ خليل بنیان الحسون، مكتبة الرسالة (عمّان) الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ١٨٠- نزهة الخاطر العاطر، شرح روضة الناظر، لابن بدران.
- ١٨١- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، أشرف على تصحيحه الشيخ/ علي الضباع، دار الكتب العلمية.
- ١٨٢- نيل الأوطار، للإمام/ محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: الشيخين/ علي معوّض، وعادل عبدالموجود، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ١٨٣- الهداية شرح بداية المبتدي، لأبي الحسن علي بن أبي بكر المرغيان (ت ٥٩٣هـ) المكتب الإسلامي.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
تقريظ فضيلة الشيخ خالد بن صالح الحجاج	٥
المقدمة	٧
تمهيد	٩
المبحث الأول: تعريف القرآن والقراءات، والفرق بينها	١٤
المبحث الثاني: نشأة علم القراءات	٢١
المبحث الثالث: أهمية علم القراءات، وفائده، وفضل تعلمه	٢٥
المبحث الرابع: التأليف في علم القراءات	٤٦
المبحث الخامس: بيان أن القراءات ليست هي الأحرف السبعة	٥٣
المبحث السادس: بيان معنى حديث الأحرف السبعة	٥٧
حقيقة اختلاف هذه الأحرف	٧٣
المبحث السابع: فائدة إنزال القرآن على سبعة أحرف	٧٨
المبحث الثامن: أنواع القراءات	٨٤
المبحث التاسع: أركان القراءة الصحيحة	٨٦
المبحث العاشر: تواتر القراءات العشر	٩٠
المبحث الحادي عشر: القراءات الشاذة وحكمها	٩٨
حكم القراءة بالقراءات الشاذة	١٠٠
حكم الاحتجاج بالقراءات الشاذة	١٠١
المبحث الثاني عشر: حكم القراءة بما خالف خط المصحف	١٠٧
المبحث الثالث عشر: هل المصحف العثماني مشتمل على جميع الأحرف السبعة، أو بعضها؟	١٣٠
المبحث الرابع عشر: هل قرأ النبي ﷺ بهذه القراءات؟	١٣٤
المبحث الخامس عشر: حكم التلفيق في القراءات	١٣٧

الموضوع	الصفحة
الفرق بين التلفيق عند القراء، والتلفيق عند الفقهاء	١٤٢
المبحث السادس عشر: تقسيم العلماء القراءات إلى أصول وفرش	١٤٣
المبحث السابع عشر: أفراد القراءات وجمعها	١٤٥
المبحث الثامن عشر: الاحتجاج للقراءات	١٥١
المبحث التاسع عشر: نبذة عن الرسم العثماني	١٥٥
قواعد الرسم العثماني	١٦٣
حكم كتابة المصحف بغير الرسم العثماني	١٧٠
المبحث العشرون: نبذة عن ضبط القرآن الكريم	١٧٧
المبحث الحادي والعشرون: عد أي القرآن الكريم	١٨٤
المبحث الثاني والعشرون: بيان أهمية علم التجويد	١٩٦
المبحث الثالث والعشرون: الاختيار عند القراء	٢١٤
الفرق بين اختلاف القراء، واختلاف الفقهاء	٢١٩
المبحث الرابع والعشرون: التحريرات وموقف العلماء منها	٢٢١
المبحث الخامس والعشرون: أسانيد القراء وإجازاتهم	٢٣٢
المبحث السادس والعشرون: القراءة سنة متبعة	٢٤٤
المبحث السابع والعشرون: حكم التفضيل بين القراءات المتواترة	٢٤٩
المبحث الثامن والعشرون: الروايات المقروء بها في العالم الإسلامي اليوم، والتماس أسباب انتشار رواية حفص	٢٦٥
المبحث التاسع والعشرون: شبهات حول القراءات، وردّها	٢٧٩
المبحث الثلاثون: التعريف بالقراء العشرة ورواتهم	٣٠٧
الخاتمة	٣٣١
ثبت المصادر والمراجع	٣٣٣
فهرس الموضوعات	٣٥١

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com